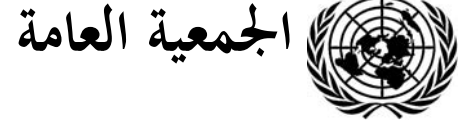


Distr.: General
8 February 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٣	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٤	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٤	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٨١	ثانيا - الموارد المالية
٨١	ألف - لمحة عامة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140316 140316 16-01684 (A)



٨٢	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٨٢	جيم - عوامل الشغور
٨٣	دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي
٨٤	هاء - التدريب
٨٥	واو - المشاريع السريعة الأثر
٨٦	ثالثا - تحليل الفروق
٩٣	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة وطلباتها الواردة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٥٩/٦٩ بء، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية ومجلس مراجعي الحسابات

المرفقات

١٠٢	الأول - التعاريف
١٠٤	الثاني - المخططات التنظيمية
١٠٤	ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
١٠٥	باء - مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١٠٦	جيم - العمليات العسكرية
١٠٧	دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
١٠٨	هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
١٠٩	واو - شعبة دعم البعثة
١١٠	الثالث - معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
١١٦	خريطة

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ التي تبلغ ٢٠٥ ٠٦٨ ٠٠٠ دولار، وهذا لا يشمل التبرعات العينية المدرجة في الميزانية التي تبلغ ٥٢ ٨٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١ ٢٤٠ من الأفراد العسكريين، بواقع ٥٠ مراقبا عسكريا و ١ ١٩٠ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ٦٠٦ أفراد شرطة، بواقع ٢٢٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٣٨٠ من أفراد الشرطة المشكلة؛ و ٢٩٤ موظفا دوليا و ٥٦٠ موظفا وطنيا، بما يشمل ٤٤ موظفا وطنيا من الفئة الفنية؛ إلى جانب ١٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٢٦ من الأفراد المقدمين من.

وقد جرى ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد في الفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف البعثة عن طريق عدد من الأطر القائمة على النتائج، مع ترتيبها حسب العنصر (الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد السلام). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

ورُبطت تفسيرات الفروق في مستويات الموارد، البشرية والمالية على السواء، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	المصروفات (٢٠١٥/٢٠١٤)	المخصصات (٢٠١٦/٢٠١٥)	تقديرات التكاليف (٢٠١٧/٢٠١٦)	الفرق المبلغ النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٩٦ ٠٠٣,٤	١٦٢ ٥٧٥,٣	٦٥ ٧٢٢,٦	(٩٦ ٨٥٢,٧) (٥٩,٦)
الموظفون المدنيون	١٢٠ ٨٨٤,٤	١٠٥ ٤٥٠,٧	٨١ ٢٨٤,٦	(٢٤ ١٦٦,١) (٢٢,٩)
التكاليف التشغيلية	٩٣ ٩٧١,١	٧٦ ٦٣٣,٤	٥٨ ٠٦٠,٨	(١٨ ٥٧٢,٦) (٢٤,٢)
إجمالي الاحتياجات	٤١٠ ٨٥٨,٩	٣٤٤ ٦٥٩,٤	٢٠٥ ٠٦٨,٠	(١٣٩ ٥٩١,٤) (٤٠,٥)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٢٢٥,١	٨ ٦٨٨,٧	٦ ٥٦٢,٨	(٢ ١٢٥,٩) (٢٤,٥)
صافي الاحتياجات	٤٠١ ٦٣٣,٨	٣٣٥ ٩٧٠,٧	١٩٨ ٥٠٥,٢	(١٣٧ ٤٦٥,٥) (٤٠,٩)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	—
مجموع الاحتياجات	٤١٠ ٩١١,٧	٣٤٤ ٧١٢,٢	٢٠٥ ١٢٠,٨	(١٣٩ ٥٩١,٤) (٤٠,٥)

الموارد البشرية^(١)

الأفراد المقدمون من الحكومات	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(٢)	الموظفون الدوليون	وحدات الشرطة المشكلة	وحدات الأمم المتحدة	وحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	
التوجيه التنفيذي والإدارة								
الوظائف المعتمدة								
١٩٧	—	٣٢	٩٤	٧١	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ -
الوظائف المقترحة								
٦٧	—	١٣	٢٤	٣٠	—	—	—	للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ -
العناصر								
الأمن								
الوظائف المعتمدة								
٦ ٦٣٠	٣٢	—	٤	٢٠	١ ٢٦٥	٤٩٨	٤ ٦٧٨	١٣٣ ٢٠١٦/٢٠١٥ -
الوظائف المقترحة								
١ ٨٩٤	٢٦	—	٤	١٨	٣٨٠	٢٢٦	١ ١٩٠	٥٠ ٢٠١٧/٢٠١٦ -
سيادة القانون								
الوظائف المعتمدة								
٥٦	—	٨	١٧	٣١	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ -
الوظائف المقترحة								
٤٠	—	٨	١٠	٢٢	—	—	—	للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ -
توطيد دعائم السلام								
الوظائف المعتمدة								
٥٢	—	٦	١٩	٢٧	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ -
الوظائف المقترحة								
٩٨	—	٢٩	٣٤	٣٥	—	—	—	للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ -
الدعم								
الوظائف المعتمدة								
١ ١٢٦	—	١٥٨	٧١٩	٢٤٩	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ -
الوظائف المقترحة								
٧٨٤	—	١٠٧	٤٨٨	١٨٩	—	—	—	للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ -
المجموع								
الوظائف المعتمدة								
٨ ٠٦١	٣٢	٢٠٤	٨٥٣	٣٩٨	١ ٢٦٥	٤٩٨	٤ ٦٧٨	١٣٣ ٢٠١٦/٢٠١٥ -
الوظائف المقترحة								
٢ ٨٨٣	٢٦	١٥٧	٥٦٠	٢٩٤	٣٨٠	٢٢٦	١ ١٩٠	٥٠ ٢٠١٧/٢٠١٦ -
(٥ ١٧٨)	(٦)	(٤٧)	(٢٩٣)	(١٠٤)	(٨٨٥)	(٢٧٢)	(٣ ٤٨٨)	(٨٣) صافي التغير

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح لقوام البعثة.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

أجريت عملية لتصنيف الوظائف غير المصنفة سابقا فيما يخص جميع البعثات ومراكز الخدمات خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقد أُدرجت النتائج المنبثقة عن العملية في تقرير الميزانية هذا كلما كانت وظيفة من الوظائف مصنفة في رتبة مختلفة (أعلى أو أدنى). وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الرابع من هذا التقرير.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لأول مرة في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣).

٢ - وستواصل البعثة مساعدة ليبيريا على توطيد السلام والاستقرار. وبحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، من المتوقع أن تكون حكومة ليبيريا قد تسلمت المسؤولية الكاملة عن جميع جوانب أمنها. ويُتوقع أن تكون التطورات السياسية هي الغالبة على الحالة في ليبيريا بشكل متزايد، وخاصة مع إمكانية إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٧. ومن المرجح أن يكون لهذه التطورات تأثير على البيئة الوطنية والبيئات المحلية.

٣ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، وفي سياق التخفيض التدريجي الجاري للبعثة، ستعمل البعثة مع الشركاء على تكثيف الدعم المقدم للحكومة للإسراع بوتيرة عمليات الإصلاح البالغة الأهمية التي تتم في مجالات السياسة والحكم والأمن والقضاء، والجهود التي تبذل على صعيد بناء المؤسسات والقدرات والتعاون الأمني في المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجسدي. وستعمل البعثة بأسلوب يتسم بالتكامل المتزايد مع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ ولاية البعثة، وهي تقترح استخدام التمويل المتأتي من الاشتراكات المقررة لهذا الغرض. وستبذل البعثة أيضا مساعيها الحميدة لتشجيع ودعم إحراز تقدم معجل وملحوس في مجالات المصالحة وتسوية النزاعات واحتواء جميع الأطراف وتحقيق التماسك الاجتماعي.

٤ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا. وستقوم البعثة، خلال فترة الميزانية، بإنجاز النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر الواردة أدناه، بهدف إنجاز الولاية المنصوص عليها في قرار المجلس ٢١٩٠ (٢٠١٤). وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد السلام) المستمدة من ولاية البعثة.

٥ - وسيؤدي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ هدف مجلس الأمن خلال مدة وجود البعثة، وتقيس مؤشرات الإنجاز حجم التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وتنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

٦ - ويرد في إطار كل عنصر من العناصر تفسير للفروق في عدد الأفراد العاملين مقارنة بالعدد الوارد في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بما في ذلك الوظائف المعاد تصنيفها.

٧ - ويرأس البعثة الممثل الخاص للأمين العام لليبريا، برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائبا الممثل الخاص للأمين العام لتوطيد السلام ولسيادة القانون، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة مد-٢، ويرأس عمليات الشرطة، بما في ذلك دعم أنشطة بناء المؤسسات والقدرات التي تؤدي لصالح وكالات إنفاذ القانون، مفوض للشرطة برتبة مد-٢. ويرأس التوجيه التنفيذي والإدارة رئيس ديوان برتبة مد-١.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٨ - على إثر قرار مجلس الأمن تحديد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعدا نهائيا لإنجاز عملية نقل المسؤوليات الأمنية، دعمت البعثة حكومة ليبريا في وضع خطة الحكومة لنقل مهام البعثة، التي شملت إصلاح القطاع الأمني وغيره من المتطلبات اللازمة على صعد بناء المؤسسات والقدرات والإمكانات كي تتمكن الأجهزة الأمنية الوطنية من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة. وشُكِّل أيضا فريق للتنفيذ المشترك ليُعنى برصد جهود التنفيذ والإبلاغ عنها وتيسيرها. وحتى الآن، تضمنت المسؤوليات الأمنية التي تتسلمها الحكومة بشكل تدريجي مهام تسيير الدوريات الأمنية داخل محيط سجن مونروفيا المركزي ومهام الحراسة الثابتة في المقر الحكومي وفي أحد المطارين الموجودين في البلد.

٩ - وكثفت البعثة دعمها المقدم لجهود الحكومة في مجال بناء المؤسسات والقدرات من أجل ضمان سلاسة عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وقد أعطيت الأولوية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، بوصفهما وكالتي إنفاذ القانون الرئيسيتين في البلد. وجرى التركيز بشكل متزايد على تطوير الأطر التشريعية والسياساتية للأمن الوطني، وعلى تدريب وتوجيه القائمين على الإدارة العليا، وعلى إضفاء اللامركزية على الخدمات الأمنية في المقاطعات. ومعرض على المجلس التشريعي مشاريع قوانين تم إعدادها بدعم من البعثة بخصوص الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس ومراقبة الأسلحة النارية والذخائر. وتم نشر ضباط وحدة الدعم التابعة للشرطة الوطنية الليبرية في مناطق البلد الخمس جميعها، وتمت زيادة أعداد ضباط مكتب الهجرة والتجنس المنتشرين في نقاط العبور الحدودية القائمة والجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أنشطة وسم الأسلحة النارية في جميع أجهزة الأمن الوطني، وذلك في أعقاب أنشطة تدريبية أجريت بدعم من البعثة.

١٠ - وأحرز تقدم في عملية مراجعة الدستور من خلال انعقاد مؤتمر وطني بشأن الدستور في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥ لاستعراض وإقرار التعديلات الدستورية المقترحة. ويجري حاليا النظر في التعديلات المقترحة التي قامت الرئيسة بتقديمها إلى المجلس التشريعي في آب/أغسطس ٢٠١٥ مشفوعة بتوصياتها.

١١ - وأحرز تقدم في الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة في كامل أنحاء ليريا وتغطية البلد بأكمله بالخدمات العامة، وذلك من خلال إطلاق الحكومة مبادرة اللامركزية الوطنية في شباط/فبراير ٢٠١٥ كمرحلة أولى من سياسة اللامركزية الوطنية. وافتتح أول مجمع متكامل للخدمات الحكومية في المقاطعات في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لتقديم مجموعة مختارة من الخدمات الحكومية للجمهور؛ وكان مقررا افتتاح مركزين آخرين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، جرى نشر أعداد متزايدة من العاملين في مجالي الأمن والعدالة في ثلاث من مناطق البلد الخمس، وأقيمت الهياكل الأمنية الأساسية في صورة مجالس أمن المقاطعات في المقاطعات الـ ١٥ جميعها، وكذلك في عاصمة البلد.

١٢ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ستكون البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ قد خفضت قوامها العسكري من ٣ ٥٩٠ فردا إلى ١ ٢٤٠ فردا، مع تركيزهم في مونرويفيا، إلى جانب تخفيض قوام قوات الشرطة من ١ ٥١٥ فردا شرطيا إلى ٦٠٦ أفراد، بما في ذلك ثلاث وحدات شرطة مشكلة منتشرة في كل من غبارنغا ومونرويفيا وزويدرو. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون البعثة قد ركزت عناصر مكاتبها الميدانية الـ ١٣ الموجودة في المقاطعات لتكوّن خمسة مكاتب ميدانية إقليمية في غبارنغا وغرينفيل وهاربر وفوينجاما وزويدرو. وتماشيا مع تبسيط ولاية البعثة وتركيز أنشطتها، سيجري أيضا ترشيد قدرتها المدنية.

١٣ - وبعد الانتهاء من عملية نقل المسؤوليات الأمنية، وفي ظل البيئة السياسية المتسمة بالدينامية المتزايدة، ستمثل أولويات البعثة في دعم الحكومة في النهوض بجهود الإصلاح البالغة الأهمية الرامية إلى تعزيز أداء مؤسساتها وزيادة خضوعها للمساءلة، ولا سيما في قطاعي العدالة والأمن، وفي مواصلة الاضطلاع بولايتها في مجال بذل المساعي الحميدة دعما لتحقيق قدر أكبر من المصالحة الوطنية واحتواء الأخطاف كافة وتحقيق التماسك الاجتماعي. وستستند هذه الجهود إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والجسدي. وستستمر البعثة أيضا في إيلاء الأولوية لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية في سياق آليات السلام والأمن الثنائية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى البعثة إلى اغتنام الفرص لنقل مزيد من مهام البعثة من خلال تكثيف الشراكات وإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الولاية.

١٤ - وطبقا لولاية البعثة على صعيد بذل المساعي الحميدة لدعم الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما في قطاعي سيادة القانون والأمن وعمليات المصالحة الوطنية، وبالأخص في سياق أنشطة الإنعاش الأطول أجلا في مرحلة ما بعد أزمة فيروس إيبولا، ستواصل البعثة دعم أعمال جميع أصحاب المصلحة في إعداد ومأسسة الإصلاحات البالغة الأهمية لتوطيد السلام والانتعاش. وفي مجال المصالحة الوطنية، ستقوم البعثة بدعم المبادرات المحلية والوطنية التي تسهم في تسوية النزاعات واحتواء جميع الأطياف وتحقيق التماسك الاجتماعي، بما في ذلك في مجالات إدارة الأراضي والموارد الطبيعية.

١٥ - وبعد التقليل الكبير لقدرة العنصرين العسكري والشرطي بالبعثة، ستواصل البعثة دعم أجهزة الأمن الليبرية في حماية المدنيين في حال تدهور الوضع الأمني على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية في عملية السلام والاستقرار في البلد، مع أخذ تقلص قدرات البعثة ومساحات انتشارها بعين الاعتبار. وسيتم أيضا توظيف القدرات الأمنية للبعثة في حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة حرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

١٦ - وستواصل البعثة إسداء المشورة إلى حكومة ليبريا بشأن إصلاح قطاع الأمن وفي مجال بناء المؤسسات والقدرات في قطاعات الأمن والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير آليات القيادة والإدارة الداخلية والمساءلة في هذه القطاعات. وهذا سيشمل مساعدة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في استعراض استراتيجية الحكومة للأمن الوطني، بما في ذلك وضع آليات للرقابة والمساءلة في القطاع الأمني، إلى جانب دعم أعمال تنسيق قطاع الأمن التي تقودها الحكومة.

١٧ - وستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والنساء ودعم الجهود المعززة التي تبذلها حكومة ليبريا لمكافحة العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

١٨ - وستواصل المكاتب الميدانية للبعثة الاضطلاع بدور أساسي في تنفيذ الولاية على صعيدي المناطق والمقاطعات، بما في ذلك توفير الإلمام بالحالة وتحليل التطورات والإنذار المبكر بشأنها، وهي أمور لا غنى عنها لفعالية الممثل الخاص للأمين العام في تأدية الدور المنوط به على صعيد المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، إلى جانب حماية المدنيين من خلال تقديم الدعم لتدابير التخفيف من المخاطر؛ والمساعدة في تنفيذ إصلاحات القضاء وقطاع الأمن وأجهزة الحكم، إلى جانب مبادرات المصالحة؛ ودعم جهود تعزيز حقوق الإنسان

وحمايتها؛ والمساعدة في تصميم وتنفيذ مبادرات تحقيق الاستقرار عند المناطق الحدودية. وستقوم المكاتب الميدانية الإقليمية بدور مراكز تجمع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وستحتفظ البعثة بوجود متكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المقاطعات، وستدعو إلى الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في البلد بعد انقضاء أجل البعثة.

١٩ - ولكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها في ظل التقليل الكبير لقدرتها العسكرية والشرطية والمدنية، سيلزم تشغيلها بالطاقة المثلى. وهذا سيتطلب مستوى عال من التنقل.

٢٠ - ونظرا لسوء حال البنية التحتية لشبكة الطرق في ليبريا والظروف التي تواجهها في موسم الأمطار، ما زالت البعثة تعتمد على أصولها الجوية وقطعتها البحرية لتلبية الاحتياجات الحرجة لنقل الركاب والبضائع. وعلى ضوء خفض عدد المواقع والأفراد، ستخفّف البعثة من حجم أسطولها بواقع أربع طائرات دوارة الأجنحة وطائرة ثابتة الأجنحة. وسيكون الأسطول المتبقي، المكون من سبع طائرات عمودية وطائرة واحدة ثابتة الأجنحة، ضروريا لتلبية متطلبات التنقل الداخلي لتنفيذ العمليات المتصلة بالولاية والاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإجلاء الطبي وإتاحة إمكانية الانتشار السريع لقوة رد سريع إقليمية.

٢١ - وسيفضي تقليص عدد الأفراد النظاميين وغلق المخيمات إلى حدوث نقصان في حجم الخدمات المطلوبة. ولذلك، تعكس الميزانية المقترحة تخفيضاً كبيراً في الموارد، بما في ذلك عدد الموظفين المدنيين، وخدمات الصيانة اللازمة للمرافق والهياكل الأساسية، وكميات المعدات والمواد المقتناة، مع ما يتصل بذلك من مصاريف شحن. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع إجراء تغييرات في البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في البعثة، ذلك أن البعثة لن يعود بإمكانها الاحتفاظ ببعض المنشآت في المناطق النائية من أجل توفير إمكانية إجراء الاتصالات بفعالية. وتقتترح البعثة استئجار حيز من الشركات المحلية المقدمة لخدمات الاتصالات القائمة على النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM). ونظرا لتقلص وجود البعثة، ستغلق بعض المنشآت القائمة، بما في ذلك محطات الوقود ومرافق الرعاية وورش صيانة المركبات والعيادات الطبية.

٢٢ - ويخلق خفض عدد عناصر التمكين العسكرية تحدياً كبيراً للبعثة، ولا سيما في مجالات من قبيل الهندسة وإصلاح الطرق. وسيلزم سد الثغرات الحرجة من خلال تعزيز القدرات المدنية إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك من خلال الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالأعمال الهندسية.

٢٣ - كما لا تزال الترتيبات قائمة لتوفير دعم متجاوز للأفق من خلال قوة رد سريع قوامها ٦٥٠ جنديا لتقديم المساعدة المؤقتة للبعثة في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في ليبيريا.

٢٤ - وفي ظل ترقب الانتهاء من عملية نقل المسؤوليات الأمنية وتبسيط الولاية الفنية للبعثة ومواصلة التخفيض التدريجي للبعثة وتعزيز أنشطة التخطيط التي تتم بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقترح البعثة ترشيد قدراتها التخطيطية من خلال إلغاء وحدة التخطيط الاستراتيجي ووظيفتي كبير موظفي تخطيط البعثة (ف-٥) ونقل وظيفة موظف التخطيط (ف-٤) إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٢٥ - وفي إطار عملية التخفيض التدريجي الجارية للبعثة، تقترح البعثة تركيز عناصر مكتب الاتصالات والإعلام من خلال دمج وحداته الخاصة بالتوعية المجتمعية، وإقامة العلاقات مع وسائل الإعلام ورصدها، والوسائط المتعددة في وحدة للاتصالات الاستراتيجية والتوعية يتم استحداثها لتركز قدرات البعثة على الاتصالات الاستراتيجية خلال الفترة المتبقية من ولاية البعثة. وستظل إذاعة البعثة وحدة منفصلة.

٢٦ - وسعياً من البعثة لتحقيق مزيد من تبسيط هيكلها وتوظيف قدراتها على النحو الأمثل، فإنها تقترح أيضاً إنشاء دائرة واحدة لتقديم الخدمات الاستشارية في مجال سيادة القانون، وذلك من خلال حلّ قسم الإصلاح القانوني والسياساتي الذي سيكون قد أنجز مهامه على صعيد دعم الحكومة في إعداد التشريعات والسياسات دعماً لعملية إصلاح قطاعي الأمن والعدالة، وإعادة توظيف القدرات المتبقية من خلال دمج موارد كل من وحدة بناء القدرات والتوجيه والدائرة الاستشارية للمؤسسات الإصلاحية والسجون ووحدة إصلاح القطاع الأمني لتشكيل مجتمعة دائرة واحدة يقودها موظف أول لشؤون سيادة القانون برتبة مد-١. وستركز الدائرة الجديدة على دعم الأعمال التي تضطلع بها الحكومة في قطاعات العدالة والأمن والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك تطوير آليات القيادة والإدارة الداخلية والمساءلة في هذه القطاعات.

٢٧ - وسينقل فريق الدعم الميداني ومكاتب المقاطعات من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى ركيزة توطيد السلام لتعزيز التعاون بين الركيزتين ومكاتب المقاطعات وفريق الأمم المتحدة في تنفيذ المهام الصادر بها تكليف. ويقترح تغيير مسمى مكاتب المقاطعات ليصبح المكاتب الميدانية الإقليمية لكي يجسد فكرة تركيز الوجود الميداني للبعثة. واقترح إنشاء وظائف وطنية لمطوعي الأمم المتحدة في المقاطعات بقصد تيسير الاستفادة المتواصلة من المعارف والخبرات المحلية في رصد التطورات ذات الصلة بولاية البعثة التي تستجدّ في المقاطعات التي لم يعد

للبعثة وجود فيها والإبلاغ عن هذه التطورات. وبالإضافة إلى ذلك، قُصد باقتراح إنشاء وظائف وطنية لمتطوعي الأمم المتحدة أن يقوم شاغلوها بدور محلي المعلومات في مركز التحليلات والعمليات المشتركة في مقر البعثة.

٢٨ - ولا توجد تغييرات مقترحة لهيكل دعم البعثة، ذلك أن البعثة قد اعتمدت الهيكل الموصى به في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي خلال دورة ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. غير أنه مع قيام البعثة بتقليص وجودها في مختلف أنحاء ليبريا، تم استعراض أعداد الموظفين واقتراح تخفيض أعدادهم أينما كان هذا ملائما.

٢٩ - ومن المتوقع أن يفضي قرار دمج مواقع البعثة في خمسة مكاتب ميدانية إقليمية إلى زيادة في كفاءة استخدام الموارد. وبالنسبة للوحدات الهندسية العسكرية، التي قامت بدور بالغ الأهمية في إبقاء طرق إمداد البعثة الرئيسية مفتوحة، ستحرص البعثة الآن على الاحتفاظ بمخزونات كافية من الموارد لمعالجة أثر غلق الطرق خلال موسم الأمطار.

٣٠ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، سيجرى تقليص كبير لقوام البعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وهذا سيفضي إلى انخفاض في حجم الاحتياجات من الموارد تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، مما سيحدث تخفيضا بواقع ٥٩,٦ في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣١ - ومع تقليص حجم البعثة، أجري استعراض شامل لملاك موظفيها المدنيين للمواءمة بين حجم الموارد البشرية والحجم المخفض للخدمات المطلوبة. وفي هذا الصدد، خُفّض حجم الموارد المالية المقترحة لتكاليف الموظفين المدنيين بنسبة ٢٢,٩ في المائة عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، بما يشمل الموظفين الدوليين والوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، قد انخفض بنسبة ٣٠,٥ في المائة، فإن هناك عوامل أخرى أدت إلى تقليل نسبة انخفاض حجم الاحتياجات من الموارد المالية عن هذه النسبة، وذلك من قبيل عوامل الشغور والتغيرات التي أُدخلت على شروط خدمة متطوعي الأمم المتحدة.

٣٢ - ويبلغ الحجم المقترح لملاك الموظفين المدنيين للبعثة ما مجموعه ١٠١١ فردا، بواقع ٢٩٤ موظفا دوليا و ٥٦٠ موظفا وطنيا (٤٤ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٥١٦ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة) و ١٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وهذا يمثل تخفيضا صافيا قدره ١٠٤ وظائف دولية و ٢٩٣ وظيفة وطنية و ٤٧ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. وهو يعكس محصلة تأثير اقتراح إلغاء ٤٧٤ وظيفة، ونقل ٦٤ وظيفة، وإعادة ندب ١١ وظيفة، وإعادة تصنيف ٩ وظائف، وتحويل وظيفة واحدة، واقتراح إنشاء ٣٠ وظيفة.

٣٣ - وهناك فروق كبيرة في جميع فئات التكاليف تماشياً مع تقليص حجم البعثة، مما نتج عنه تخفيض إجمالي بنسبة ٤٠,٥ في المائة عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي فئة المرافق والهياكل الأساسية، هناك تخفيض بنسبة ٣٧,٥ في المائة (٩,٢ ملايين دولار)، حيث توجد فروق كبيرة في بند خدمات أمن أماكن الإقامة، وبند الوقود والزيوت ومواد التشحيم. وهذا ناتج عن خفض أعداد الأفراد النظاميين وعدد المولدات الكهربائية العاملة. وهناك فروق كبيرة أيضاً في فئات: النقل البري (٤٩,٠ في المائة)، وتعزى أساساً إلى انخفاض المصروفات المقررة في بند المقتنيات وبند الوقود والزيوت ومواد التشحيم؛ والنقل الجوي، نتيجة لسحب اثنين من الأصول الجوية؛ وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نتيجة الانخفاض العام في حجم المقتنيات المقررة.

٣٤ - وستطبق البعثة أطراً تنظيمية وسياساتية ذات خطوط إشرافية واضحة لضمان تأدية هذه الأطر لدورها على النحو السليم من أجل التخفيف من الأثر البيئي للبعثة. وتحتفظ البعثة بفريق مكرّس لشؤون البيئة، حيث يعنى بتعميم السياسات البيئية المعمول بها في الأمم المتحدة والحكومة على جميع الأطراف المعنية ويقوم بالمتابعة عن كثب للتأكد من تنفيذ السياسات. وتقوم غالبية أقسام الدعم الأخرى المقدمة للخدمات في البعثة بأدوار في الأنشطة التي تحددها البعثة للتخفيف من المخاطر البيئية. وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستكفل البعثة استمرار هذه الأنشطة، بما في ذلك استخدام المحارق، ولا سيما للتخلص من النفايات الطبية؛ واستخدام مراكز جمع النفايات السامة والتخلص منها لإضفاء مزيد من الأمان على عمليات التخلص من النفايات؛ والاحتفاظ بمناطق خاصة لصهاريج الوقود وفواصل لعزل الزيوت عن المياه؛ واستخدام محطات معالجة النفايات؛ وتنظيف جميع أماكن العمل/المجمّعات التي تخرج منها البعثة. وحرصاً على مراقبة الجودة، يُتوقع أن يواصل فريق البعثة المعني بحماية البيئة ووكالة حماية البيئة في ليبيا إجراء التفتيشات في مختلف المواقع التي تستخدمها البعثة. ومن خلال التدابير المذكورة أعلاه، تتوقع البعثة أن تتمكن من الحد من أثرها البيئي.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣٥ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ستكثف البعثة التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمساعدة حكومي ليبيا وكوت ديفوار على أن تعززا التعاون بينهما على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ولا سيما في ما يتعلق بالمنطقة الحدودية وتنفيذ مبادرات السلام والأمن الإقليمية. وستعزز البعثة أيضاً الجهود التي تبذلها مع فريق الأمم المتحدة القطريين في كلا البلدين لمساعدة كلتا الحكومتين على معالجة الشواغل ذات الأولوية

على الصعيدين الأمني والإنساني والشواغل الأعم المتعلقة بتحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية.

٣٦ - وبعد بدء تشغيل قوة الرد السريع المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤)، تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون على إدخال تحسينات على هذا المفهوم.

دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٧ - سيتم في سياق التخفيض التدريجي للبعثة ونقل مسؤولياتها تنفيذ المزيد من أعمال التخطيط المتقدم المتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك تماشياً مع سياسة الأمم المتحدة المتبعة في مجال التقييم والتخطيط المتكاملين. وسيُسترشد بهذا التخطيط في المرحلة الختامية من استراتيجية خروج البعثة. وقد تم لأغراض فترة الانتقال إنشاء فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة لتيسير تعزيز التعاون وتحديد المزيد من فرص هذا التعاون بالاستعانة بعدة وسائل كاستخدام قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تنفيذ الولاية باستعمال الأموال المتأتية من الاشتراكات المقررة والتصدي للتحديات التي تجابه في مجالات من قبيل اللوجستيات والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ومهام دعم الحياة. وستُستكشف فرص تقاسم الحيز المكتبي مع فريق الأمم المتحدة القطري في مقر البعثة وفي المكاتب الميدانية الإقليمية لزيادة التكامل والتعاون وتعزيز تنسيق العمليات وتحقيق الحد الأقصى من الأمن والحماية للأفراد/الممتلكات.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٨ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١
التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب الممثل الخاص للأمين العام/ النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام								
١	١	٣	—	٤	٩	١	—	١٠
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
١	١	٤	١	٣	١٠	١	—	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
—	—	١	١	(١)	١	—	—	١
صافي التغيير								
قسم الشؤون القانونية								
—	—	٢	١	١	٤	—	—	٤
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
—	—	٢	١	—	٣	—	—	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
—	—	—	—	(١)	(١)	—	—	(١)
صافي التغيير								
وحدة التخطيط الاستراتيجي								
—	—	٢	—	—	٢	—	—	٢
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
—	—	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
—	—	(٢)	—	—	(٢)	—	—	(٢)
صافي التغيير								
فريق الدعم الميداني								
—	—	١	٢	—	٣	—	١	٤
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
—	—	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
—	—	(١)	(٢)	—	(٣)	—	(١)	(٤)
صافي التغيير								
مكاتب المقاطعات								
—	—	٥	٢٣	—	٢٨	٤٣	٢٢	٩٣
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
—	—	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
—	—	(٥)	(٢٣)	—	(٢٨)	(٤٣)	(٢٢)	(٩٣)
صافي التغيير								
مركز التحليل والعمليات المشترك للبعثة								
—	—	٤	١	١	٦	١٤	٢	٢٢
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
—	—	٣	١	—	٤	٢	٦	١٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
—	—	(١)	—	(١)	(٢)	(١٢)	٤	(١٠)
صافي التغيير								

الموظفون الدوليون								
و أ ع / م أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب الاتصالات والإعلام								
—	—	٣	٦	٢	١١	٣٤	٤	٤٩
—	—	٣	٢	٢	٧	١٩	٤	٣٠
—	—	—	(٤)	—	(٤)	(١٥)	—	(١٩)
قسم الشؤون السياسية								
—	١	٤	٢	١	٨	٢	٣	١٣
—	١	٣	٢	—	٦	٢	٣	١١
—	—	(١)	—	(١)	(٢)	—	—	(٢)
المجموع، التوجيه التنفيذي والإدارة								
١	٢	٢٤	٣٥	٩	٧١	٩٤	٣٢	١٩٧
١	٢	١٥	٧	٥	٣٠	٢٤	١٣	٦٧
—	—	(٩)	(٢٨)	(٤)	(٤١)	(٧٠)	(١٩)	(١٣٠)

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٤١ وظيفة

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٧٠ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ١٩ وظيفة مؤقتة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام/النائب الرئيسي للممثل الخاص

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من وحدة التخطيط الاستراتيجي ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من فريق الدعم الميداني)

٣٩ - دعا مجلس الأمن، في قراره ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريقي الأمم المتحدة القطريين إلى تكثيف الدعم المقدم للسلطات الإفوارية والليبرية. وستعمل البعثة أيضا، على نحو ما طلبه المجلس في قراره ٢١١٦ (٢٠١٣)، بتنسيق أوثق مع الآليات الإقليمية والدولية القائمة من أجل إحلال السلام والأمن، بما فيها المؤسسات الأمنية الوطنية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبادرة سواحل غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو. ولتمكين البعثة من تأدية المهام المنوطة بها

بفعالية، يقترح أن يعزّز مكتب الممثل الخاص للأمين العام، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ١٠ وظائف (١ وكيل الأمين العام، ١ مد-١، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٤ من فئة الخدمة الميدانية، ١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، وذلك عن طريق نقل وظيفة من الرتبة ف-٤ من وحدة التخطيط الاستراتيجي لموظف لتخطيط البعثات ونقل وظيفة برتبة ف-٣ من فريق الدعم الميداني لموظف اتصال. وسينتج عن إضافة موظف لتخطيط البعثات زيادة كفاءة استخدام الموارد المتبقية مع المضي في تخفيض قوام البعثة تدريجيا، بينما سيتمكن موظف الاتصال البعثة من مواصلة التركيز الاستراتيجي على المسائل الإقليمية والتنسيق المهيكلي للتعاون بين البعثات، وذلك بتنسيق وثيق مع الأطراف المعنية من داخل منظومة الأمم المتحدة والجهات الوطنية والإقليمية. ومع الإلغاء المقترح لوظيفة بوحدة التخطيط الاستراتيجي ونقل فريق الدعم الميداني إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام)، يُقترح أيضا في سياق تعزيز الكفاءة وترشيد عبء العمل الإداري إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري.

قسم الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

٤٠ - يقدم قسم الشؤون القانونية، بملاك الوظائف المأذون له به حاليا الذي يتألف من أربع وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية)، المشورة القانونية السليمة والسريعة إلى قيادة البعثة والمساعدة القانونية للبعثة وموظفيها، حسب الاقتضاء، بشأن مسائل قانونية موضوعية وإجرائية تتعلق بالقوانين الإدارية الدولية والخاصة والقوانين الإدارية للأمم المتحدة، وذلك بغية الوفاء بولاية البعثة عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالالتزامات المنوطة بها. بموجب اتفاق مركز القوات واتفاقات أخرى و/أو العقود المبرمة مع حكومة ليبيريا و/أو مع شركاء وكالات الأمم المتحدة و/أو مع المقاولين الذين تستعين بهم الوكالات. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري.

وحدة التخطيط الاستراتيجي

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ ونقل وظيفة برتبة ف-٤)

٤١ - تتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي، بملاك موظفيها المأذون به حاليا والمتألف من وظيفتين (١ ف-٥، ١ ف-٤)، المسؤولية عن تنسيق أعمال التخطيط عملية نقل مسؤوليات البعثة. وهي تقوم أيضا برصد أعمال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والإشراف عليها، إضافة

إلى الجوانب الفنية في عملية الميزنة، مع العناصر الداخلية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الأخرى التي من المحتمل أن تتولى المسؤولية عن مجموعة من المهام التي تقوم بها البعثة حاليا مع المضيّ في تخفيض قوامها تدريجيا. وعلى ضوء إنجاز معظم الأعمال المشتركة بين البعثة وحكومة ليبيا على صعيد التخطيط لنقل مسؤوليات البعثة والإنجاز المتوقع لنقل المسؤوليات الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وكذلك تماشيا مع تبسيط هيكل البعثة مع المضيّ في تخفيض قوامها تدريجيا، يقترح حلّ وحدة التخطيط الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، يقترح نقل وظيفة برتبة ف-٤ إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام وإلغاء وظيفة برتبة ف-٥ لكبير موظفي تخطيط البعثات (ف-٤).

فريق الدعم الميداني

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (نقل وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٤٢ - تماشيا مع تبسيط هيكل البعثة مع المضيّ في التخفيض التدريجي لقوامها، يقترح نقل فريق الدعم الميداني، بملاك موظفيه المأذون به حاليا والذي يتألف من أربع وظائف (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، إلى ركيزة توطيد السلام والدعم، باستثناء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ تُنقل إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وتركز المسؤوليات الموكلة إلى ركيزة توطيد السلام والدعم على بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي للممثل الخاص للأمين العام بغية مساعدة السلطات الليبية على القيام بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية، وعملية المصالحة الوطنية، والجهود الرامية إلى تكثيف البرامج الأطول أجلا لتحقيق التعافي في مرحلة ما بعد أزمة فيروس إيبولا وبرامج تحقيق الاستقرار عبر الحدود. ودمج مكاتب المقاطعات الـ ١٥ في خمسة مكاتب ميدانية إقليمية، سيتولى فريق الدعم الميداني المسؤولية عن تغطية خمس مقاطعات خارج مونروfia. ويتولى رئيس فريق الدعم الميداني المسؤولية عن تنسيق عمل المكاتب الميدانية الإقليمية الخمس. وسيعزز النقل المقترح لفريق الدعم الميداني، المسؤول أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون توطيد السلام/المنسق المقيم، التكامل بين الركائز والمكاتب الميدانية وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ إصلاحات أجهزة الحكم، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، والإنذار المبكر، والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، إضافة إلى تحقيق التعافي في مرحلة ما بعد أزمة فيروس إيبولا، وبخاصة مع مضيّ البعثة في دمج عملياتها استعدادا لإنشاء الكيان الذي سيخلفها.

مكاتب المقاطعات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٢٨ وظيفة (إلغاء ١١ وظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف برتبة ف-٢، ونقل ٥ وظائف برتبة ف-٤ و ٦ وظائف برتبة ف-٣ و ٣ وظائف برتبة ف-٢)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤٣ وظيفة (إلغاء ١٨ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ونقل وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية و ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٢٢ وظيفة مؤقتة (إلغاء ٧ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة ونقل ١٥ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٤٣ - يتمثل الهدف من الهيكل الميداني للبعثة في كفالة توخّي نهج متسق في تنفيذ ولاية البعثة وجميع تدخلات الأمم المتحدة وأنشطتها على الصعيد القطري. ويدعم هذا الهيكل أيضا تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يتسق مع برنامج عمل الحكومة لإحداث التحول. وجرى تعيين رؤساء المكاتب الميدانية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة لتنسيق أنشطة البعثة وأنشطة الأمم المتحدة بشكل أعم دعما لتحقيق الانتعاش الوطني وتعزيز فعالية وكفاءة الوجود الميداني للأمم المتحدة. وتماشيا مع تبسيط هيكل البعثة مع المضي في التخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح نقل المكاتب القطرية من ركيزة التوجيه التنفيذي والإدارة إلى ركيزة توطيد السلام والدعم، بحيث تكون مسؤولة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون توطيد السلام/المنسق المقيم، وذلك من خلال نقل فريق الدعم الميداني، مما يعزز التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري مع مضيّ البعثة في دمج عملياتها استعدادا لإنشاء كيان يخلفها. وفي هذا الصدد، يقترح أن تنقل إلى ركيزة توطيد السلام والدعم ٣٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة تتكون من خمس وظائف من الرتبة ف-٤، و ٦ من الرتبة ف-٣، و ٣ من الرتبة ف-٢، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية، و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٥ وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، فضلا عن نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة إلى مكتب الاتصالات والإعلام. وفي نفس الوقت، يقترح إلغاء ٥٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة تتكون من ٩ وظائف برتبة ف-٣ لرئيس مكتب ميداني، ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون المدنية، ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف لحقوق الإنسان، و ٣ وظائف برتبة ف-٢ لمساعد لشؤون حقوق الإنسان، و ٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظفين للشؤون المدنية، و ٥ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظفين لشؤون سيادة القانون، و ٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظفين لشؤون حقوق الإنسان، و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لموظفين لرصد حقوق الإنسان، و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين

لشؤون الإعلام، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعدين للإنتاج الإذاعي، و ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدى أفرقة، فضلا عن ٥ وظائف مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظفين للشؤون المدنية، ووظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان، ووظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف لشؤون الإعلام.

٤٤ - وستتم مواءمة عمل المكاتب القطرية للبعثة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مع بؤر تركيز البعثة، وسيركز على التوسع في تقديم التوجيه وأنشطة الدعوة المساعي الحميدة دعما لاستدامة إصلاح القطاع الأمني ونقل المسؤوليات؛ وتعزيز وتوسيع نطاق عملية إضفاء اللامركزية على أجهزة إدارة الدولة وأجهزة قطاعي العدالة والأمن الوطنية على مستوى المقاطعات؛ وعمليات الإصلاح البالغة الأهمية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق المصالحة الوطنية؛ ومعالجة مسائل الإفلات من العقاب والمساءلة عن طريق آليات تعزيز النزاهة وحقوق الإنسان. ولدى القيام بذلك، ستزيد المكاتب من تكامل عملياتها، ولا سيما على صعيد المعالجة الفعالة للصلة بين العدالة والأمن، وبين الحكم السليم وسيادة القانون، وتعزيز التنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

مركز التحليلات والعمليات المشتركة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة من الرتبة ف-٤، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١٢ وظيفة (إلغاء ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها أربع وظائف مؤقتة (إنشاء ٤ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٤٥ - يوفر مركز التحليلات والعمليات المشتركة بملاك موظفيه المأذون به حاليا الذي يتألف من ٢٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٢ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، معلومات متكاملة للإلمام بالحالة داخل البعثة، ويقدم تقارير متكاملة يومية وأسبوعية عن الحالة، وكذلك تقارير عن الحوادث والأخبار العاجلة إلى المقر في نيويورك، وذلك لتيسير العمليات المتكاملة أو المنسقة التي تقوم بها البعثة ولدعم إدارة الأزمات. والمركز مسؤول أيضا عن توفير تحليلات متكاملة وتقييمات تنبؤية وإدارة الاحتياجات من المعلومات وتحديد الأخطار والتحديات التي تواجه تنفيذ الولاية. وفي إطار

تبسيط هيكل البعثة مع المضي في عملية التخفيض التدريجي، يقترح إلغاء وظيفة من الرتبة ف-٤ لتحلل معلومات و ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين إداريين، فضلا عن تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري. وفي نفس الوقت، يقترح إنشاء أربع وظائف مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لتحليل معلومات سيساعدون المركز في جمع المعلومات وإجراء تحليلات متكاملة بالاعتماد على معارفهم وخبراتهم المحلية.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان قدره أربع وظائف (إلغاء أربع وظائف برتبة ف-٣ وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١٥ وظيفة (إلغاء وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية و ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ونقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من مكاتب المقاطعات)

٤٦ - يقدم مكتب الاتصالات والإعلام بملاك موظفيه المأذون به حاليا الذي يتألف من ٤٩ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٦ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية، ٣٠ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٤ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، الدعم إلى الممثل الخاص للأمين العام في الاضطلاع بالمهام التي كلفت بها البعثة، وذلك بتقديم معلومات موثوقة ودقيقة وآنية، والتعامل في الوقت ذاته مع تطلّعات عموم الليبريين ومخاوفهم. والمستفيدون الرئيسيون من خدماته هم الليبريون في داخل البلد؛ وإن كان يخدم أيضا عموم الليبريين في خارج البلد والمجتمع الدولي. وفي إطار تبسيط هيكل البعثة مع المضي في عملية التخفيض التدريجي، يقترح المكتب تجميع كل ما لديه من قدرات خلاف نشاط الإذاعة في وحدة جديدة للاتصالات الاستراتيجية والتوعية ستعمل عن كثب مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام والمكاتب الفنية الأخرى لتركيز جميع القدرات الاتصالية للبعثة على نحو استراتيجي لتنفيذ ما تبقى من ولاية البعثة. وستظل إذاعة البعثة وحدة مستقلة تتعاون بشكل وثيق مع وحدة الاتصالات الاستراتيجية والتوعية المقترحة في أنشطة تشمل بث الرسائل الرئيسية للبعثة ضمن البرامج الإذاعية وعملية نقل المسؤولية عن المحطة الإذاعية بحيث يمكنها الاستمرار في دعم السلام والاستقرار في ليبيريا حتى عملية انتخابات عام ٢٠١٧ وما بعدها. ورغم أنه سيحتفظ بالقدرات الحالية للاتصال والإعلام (الإذاعة والتصوير الفوتوغرافي، والفيديو، والتوعية المجتمعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت، والتصميم)، سيخفف حجم عمل المكتب تماشيا مع ولاية

البعثة المبسطة، وتولّي فريق الأمم المتحدة القطري بعض المهام التي تضطلع بها البعثة حالياً، كإنتاج المنشورات المشتركة للأمم المتحدة وزيادة القدرات في مجالي رصد وسائط الإعلام والعلاقات مع وسائط الإعلام، ومواصلة ترتيب المهام التي تضطلع بها الوحدة حسب الأولوية. وفي ضوء ما تقدم، يقترح إلغاء ٤ وظائف برتبة ف-٣ لموظفين لشؤون الإعلام، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية لمنتج إذاعي، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف لشؤون الإعلام، و ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة تتألف من ٦ وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام ووظيفة لمساعد للموقع الشبكي، ووظيفتين لمساعد فريق، ووظيفة لفني لتكنولوجيا البث، ووظيفة لمساعد منتج إذاعي، ووظيفة لمساعد منتج فيديو، ووظيفة لمصور، ووظيفة لأخصائي تصميم بياني. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح أن تنقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من مكاتب المقاطعات لمساعد لشؤون الإعلام. وبغية دعم إعادة الهيكلة المقترحة وترشيد محط تركيز المكتب، يقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون الإعلام برتبة ف-٤، مخصصة حالياً لرئيس وحدة الوسائط المتعددة، إلى وظيفة برتبة ف-٤ للمتحدث الرسمي الذي سيرأس الآن وحدة الاتصالات الاستراتيجية والتوعية. وفي سياق اقتراح إعادة توزيع مهام المتحدث الرسمي، سيكتف رئيس موظفي شؤون الإعلام بالتعاون مع نظرائه الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الرئيسيين الآخرين لإجراء الاتصالات ذات الصلة بتنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك الأعمال المتواصلة المتعلقة بنقل مسؤوليات البعثة والتخفيض التدريجي، فضلاً عن النقل التدريجي لمسؤوليات الاتصالات والإعلام، مع ضمان اتباع نمط أكثر استراتيجية في إدارة القدرة المتبقية للبعثة في مجال الاتصالات والإعلام.

دائرة الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

٤٧ - تقدم دائرة الشؤون السياسية، بملاك موظفيها المأذون به حالياً الذي يتألف من ١٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٣ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، الدعم إلى قيادة البعثة فيما يتعلق بدورها في بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، ويعمل على تسهيل الجوانب السياسية الموضوعية من تنفيذ ولاية البعثة. وتنتج الدائرة تحليلات سياسية متكاملة بشأن التطورات التي تحدث في البيئة السياسية، فضلاً عن المنظورات السياسية بشأن الإصلاح المؤسسي والعمليات ذات الصلة في مجالات الحكم،

والمصالحة، ومراجعة الدستور، والانتخابات، والتشريعات، وسيادة القانون، والأمن. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة من الرتبة ف-٤ لموظف للشؤون السياسية ووظيفة من فئة الخدمات الميدانية لمساعد إداري.

العنصر ١: الأمن

٤٨ - بعد انتقال المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى حكومة ليبيريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ واستكمال المرحلة الرابعة من التخفيض التدريجي للبعثة، ستتوقف وحدات الشرطة المشكّلة والعناصر العسكرية التابعة عن تقديم الدعم الأمني من المستويين الثاني والثالث إلى الحكومة. وسيركز عنصر وحدات الشرطة المشكلة والعنصر العسكري على توفير الأمن لممتلكات ومواقع وأفراد الأمم المتحدة. غير أنه في حالات الضرورة القصوى، سيقدم الدعم إلى الحكومة إذا ما تدهورت الحالة الأمنية وأصبحت تهدد المسار الاستراتيجي لإعادة السلام والاستقرار إلى البلد. وستكيف استراتيجية البعثة لحماية المدنيين بما يجعلها تعكس الولاية الأمنية المبسطة للبعثة، إضافة إلى قدرتها التي خُفّضت ووجودها الثابت في مناطق محددة جغرافيا، وسينصب تركيز ولاية البعثة في هذا المجال من مجالات ولاية البعثة على رصد المؤسسات الوطنية وتقديم التقارير بشأنها وتطوير قدراتها. وسيشمل ذلك التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، والدعوة إلى اضطلاع الحكومة بمسؤولياتها في حماية المدنيين، ومساعدة وكالات الأمن الوطنية وغيرها من المؤسسات المسؤولة مباشرة عن حماية المدنيين على إنجاز مسؤولياتها عن طريق تزويدها بخدمات التدريب والدعم الاستشاري.

٤٩ - وبالنظر إلى الحساسية التي ستتسم بها المناطق الحدودية بعد انسحاب أفراد البعثة العسكريين من الحدود مع غينيا وكوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١٦، فإن البعثة ستواصل رصد تلك المناطق. وستقوم البعثة أيضا بدعم الحكومة في استحداث وتعزيز آليات للإنذار المبكر وإيجاد استراتيجيات للتصدي للتهديدات الأمنية تقوم على منع نشوب النزاعات بطرق غير عنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم لمبادرات التعاون الأمني عبر الحدود على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وذلك بالعمل بتنسيق وثيق مع الآليات الإقليمية والدولية القائمة من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك المؤسسات الأمنية الوطنية؛ ومبادرة سواحل غرب أفريقيا؛ واتحاد نهر مانو، ولا سيما من خلال إدارة بناء السلام والشؤون الأمنية والسياسية والإنسانية والاجتماعية والوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التابعة له؛ ومجالس أمن المقاطعات والمناطق؛ ولجان السلام.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١-١ تهيئة بيئة آمنة وخالية من الأخطار في ليبيريا	١-١-١ عدم وقوع حوادث إخلال بالنظام العام تتطلب تدخل البعثة في حالات الخطورة القصوى (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر)
	٢-١-١ عدد مجالس أمن المقاطعات التي جرى تزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة للاضطلاع بأنشطة التنسيق الأمني والإنذار المبكر (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٦)
	٣-١-١ عدم وقوع حوادث أمنية خطيرة في مواقع الأمم المتحدة تتطلب تدخلا من جنود البعثة أو وحدات الشرطة المشكلة (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر)

النواتج

- ٣ ٦٥٠ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (٥ أفرقة × دوريتين في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الجوية والبرية والدوريات البعيدة المدى لمعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة
- ١ ٧٦٩ ساعة طيران، بما في ذلك الدوريات الجوية، والنقل الجوي للأفراد، والاستطلاع الجوي، والرحلات الجوية الخاصة (١ ٦٨٥ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-8 و ٨٤ ساعة باستخدام طائرات من طراز DHC-7)
- ٣ ٦٥٠ يوم عمل للدوريات (كتيبة واحدة × ١٠ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراجلة والمنقولة (برا وجوا)، فضلا عن عمليات الحراسة المرافقة
- ٢٤٠ يوما تدريبيا (سرية واحدة (١٢٠ فردا) × ٤ تدريبات يستمر كل منها لمدة ٥ أيام) لاختبار القدرة على الرد السريع والقدرة على دعم أجهزة الأمن الوطنية في حالات الخطورة القصوى
- ١ ٠٩٥ يوم عمل لدوريات وحدات الشرطة المشكلة (٣ وحدات شرطة مشكلة × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٥ يوما) لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومنشآتها

- ١٦ دورة استشارية (دورة واحدة في كل من المقاطعات الـ ١٥ ودورة واحدة في مونروفيا) لمجالس أمن المقاطعات بشأن جمع معلومات الإنذار المبكر وتحليلها والإلمام بالحالة، ودورة استشارية واحدة بشأن تحليل المعلومات والتنسيق الأمني لمجلس الأمن الوطني
- حملات وبرامج متعددة الوسائط توفر معلومات موثوقة وذات مصداقية وآنية بشأن السلام والمصالحة والخفض التدريجي للبعثة، كما ترتقي بالوعي بولاية البعثة من خلال برامج البث الإذاعي للبعثة: ٥ حلقات مدة كل منها ٤٥ دقيقة من برنامج "استراحة القهوة" اليومي الذي يعنى بالشؤون الراهنة (٢٥٠)؛ ٦ برامج نقاشية أسبوعية مدة كل منها ساعة (Creek Town و Crime Watch و Dis Government Ting و Front Page و Nationwide و Palava Hut) (٣٠٠)؛ ٣ حلقات أسبوعية من برنامج (Dateline Liberia) (١٥٠)؛ ٥ برامج أسبوعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة تعنى بالصحة والتعليم (You and Your Health و Staying Alive و Let's Talk About Sex و Access For All و Campus Link) (٢٥٠)؛ برنامجان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة يعنيان بالمسائل الجنسانية (Women's World و Girl Power) (١٠٠)؛ برنامجان يوميان مدة كل منهما ساعة يقدمان مواد ترفيهية إخبارية (Your Morning و Nightshift) (٤٥٠)؛ ١٧ نشرة إخبارية يومية بست لغات (من الاثنين إلى الجمعة) و ٣ نشرات خلال عطلة نهاية الأسبوع لمدة ٥٠ أسبوعاً (٤٥٥٠)؛ وإعلانات الخدمة العامة والرسائل الخاصة (٢٥٠)
- ٦ برامج إخبارية مصورة (مدة كل منها ٣ دقائق) توزّع على محطتين تليفزيونيتين و ١٠٠ من أندية الفيديو لإطلاق حملة متعددة الوسائط لدعم الخفض التدريجي للبعثة وشرح الولاية والأولويات المنقحة للبعثة (بما في ذلك مناصرة حقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني)؛ ٣ إعلانات للخدمة العامة بشأن حقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني والتجنيد في الشرطة مع التشديد على تجنيد إناث؛ فيديو وثائقي مدته ١٠ دقائق بشأن الحالة الأمنية بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مع التركيز على مبادرات تحقيق اللامركزية وإصلاح نظام السجون والنظام القضائي؛ ٣ تقارير مصورة و ١٠٠ مهمة تصوير و ١٥٠ من "صور اليوم" ومعرضان للصور؛ ١٢ مؤتمراً صحفياً؛ ٢١ بياناً صحفياً. وتنشر جميع منتجات الحملات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها.
- ٧ حملات دعوة متعددة الوسائط مدة كل واحدة منها ٥ أيام تنظم على مستوى البلد بغية شرح ولاية البعثة ودعم الأولويات الراهنة للبعثة، بما في ذلك: توظيف النساء وخفارة المجتمعات المحلية ووضع حد لعنف الغوغاء؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك اغتصاب الأطفال، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ حملة ١٦ يوماً للنشاط الدعوي وحقوق الإنسان؛ وتحقيق اللامركزية والمصالحة الوطنية؛ والتربية المدنية بشأن الإصلاح الدستوري؛ والانتخابات الرئاسية؛

والقيادة الآمنة. وسيتألف عنصر توعية المجتمعات المحلية في الحملات من ٤٨ من العروض المؤداة يقدمها ١١ من القائمين على وسائل الاتصال التقليدية، وذلك باستخدام مواد ترويجية تشمل: ٢٠ ٠٠٠ قميص (تي شيرت)؛ و ٢٠ مجموعة من قمصان الفرق الرياضية؛ ١٥٠ ٠٠٠ منشور مطوي؛ و ١٥ ٠٠٠ بطاقة لاصقة؛ و ٣٧ ٠٠٠ سوار؛ و ١٠٠ ٠٠٠ ملصق؛ و ٨٥ لافتة مرنة؛ و ١٥ لوحة إعلانية؛ و ١٦٠ كرة قدم؛ و ١٠٠ كرة طائرة؛ و ١٠٠ كأس.

الإإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ تحسين قدرة أجهزة إنفاذ القانون الليبرية على حفظ الأمن والنظام على الصعيد الوطني	١-٢-١ زيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المحجرة والتجنس المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة لصياغة اللوائح والأوامر الإدارية الداعمة لتنفيذ قانوني جهازى الشرطة والمحجرة (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥)
٢-٢-١ زيادة عدد قادة ضباط الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المحجرة والتجنس المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة الأزمات بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان وحماية المدنيين (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥)	

النواتج

- ١٠٤ دورات استشارية وتوجيهية تُعقد مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المحجرة والتجنس بشأن: وضع أو تنقيح وتنفيذ اللوائح والأوامر الإدارية المتعلقة بدليل المهام الخاص بكل من المؤسسات؛ والقوى العاملة وخطط التشكيل والنشر؛ وسياسة الزي والرتب؛ واستخدام القوة في كل من المؤسسات.
- ٦ دورات استشارية و ٢٤ دورة تدريبية لقيادة الشرطة الوطنية الليبرية بغرض دعم تنفيذ السياسة الوطنية للخفارة المجتمعية
- ١٦ دورة استشارية للشرطة الوطنية الليبرية بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وحماية المدنيين
- ٥٢ دورة استشارية للشرطة الوطنية الليبرية لتعزيز تدفق المعلومات والنهوض بعمليات مركز العمليات الوطني

- ٣-١ تعزيز القدرة الوطنية على مراقبة المناطق الحدودية
- ١-٣-١ زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة الداعمة لقيام حكومة ليبيريا بتنفيذ منظومة السلم والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبروتوكول الخامس عشر لاتحاد نهر مانو بشأن آلية السلم والأمن والسدفاع (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨)
- ١-٣-٢ زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الذين يتعاونون مع الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة بخصوص أنشطة تحقيق الاستقرار عبر الحدود (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥)

النواتج

- ٥٢ دورة استشارية لمكتب الهجرة والتجنيس بشأن أمن الحدود وإدارتها، بما في ذلك المشاركة في المنتدى الإقليمي الخاصة بالقضايا الأمنية
- تقييم وطني متكامل لأمن الحدود واستراتيجية وطنية متكاملة لأمن الحدود بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأجهزة الوطنية المعنية بالأمن وإنفاذ القانون
- ٣ تقييمات (تغطي ما مجموعه ٨ مقاطعات حدودية) بشأن التقدم المحرز في عمليات تحقيق الاستقرار على الحدود، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
- ٨ دورات استشارية (دورة واحدة بكل مقاطعة من المقاطعات الثمانية) للسلطات المحلية والمجتمعات المحلية الحدودية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، خاصة فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود في قضايا الأمن وتحقيق الاستقرار
- ٣ ورقات تحليلية لدعم تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، بما في ذلك استراتيجية الاتصالات والأمن الغذائي ومبادرة التعليم الثنائي اللغة بالتعاون مع منظمة الأغذية

والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

- ورقنتان تحليليتان لدعم العمل الثنائي بين حكومتَي ليبريا وكوت ديفوار بشأن التعاون عبر الحدود
- ٨ تقارير (تقريران كل ربع سنة) بشأن أمن الحدود، بما في ذلك الاتجار عبر الحدود وغيره من الأنشطة غير المشروعة

العوامل الخارجية

تتحمل حكومة ليبريا المسؤولية كاملة عن الأمن على مستوى البلد؛ وعن تنفيذ الخطة الانتقالية الوطنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بما في ذلك ضمان الرقابة المناسبة على الأمن الوطني والقدرة على حماية المدنيين؛ وبسط الاستقرار على طول الحدود الليبرية مع بلدان اتحاد نهر مانو؛ وإحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تمرير التشريعات واللوائح اللازمة؛ ورصد اعتمادات ملائمة في الميزانية للشرطة الوطنية الليبرية وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية؛ وتقديم الجهات المانحة الدعم المتواصل لإصلاح قطاع الأمن

جدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، الأمن

الفئة	المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١٣٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٥٠
صافي التغيير	(٨٣)
ثانياً - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٤ ٦٧٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	١ ١٩٠
صافي التغيير	(٣ ٤٨٨)
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٢٢٦
صافي التغيير	(٢٧٢)

الفئة		المجموع	
رابعاً - وحدات الشرطة المشكّلة			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		١ ٢٦٥	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٣٨٠	
صافي التغير		(٨٨٥)	
خامساً - الأفراد المقدمون من الحكومات			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٣٢	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٢٦	
صافي التغير		(٦)	
سادساً - الموظفون المدنيون		الموظفون الدوليون	
		و أ ع / مد - ٢ / ف - ٥ / ف - ٣ / ف - ٢ / الخدمة الميدانية / المجموع الفرعي	
		موظفون متطوعو الأمم المتحدة المجموع	
مكتب قيادة القوة			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٢ - ٢ - ٤ - ٤	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٢ - ٢ - ٤ - ٤	
صافي التغير		- - - -	
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٢ - ١٠ - ٣ - ١ - ١٦ - ٤ - ٢٠	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٢ - ٨ - ٣ - ١ - ١٤ - ٤ - ١٨	
صافي التغير		- (٢) - - (٢) - - (٢)	
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٤ - ١٠ - ٣ - ٣ - ٢٠ - ٤ - ٢٤	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٤ - ٨ - ٣ - ٣ - ١٨ - ٤ - ٢٢	
صافي التغير		- (٢) - - (٢) - - (٢)	
المجموع الكلي (أولاً إلى سادساً)			
المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٦ ٦٣٠ - - - - - -	
المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		١ ٨٩٤ - - - - - -	
صافي التغير		(٤ ٧٣٦) - - - - - -	

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفتين من الرتبة ف-٤)

٥٠ - يضطلع مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة، بملاك موظفيه المأذون به حاليا والبالغ ٢٠ وظيفة (١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٨ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، إلى جانب عنصر الشرطة الذي يبلغ قوامه المأذون به حاليا ١ ٧٦٣ فردا، بالولاية الأساسية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥) والمتمثلة في دعم تنمية القيادة والإدارة الداخلية وآليات المساءلة في الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنّس بوصفهما الجهازين الرئيسيين لإنفاذ القانون في ليبريا، فضلا عن وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات بوصفهما شريكين ثانويين، وذلك حتى تتمكن هذه الأجهزة من الاضطلاع بكامل المسؤوليات الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وسيتحقق ذلك عن طريق التوجيه والدعم المقدم للمؤسسات الوطنية على صعيدي المشورة والرصد. وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، سيعزز عنصر الشرطة الدعم الذي يقدمه في مجالات بناء القدرات والإصلاح والتطوير للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنّس، إلى جانب وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، سيتم تقليص قوام عنصر الشرطة بقدر كبير بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ من القوام المأذون به البالغ ١ ٥١٥ فردا (بما في ذلك ٤٩٨ ضابط شرطة فردا و ٨ وحدات شرطة مشكلة) إلى ٦٠٦ أفراد (بما في ذلك ٣ وحدات شرطة مشكلة). وسيتم تقليص حجم الانتشار والتغطية على الصعيد الوطني من ١٥ موقعا حاليا (شاملة مونروfia) إلى ٦ مواقع (شاملة مونروfia). وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، سيكون عنصر الشرطة قد قام بتسليم مهام الدعم التدريبي التأسيسي المقدم في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية. وعلى ضوء ما تقدّم، وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والخفض التدريجي الجاري، يقترح إلغاء وظيفتين من رتبة ف-٤ لمستشار لشؤون التدريب ومستشار الأمم المتحدة لشؤون إدارة الجريمة في الأمم المتحدة.

العنصر ٢: سيادة القانون

٥١ - سيواصل عنصر سيادة القانون بالبعثة تقديم الدعم المحدد الهدف لحكومة ليبريا بغية تعزيز بناء القدرات في مجالات العدالة والأمن وحقوق الإنسان، وتيسير تنفيذ وإنفاذ إصلاحات قطاعي العدالة والأمن الوطنيين وآليات الرقابة عليهما. وسيتم تعزيز الشراكة القوية القائمة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى التابعة لفريق

الأمم المتحدة القطري عن طريق التعجيل بتنفيذ الترتيب المتعلق بجهة التنسيق الشاملة لشؤون الشرطة والعدالة والسجون، وعن طريق غرس مبدأ الملكية الوطنية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وسوف تواصل البعثة الاضطلاع بدور تنسيقي مع الشركاء الوطنيين والدوليين لمواصلة تعزيز الاتساق على مستوى قطاعي العدالة والأمن بكامل نطاقيهما.

٥٢ - وسيتم التركيز على تعزيز عملية نقل المسؤوليات الأمنية، بما في ذلك من خلال دعم تطبيق القوانين والأطر السياساتية الوطنية وإنفاذها؛ وإنفاذ الرقابة المدنية؛ وزيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن وفي مجال مكافحة الفساد؛ ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو ما سيزيد من تنمية قدرة مؤسسات العدالة والأمن وحقوق الإنسان على تقديم تلك الخدمات. وتماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ستستمر البعثة في تقديم المشورة للحكومة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وفيما يتعلق بالشرطة والعدالة والإصلاحات، مع التركيز بشكل خاص على تطوير القيادة الحكومية والإدارة الداخلية وآليات المحاسبة، وهو ما يشمل اتخاذ تدابير لمنع العنف الجنسي والجسدي والتصدي له. ومن أجل رفع درجة استعداد الحكومة لحماية المدنيين، ستقوم البعثة بدعمها في منع العنف المتصل بالانتخابات.

٥٣ - وسوف تتصدى البعثة بطريقة مبسطة وموحدة ومركزة للقضايا المنهجية وللفضوحات القائمة في القدرات على صعيد تقديم خدمات العدالة؛ وللتحديات الدائمة المزعزعة للاستقرار المرتبطة بالحبس الاحتياطي المطول والفساد؛ وللتحديات الناشئة على صعيد العدالة والاستقرار فيما يتصل بالانتخابات الرئاسية المقبلة. وسوف تواصل البعثة أيضا دعم التنسيق على مستوى نظام العدالة الجنائية، ولا سيما فيما يتعلق بالشرطة والادعاء؛ وتنمية قدرة الشرطة من على الاستجابة لحالات العنف الجنسي والجسدي؛ وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية وآليات المساءلة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، ستقدم البعثة الدعم لهماكل الحكومة لتحقيق وتفعيل المكاسب الناتجة عن إصلاحات القوانين والسياسات.

٥٤ - وسوف تقدم البعثة المساعدة أيضا في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج فيما يتعلق بالرجال والنساء المودعين بالسجون الذين تعرضوا للعنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك الضحايا ومرتكبي الجرائم الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل، وذلك دعما لإسهام مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل في التقليل من خطر ارتكاب الأشخاص المحتجزين للجرائم في المستقبل نتيجة لتعرضهم لجرائم العنف الجنسي والجسدي. وسوف تركز الشراكة المباشرة للبعثة مع الحكومة على تعزيز قيادة مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، وتعزيز قدرته على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للسجون وتطبيق آليات الرقابة، ومن ثم تعزيز قدرته على إدارة السجون بفعالية وبطريقة تتسم بالأمان والسلامة والإنسانية وتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والممارسات الفضلى الدولية.

٥٥ - وستقوم البعثة، في إطار جهودها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بدعم حكومة ليبيريا في إدماج القضايا الجنسانية في عملية وضع السياسات وتدريب قطاع الأمن. وسوف تستمر البعثة في دعم جهود الحكومة في مكافحة العنف الجنسي والجسدي ومكافحة الإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

٥٦ - سوف تواصل البعثة أيضا جهودها الرامية لدعم المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان وبناء قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بما يتماشى مع وفاء الحكومة بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان في إطار الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، والإجراءات الخاصة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وستتخذ البعثة أيضاً مبادرات في مجال دعم منظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-٢ تقديم الدعم الفعال لتنفيذ إطار التشريعات ١-٢ زيادة عدد الجهات الوطنية الفاعلة في ميدان العدالة التي جرى تزويدها بمهارات تفسير القوانين وتدوينها من أجل تنفيذ القوانين والسياسات المعنية بالعدالة والأمن واللوائح المرتبطة بنقل المسؤوليات الأمنية والالتزام بهذه القوانين والسياسات ووضعها موضع التنفيذ (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥)

النواتج

- ٤ ورقات استشارية بشأن تنفيذ تشريعات الأمن والعدالة (قانون الشرطة، وقانون مكتب الهجرة والتجنس، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وقانون القضاء العسكري)، و ٢ بشأن تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح القوانين وقانون القضاء العسكري
- ٣ دورات توجيهية و ٣ ورقات استشارية لكل من لجنة مكافحة الفساد في ليبيريا وقسم الغش الاقتصادي والمالي بوزارة العدل والسلطة القضائية بشأن الحد من الفساد وملاحقته.
- جلستا إحاطة (٢) وتدريب (١) على بناء القدرات ودورتان إرشاديتان (٢) بشأن وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعقوبات لنظام العدالة الجنائية الليبيري وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة العدل والسلطة القضائية ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل ولجنة إصلاح القوانين ولجنة الحوكمة

- استعراضان (٢) بشأن تنفيذ التشريع الخاص بتوسيع نطاق الولاية القضائية للمحاكم الجزئية وإصلاح نظام المحلفين
- ٣ دورات استعراضية مع ذوي الصلة من الجهات الفاعلة في ميدان العدالة (أعضاء النيابة العامة ومحامو الدفاع المجاني والقضاة وقضاة المحاكم الجزئية وكتبة المحاكم) بشأن القوانين التي تؤثر في الحبس الاحتياطي
- ٥٢ دورة استشارية للشرطة الوطنية الليبرية بشأن وضع وتنفيذ اللوائح والسياسات المتعلقة بقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢-٢ تعزيز القدرات والنظم القائمة في مؤسسات الأمن والعدالة الوطنية لتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات
- ٢-٢-٢ زيادة عدد الأطراف الوطنية الفاعلة في ميدان العدالة التي لديها المهارات اللازمة لإدارة القضايا والفصل فيها في إطار المتطلبات الدستورية والتشريعية (٢٠١٤/٢٠١٥: ١١٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨٠)
- ٢-٢-٢ زيادة عدد الأطراف الوطنية الفاعلة في ميدان العدالة التي لديها مهارات الادعاء والدفاع اللازمة للتعامل مع قضايا العنف الجنسي والجسدي (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠)
- ٢-٢-٣ زيادة عدد موظفي الإدارة بمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة السجون، بما في ذلك التعامل مع الحوادث الأمنية ووفقا للمعايير الدولية، وتطبيق تدابير المساءلة عند وقوع انتهاكات (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠)

النواتج

- ٥ دورات استشارية مع الجهات الفاعلة في ميدان العدالة تقدّم في المعهد القضائي إلى محامي الدفاع المجاني والكتبة ومراقبي السلوك ومفتشي المحاكم بشأن منهجية التدريب وتعلم الكبار ومهارات العرض وسير القضايا واستراتيجيات الإدارة

- ٦ دورات استشارية لمقدمي خدمات العدالة بشأن التصدي للحبس الاحتياطي المطول (٢ لمحامي الدفاع المجاني و ٢ لأعضاء النيابة العامة و ٢ للقضاة)
- حلقة عمل (١) للجنة الوطنية للانتخابات والسلطة القضائية ومديري الانتخابات بشأن القوانين الانتخابية وآليات تسوية النزاعات الناشئة عن الانتخابات والتصريف الفعال في الوقت المناسب فيما يتعلق بالنزاعات الانتخابية
- دورتان إرشاديتان (٢): إحداهما للقضاة بشأن الفصل في الانتخابات واتخاذ القرارات الداعمة للحق في التصويت وتعزيز قدرة الرقابة القضائية لضمان انتخابات حرة ونزيهة؛ والأخرى دورة توجيهية للجنة الوطنية للانتخابات ومديري الانتخابات بشأن القوانين الانتخابية والإدارة وآليات تسوية النزاعات الناشئة عن الانتخابات والتصريف الفعال في الوقت المناسب فيما يتعلق بالنزاعات الانتخابية
- حلقة عمل (١) للأطراف الفاعلة في ميدان عدالة الدولة ومقدمي المساعدة القانونية من القطاع الخاص، بمن في ذلك محامو الدفاع المجاني ورابطة محاميات ليبريا واللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلام ومركز كارتر وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني المعنية بسياسة المساعدة القانونية
- دورة استشارية (١) بشأن البت في القضايا لأعضاء النيابة العامة العاملين بوحدة العنف الجنسي والجنساني وجرائم الاتجار بالبشر
- ١٠٠ دورة تخطيط فردي لـ ٢٥ من كبار موظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل (٤ دورات للفرد) بناء على دورة الإدارة العليا التي عقدت خلال فترة ٢٠١٥/٢٠١٦
- ١٠٤ دورات استشارية مع الشرطة الوطنية الليبرية لدعم قدرات التحقيق على نحو كفؤ وفعال (٥٢)، ودعم القدرات اللامركزية المؤسسية على التحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني والجرائم المنظمة الخطيرة ومقاضاة الجناة بنجاح (٥٢)
- ١٢ دورة استشارية مع الشرطة الوطنية الليبرية وجهات الاتصال بالحاكم وأعضاء النيابة العامة لدعم الشراكة المعززة والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بالتحقيق في القضايا ومقاضاة الجناة
- ٤ دورات استشارية لضباط الشرطة الوطنية الليبرية بشأن المعايير القانونية للتوقيف وبشأن التحقيقات، خاصة فيما يتعلق بحفظ الأدلة وإعداد ملفات للقضايا
- ١٥٦ دورة استشارية لضباط/موظفي الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس لدعم تحقيق اللامركزية في القدرات الإدارية والموارد البشرية وإدارة المرافق والمركبات (٥٢)؛ والقيادة ومبادئ تفويض الصلاحيات (٥٢)؛ وتحقيق اللامركزية في المساءلة المؤسسية (٥٢)

- ٢-٣-١ زيادة عدد الجهات الفاعلة التابعة للدولة والمجتمع المدني التي تتمتع بالمعرفة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وتدابير خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، كما تتمتع بمهارات الدعوة إلى دعم تنفيذ التوصيات، بما في ذلك تدابير المساءلة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٦)
- ٢-٣-٢ قيام المفوضين والموظفين باللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بمراجعة المبادئ التوجيهية والنماذج لرصد قضايا حقوق الإنسان وإعداد تقارير بشأنها والتوصية بسبل لعلاج شواغل حقوق الإنسان (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦)
- ٢-٣-٣ زيادة عدد الجهات الفاعلة التابعة للدولة والمجتمع المدني التي تتمتع بالمعارف والمهارات اللازمة للدعوة إلى إدماج نهج حقوق الإنسان والنهج الجنسانية في القوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٩؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٢)

النواتج

- ١٢ دورة من دورات العمل والدورات الاستشارية مع اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية بشأن تنفيذ خطة العمل وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل
- ٥ دورات عمل لمراكز تنسيق حقوق الإنسان الحكومية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني بشأن تعزيز إعداد التقارير المقدمة بموجب المعاهدات ودعم الإجراءات الخاصة
- دورتان استشاريتان (٢) للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن رصد إجراءات الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وإعداد تقارير بشأنها والدعوة إليها ومتابعتها، وذلك فيما يتعلق بقضايا من بينها الحبس الاحتياطي والأطفال المخالفين للقانون وتنفيذ "برنامج بالافاهات" والدعوة لتنفيذ التوصيات الأخرى للجنة تقصي الحقائق والمصالحة

- ١٢ دورة استشارية مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنّس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، والسلطة القضائية والقوات المسلحة الليبرية بشأن تعميم مراعاة معايير حقوق الإنسان وتحسين تنفيذها في السياسات والعمليات المؤسسية
- تقرير تحليلي متاح لعموم الجمهور (١) بشأن المسألة الجنائية فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني والقدرة التصحيحية لدى أفرقة العمل الموجودة بالمقاطعات وآليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني
- ١٢ دورة من الدورات الاستشارية ودورات العمل لفائدة ١٠ جهات فاعلة تابعة للدولة والمجتمع المدني بشأن رصد العنف الجنسي والجنساني ومنعه والمساءلة بشأنه والدعوة إلى الامتناع عنه، وتعزيز حماية الجماعات المهمشة من خلال تنفيذ معايير حقوق الإنسان ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع البرنامج المشترك بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي والجنساني
- ١٥ دورة من دورات العمل والدورات الاستشارية مع المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية ومنتدى شركاء الحماية بشأن تعزيز رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير بشأنها والدعوة إليها وإقامة الشبكات وتمكين المجتمعات المحلية من التصدي لشواغل حقوق الإنسان
- ٥ دورات عمل للقادة الوطنيين التقليديين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عالمية حقوق الإنسان واحترام الثقافة الإيجابية وتدابير الحد من الممارسات الثقافية الضارة، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٤ دعم التقدم المحرز في الحوكمة الديمقراطية ٢-٤-١ تُمتنع الجهات الفاعلة الوطنية في الميدان الأمني ومهارات الصياغة والتحليل اللازمة لوضع استراتيجية أمنية وطنية بعد سحب البعثة (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢٠)
- ٢-٤-٢ زيادة عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في المشاورات والعمليات الرسمية الخاصة بحوكمة الأمن (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠)

النواتج

- دليلا جيب (٢) بشأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين لموظفي قطاع الأمن الليبري، بما في ذلك الحقوق الأساسية للمواطنين

- ورقة استشارية (١) بشأن خيارات استعراض الاستراتيجية الأمنية الوطنية، ومعتكف (١) لإصلاح قطاع الأمن مع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليين لدعم وضع استراتيجية للأمن الليبري في مرحلة ما بعد سحب البعثة
- حلقتان دراسيتان (٢) عن إصلاح قطاع الأمن مع كل من فريق عمل المجتمع المدني الليبري المعني بإصلاح قطاع الأمن، والجامعات الليبرية، والمشاركين من قطاع الأمن لدعم إجراء حوار وطني معزز بشأن إصلاح قطاع الأمن
- منهج دراسي ودليل تدريبي (١) لأفراد القوات المسلحة الليبرية بشأن القضاء العسكري، وذلك بالتعاون مع وزارة الدفاع وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية
- دورة دعم استشارية (١) لموظفي الخدمة المدنية الليبريين في إدارة قطاع الأمن، بالتعاون مع وزارة العدل ووزارة الدفاع والشركاء الثنائيين
- تقريران (٢) عن أولويات تطوير وإصلاح الشرطة الوطنية الليبرية (١)، ومكتب الهجرة والتجنّس (١)، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنّس
- ٣ دورات استشارية للجهات الفاعلة في ميداني العدالة والأمن بشأن تنفيذ الرقابة المدنية ونظم التفتيش المقررة في التشريعات
- ورقتان استشاريتان (٢) عن أفضل الممارسات، مقدمتان لقادة اللجان التشريعية المسؤولين عن الرقابة على قطاع الأمن

العوامل الخارجية

توافر الإرادة السياسية لدى الأفرع التنفيذي والتشريعي والقضائي لإجراء الإصلاحات في قطاعي العدالة والأمن بكامل نطاقيهما، بما في ذلك إعطاء الأولوية لتدابير الإصلاح المؤسسي؛ واعتماد تشريعات وأنظمة من أجل إنشاء إطار تنظيمي مناسب؛ والتنسيق الفعال بين المؤسسات الحكومية؛ والتشارك الفعال والبناء مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وتخصيص اعتمادات مناسبة في الميزانية لمؤسسات قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة في دعم الجهات المانحة للقطاعين؛ وتخصيص موارد كافية للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها في جميع أنحاء ليبيريا والمحافظة على استقلالها؛ وإقامة اللجنة علاقات عمل فعالة مع الجهات الفاعلة الأخرى لكفالة تنفيذ توصيات اللجنة؛ ومشاركة الحكومة والمجتمع المدني بشكل كامل في اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ - سيادة القانون

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)								
١	١	٢	—	٢	٦	١	—	٧
١	—	٢	—	١	٤	١	—	٥
—	(١)	—	—	(١)	(٢)	—	—	(٢)
صافي التغيير								
الوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون								
—	—	٢	١	١	٤	٤	٣	١١
—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	(٢)	(١)	(١)	(٤)	(٤)	(٣)	(١١)
صافي التغيير								
دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية								
—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	١	٧	٣	١	١٢	٦	٦	٢٤
—	١	٧	٣	١	١٢	٦	٦	٢٤
صافي التغيير								
قسم إصلاح القوانين والسياسات								
—	—	٣	٢	١	٦	٤	٢	١٢
—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	(٣)	(٢)	(١)	(٦)	(٤)	(٢)	(١٢)
صافي التغيير								
دائرة حقوق الإنسان والحماية								
—	١	٤	١	٢	٨	٤	٢	١٤
—	١	٣	١	١	٦	٣	٢	١١
—	—	(١)	—	(١)	(٢)	(١)	—	(٣)
صافي التغيير								
وحدة إصلاح قطاع الأمن								
—	—	١	١	—	٢	—	١	٣
—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	(١)	(١)	—	(٢)	—	(١)	(٣)
صافي التغيير								
وحدة بناء القدرات والتوجيه								
—	—	٤	١	—	٥	٤	—	٩

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع الموظفين الوطنيين ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
—	—	—	—	—	—	—	—	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧
—	—	(٤)	(١)	—	(٥)	(٤)	—	صافي التغيير
المجموع، سيادة القانون								
١	٢	١٦	٦	٦	٣١	١٧	٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦
١	٢	١٢	٤	٣	٢٢	١٠	٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧
—	—	(٤)	(٢)	(٣)	(٩)	(٧)	—	صافي التغيير
(١٦)	—	—	—	—	—	—	—	

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٩ وظائف (إلغاء ١٢ وظيفة وإنشاء ٣ وظائف)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٧ وظائف (إلغاء ٧ وظائف)

متطوعو الأمم المتحدة: لا يوجد تغير صاف

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفة واحدة برتبة مد-١ إلى دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية)

٥٧ - يقدم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون)، الذي يتألف حالياً من ملاك موظفين مأذون به يبلغ ٧ وظائف (١ أ ع م، ١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، التوجيه الاستراتيجي لركيزة سيادة القانون، ويضمن التنسيق داخل البعثة وفيما بين البعثات فضلاً عن التنسيق الخارجي والتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحقيق النواتج المتوخاة في ما يتعلق بولاية البعثة في مجال إصلاح العدالة والأمن. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري. وإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة مد-١ إلى دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

الوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ ونقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة، ونقل وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٣ وظائف مؤقتة (نقل ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)

٥٨ - تقدّم الوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون، التي تتألف حالياً من ملاك موظفين مأذون به يبلغ ١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٣ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، الدعم إلى مكتب مؤسسات الإصلاحات وإعادة التأهيل في إعادة إنشاء وتعزيز نظام السجون في ليريا. وتقدّم الوحدة، التي يدعمها ٣٢ موظفاً من موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومة، الدعم أيضاً إلى سلطات السجون الوطنية من خلال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة بشأن إدخال تحسينات على أحوال السجون العامة، وبناء القيادة، والإدارة الداخلية، ومساءلة موظفي السجون، في المقاطعات وعلى المستوى المركزي، فضلاً عن تقديم المشورة والدعم الاستراتيجي إلى الإدارة العليا في نظام السجون، بما في ذلك صناع القرار في وزارة العدل. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح حلّ الوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون. وبناء على ذلك، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ لرئيس موظفي شؤون السجون، ووظيفة موظف في وطني لموظف لشؤون سيادة القانون، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة لمساعدتين إداريتين. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤، وواحدة برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمة الميدانية، وواحدة لموظف في وطني، فضلاً عن ثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، إلى وحدة سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

قسم إصلاح القوانين والسياسات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٦ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ونقل وظيفتين برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية، ونقل وظيفة وطنية من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفتان مؤقتتان (إلغاء وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة ونقل وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٥٩ - يساعد قسم إصلاح القوانين والسياسات، الذي يتألف حالياً من ملاك موظفين مأذون به يبلغ ١٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، ٢ برتبة ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية، ١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية، ٢ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) على تطوير وتعزيز السياسات العامة بشأن مسائل العدالة والأمن البالغة الأهمية والشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وضع أطر تنظيمية فعالة لقطاعي العدالة والأمن. كما يدعم تعزيز الإصلاحات التشريعية الشاملة المتصلة بهذين القطاعين، وعملية إصلاح الدستور، والمبادرات الرامية إلى زيادة التنسيق المنهجي والفعال بين الهيئات الوطنية المعنية. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح حلّ قسم إصلاح القوانين والسياسات. وبناء على ذلك، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ لكبير موظفي الشؤون القضائية، ووظيفتين برتبة ف-٣ لموظفي الشؤون القضائية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية لموظفي شؤون قضائية، ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لموظف لشؤون سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفة لموظف في وطني ووظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى دائرة سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

قسم حقوق الإنسان والحماية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٦٠ - تعمل دائرة حقوق الإنسان والحماية، التي تتألف حالياً من ملاك موظفين مأذون به يبلغ ١٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية، ١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٢ من

وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، على تعزيز حقوق الإنسان في ليبيا وحمايتها ورصدها، مع التركيز بصفة خاصة على الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والنساء، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتدعم الدائرة أيضا تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة ليبيا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب. وتقدم الدائرة أيضا وجودا ميدانيا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل دعم جدول أعمال الحكومة الليبية لحقوق الإنسان عن طريق تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ودعم آليات الرقابة على حقوق الإنسان، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أعمال فريق الأمم المتحدة القطري. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف لشؤون حقوق الإنسان ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة لمساعدتين إداريتين. ونظرا لما لحقوق الإنسان من دور محوري في جميع العمليات الوطنية وفي التزامات البعثة، ستحتفظ الدائرة بمسؤولياتها في مجال دعم الشركاء الوطنيين وشركاء الأمم المتحدة في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ومبادرة حقوق الإنسان أولا. وستُعطى الأولوية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني، الذي ما زال يشكل مصدر قلق بالغ في ليبيا، بالإضافة إلى دعم الحكومة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وفي إنجاز التزاماتها المتعلقة بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.

وحدة إصلاح قطاع الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ ونقل وظيفة برتبة ف-٤)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (نقل وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)

٦١ - تعمل وحدة إصلاح قطاع الأمن، التي تتألف حاليا من ملاك موظفين مأذون به يبلغ وظيفتين ثابتتين ووظيفة مؤقتة (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، على تنسيق الدعم المقدم من أجل وضع الاستراتيجية الأمنية الوطنية وتنفيذها، فضلا عن أداء دور أمانة آليات التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن إصلاح قطاع الأمن. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح حل وحدة إصلاح قطاع الأمن. وبناء على ذلك، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة.

وحدة بناء القدرات والتوجيه

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٥ وظائف (إلغاء ٣ وظائف برتبة ف-٤ ونقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ونقلوظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٦٢ - تسعى وحدة بناء القدرات والتوجيه، التي تتألف حالياً من ملاك موظفين مأذون به يبلغ ٩ وظائف (٤ ف-٤، و ١ ف-٣، ٢ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، إلى معالجة أوجه الضعف والثغرات النظامية الموجودة في قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في قطاعي العدالة والأمن من خلال توجيه المدعين والمحامين العامين في المقاطعات في القضايا الرائدة التي تتناول مسائل مثل العنف الجنسي والجنساني والقضايا الجنائية المعقدة، وكذلك في جوانب رئيسية من عملية العدالة الجنائية. وقد قامت الوحدة أيضاً بتطوير قدرات مؤسسات العدالة والأمن، بما في ذلك القدرات القيادية والإدارية على الصعيد المركزي. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح حلّ وحدة بناء القدرات والتوجيه. وبناء على ذلك، يُقترح إلغاء ثلاث وظائف برتبة ف-٤ لموظفي شؤون قضائية ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة لمساعد فريق. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ١٢ وظيفة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣، ونقل وظيفة برتبة مد-١ و ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٦ وظائف (نقل ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ٦ وظائف مؤقتة (إنشاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، ونقل ٥ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٦٣ - في سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، ومن أجل دعم الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية قدرات القيادة والإدارة الداخلية وآليات المساءلة في المؤسسات، وتحقيق أكبر أثر ممكن عند تنفيذ الولاية للحفاظ على حسن

الأداء والمساءلة في مؤسسات سيادة القانون، تقترح البعثة دمج أخصائيهما العاملين في مجالات إصلاح قطاع الأمن والشؤون القضائية وشؤون السجون في دائرة واحدة هي دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وعلى هذا النحو، يُقترح حل قسم إصلاح القوانين والسياسات، ووحدة بناء القدرات والتوجيه، والوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون ووحدة إصلاح قطاع الأمن. وبذلك، ستحافظ البعثة على الخبرة الفنية المناسبة في المجالات الوظيفية الثلاثة في الدائرة، وتعيد تخصيص الموارد المتاحة، وتخفف الملاك الوظيفي والدعم الإداري بشكل عام. وسيسهم إنشاء دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في ترشيد مجالي الأمن والعدالة وزيادة الترابط بينهما وتربطهما مع المجالات الوظيفية الثلاثة المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن والشؤون القضائية والسجون.

٦٤ - وسيُرسد الدائرة موظف أول لشؤون سيادة القانون برتبة مد-١، على أن يتم استيعاب تكلفة الوظيفة من خلال نقل وظيفة برتبة مد-١ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمن العام (الشؤون السياسية وسيادة القانون). وسيضطلع الموظف الأول لشؤون سيادة القانون بمسؤولية تحقيق الاتساق في الجهود المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن ومجال العدالة، وتوفير الإشراف لكفالة التآزر فيما بين مجالات إصلاح قطاع الأمن والشؤون القضائية والسجون. وسيساعد الموظف الأول لشؤون سيادة القانون ملاك وظيفي مكوّن من ٢٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة، على النحو التالي:

(أ) موظف لشؤون السجون (ف-٤) وموظف تدريب (موظف فني وطني)، وموظف لشؤون السجون (ف-٣)، وموظف معني بالإبلاغ (من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظفَين تدريب لشؤون السجون (من متطوعي الأمم المتحدة) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، يتم استيعابهما عن طريق نقل الوظائف الثابتة والمؤقتة ذات الصلة من الوحدة الاستشارية للإصلاحات والسجون؛

(ب) أربعة موظفين للشؤون القضائية (١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ موظف فني وطني) ومساعد فريق (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، يتم استيعابهم عن طريق نقل الوظائف ذات الصلة من وحدة بناء القدرات والتوجيه؛

(ج) ثلاثة موظفين للشؤون القضائية (١ ف-٤، ١ موظف فني وطني، ١ من متطوعي الأمم المتحدة) ومستشار قانوني (ف-٤) ومساعد فريق (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، يتم استيعابهم من خلال نقل الوظائف الثابتة والمؤقتة ذات الصلة من قسم إصلاح القوانين والسياسات؛

(د) مستشار لشؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٤) وموظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (من متطوعي الأمم المتحدة)، يتم استيعابهما من خلال نقل الوظيفة الثابتة والوظيفة المؤقتة من وحدة إصلاح قطاع الأمن؛

(هـ) يُقترح إنشاء وظيفة كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٥)، ووظيفة لموظف شؤون قضائية (ف-٤)، ووظيفة لموظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٣)، ووظيفة لمساعد لشؤون إصلاح قطاع الأمن (من متطوعي الأمم المتحدة).

٦٥ - وستقدّم دائرة دعم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الدعم للحكومة في جهودها الرامية إلى تنفيذ الهيكل التشريعي والسياساتي لقطاعي الأمن والعدالة، مستفيدة من الإصلاحات السابقة وداعمة لاستدامتها. وسوف توفر الدائرة الدعم الاستشاري والاستراتيجي لحكومة ليبيريا في ما يتعلق بتطوير آليات الرقابة والإدارة للقضاء العسكري وغيره من مقدمي الخدمات الأمنية والمدعين العامين والقضاء والسجون؛ وتقليل مدد الاحتجاز السابق للمحاكمة؛ والحد من العنف الانتخابي من خلال التخطيط لتأهب المؤسسات القضائية والأمنية؛ والدفع قدما بأنماط الإدارة المستدامة للسجون والقضايا. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستساعد الدائرة الحكومة في الجهود التي تبذلها لمكافحة الفساد وفي تنفيذ أحكام خطة التغيير والاستراتيجية الأمنية الوطنية ومواصلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للسجون للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وستقدّم الدائرة أيضا الدعم المتخصص لسلطات السجون الوطنية من خلال رصد إدخال التحسينات على أحوال السجون العامة وتقديم المشورة بشأنها، ومن خلال تقديم المشورة والدعم الاستراتيجي إلى الإدارة العليا في نظام السجون، بما في ذلك صناع القرار في وزارة العدل. وسوف توفر الدائرة المشورة من أجل دعم الحكومة في التحضير لرفع نظام الجزاءات الخاص بحظر توريد الأسلحة من خلال تعجيل الجهود الرامية إلى تنفيذ التدابير المتعلقة بالإدارة السليمة للأسلحة والذخائر، بما في ذلك رصد وإدارة المناطق الحدودية بفعالية وتسجيل وتتبع الأسلحة والأعتدة التي تستخدمها وتستوردها قوات الأمن الحكومية. ومع إعادة تنظيم الدعم الذي تقدّمه البعثة للمقاطعات، ستقدّم الدائرة الدعم لموظفي شؤون سيادة القانون المنشورين في مكاتب البعثة الميدانية المتبقية من أجل دعم الجهود المبذولة لتعزيز طاقات وقدرات الجهات الفاعلة في قطاعي العدالة والأمن ومجالس أمن المقاطعات في المناطق.

العنصر ٣: توطيد السلام

٦٦ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ستكتّف البعثة مساعيها الحميدة والدعم السياسي الذي تقدمه إلى حكومة ليبيريا في تعزيز الإصلاحات الحاسمة الأهمية لتحقيق السلام

والاستقرار الطويل الأجل في مجالات الإصلاح الدستوري، واللامركزية، والمصالحة الوطنية، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وكذلك في مجالي الإصلاح الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية. وسيظل الاهتمام المستمر بمكافحة العنف الجنسي والجنساني وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن يشكل عاملاً محورياً في تنفيذ ولاية البعثة.

٦٧ - وتعتبر نزاهة العمليات الانتخابية ومصداقيتها من العوامل الحاسمة للتماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار السياسي في ليبيريا. وبالتالي، ستبذل البعثة أيضاً المساعي الحميدة وتقدم الدعم السياسي للحفاظ على بيئة مؤاتية لإجراء الاستفتاء الدستوري وكذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٧ بشكل سلمي تشاركي غير إقصائي. وسوف يشمل ذلك مساعدة لجنة الانتخابات الوطنية في التقيد بالجدول الزمنية والقانون الانتخابي والإجراءات الانتخابية في التحضير للاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية. وستقدم البعثة أيضاً المشورة إلى اللجنة ومنظمات المجتمع المدني بشأن الإدارة الفعالة والواسعة النطاق لأنشطة التثقيف المدني مع الاستمرار أيضاً في الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة.

٦٨ - وستواصل البعثة السعي إلى إحراز تقدم في العمليات البالغة الأهمية التي تتم في مجالات إصلاح أجهزة الحكم والإصلاح الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية. وستستعين البعثة بالمساعي الحميدة والتفاعل السياسي من أجل دعم الجهود الرامية إلى بناء ثقة الجمهور في الحكومة ومؤسساتها، وتمتين المساءلة المؤسسية والشفافية وتعزيز تقديم الخدمات بشكل متكافئ ولا مركزي. وستقدم البعثة الدعم لإنشاء مراكز خدمات في المقاطعات لتكون الأرضية الرئيسية التي تنطلق منها العملية الحكومية لتحقيق اللامركزية، بما في ذلك دعمها لتعزيز النظم المؤسسية وإجراء التقييمات الحيوية من أجل تزويد وزارة الشؤون الداخلية ومسؤولي المقاطعات بالمعلومات والتوجيهات والتوصيات في ما يتصل بتقديم الخدمات الأساسية على الصعيد المحلي.

٦٩ - وسيوفر قانون الحكم المحلي، عند سنّه، الإطار القانوني لتحقيق اللامركزية، وسوف يعيد تشكيل هيكل الإدارة والمساءلة وتقديم الخدمات في المقاطعات. وسترصد البعثة العمليات التشاورية التشريعية المفضية إلى سن القانون من أجل ضمان إدراج آراء أصحاب المصلحة، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وسيشمل ذلك الدعوة إلى الحوار التشاركي غير الإقصائي في ما يتعلق ببناء مؤسسات مستدامة من أجل تقديم الخدمات وتوطيد السلام والاستقرار.

٧٠ - وتستلزم معالجة أزمة فيروس إيبولا من الجوانب المتصلة بالتعافي دعماً متواصلاً، ولا سيما في المناطق التي أثرت فيها الأزمة بشدة على التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية أو التي أدت فيها الأزمة إلى تراجع التقدم المحرز في تمكين المجتمعات الريفية، بما في ذلك تمكين النساء الريفيات. وتدعم البعثة سياسة الشمول في الحوار الوطني، ولا سيما لتعزيز المتدييات التي تتناول الأثر السلبي الناجم عن أزمة فيروس إيبولا. وستشارك البعثة بصورة نشطة في تعزيز حقوق النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن، وهن الفئة السكانية الأكثر تضرراً من الأزمة.

٧١ - وفي سياق اتباع استراتيجية أكثر تكاملاً وفعالية حيال المصالحة الوطنية، ستواصل البعثة الدعوة والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للتراع والمظالم القائمة منذ أمد طويل. وستستمرّ البعثة في دعم السبل البديلة لحل المنازعات وآليات الإنذار المبكر من أجل منع نشوب التراعات وإدارتها، فضلاً عن بذل الجهود لمعالجة التراعات المحلية وتنفيذ التشريعات والسياسات المعتمدة في مجال الإصلاح الزراعي. وتشمل هذه الجهود كذلك تقديم الدعم للجان السلام المتكاملة وبرنامج "بالافاهات"، وهو سمة رئيسية من سمات خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. ومن المتوقع تنقيح خريطة الطريق خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وستعمل البعثة مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، لضمان استمرار الاهتمام بتعزيز القدرات المحلية على إدارة التراعات والتخفيف من حدتها، ومشاركة المواطنين كافة في عملية المصالحة.

٧٢ - وفي إطار ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، ستقدّم البعثة الدعم إلى الحكومة في تعزيز القدرة الوطنية على إنشاء وإدارة آليات الإنذار المبكر والاستجابة التي تجمع بين الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتصدي لحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان.

٧٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً إلى مواصلة بناء ثقة السكان في عملية تركيز أنشطة البعثة وسحبها التدريجي، ستدعم البعثة من خلال المشاريع السريعة الأثر المبادرات الرامية إلى معالجة أوجه النقص في عملية توطيد السلام والاستقرار في المجتمعات المحلية الضعيفة بشكل خاص وإلى بناء الثقة في الوجود المعزّز لمؤسسات الدولة، ولا سيما في ما يتصل بتقديم الخدمات المدنية والأمنية والقضائية لامركزيًا، بما في ذلك في المناطق الحدودية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ تعزيز القدرة الوطنية على إجراء الاستفتاء الدستوري في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بطريقة سلمية وذات مصداقية وعلى الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٧	١-٣-١ إتاحة المجال للجنة الانتخابات الوطنية للاطلاع على أفضل الممارسات والسياسات والدروس المستفادة في ما يتعلق بالتحضير للاستفتاء الدستوري الوطني وإجرائه، فضلا عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك مشاركة المرأة، وتسوية المنازعات الانتخابية
	١-٣-٢ اكتساب لجنة الانتخابات الوطنية المهارات اللازمة لوضع خطط أمنية ولوجستية شاملة ووضع الميزانيات لإدارة الاستفتاء الدستوري، وكذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية

النواتج

- عقد منتدى (١) لأصحاب المصلحة من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني الفعالة، ولا سيما النساء والشباب، في التحضير للاستفتاء الدستوري وإجرائه، بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية والمجلس الوطني الليبري للمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
- عقد منتدين تشاوريين (٢) مع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني من أجل دعم حقوق الإنسان وتثقيف الناحيين على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية ورصد عملية الاستفتاء والإبلاغ عنها بفعالية
- إعداد ورقة استشارية (١) للجنة الانتخابات الوطنية عن الجوانب التقنية للاستفتاء الوطني، بما في ذلك تبسيط عملية الاقتراع وعرضها بوضوح وتقديم المبادئ التوجيهية للموظفين المسؤولين عن إجراء الاستفتاء والانتخابات التشريعية والرئاسية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إعداد ورقتين استشاريتين (٢) للجنة الانتخابات الوطنية عن مقترحات الإصلاح الدستوري وأحكام القانون الانتخابي التي ستطرح للاستفتاء عليها، وعن الانتخابات التشريعية والرئاسية
- إعداد تقرير (١) للجنة الانتخابات الوطنية عن العمليات التشريعية والتنظيمية المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك إجراءات الشكاوى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إجراء استعراض (١) للجنة الانتخابات الوطنية بشأن الترتيبات الأمنية للاستفتاء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تيسير عقد حلقي عمل (٢) عن زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- عقد ١٠ منتديات في المقاطعات عن زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والمنظمات النسائية غير الحكومية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٢-١ زيادة عدد أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية الذين يكسبون دراية بالقوانين والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتقديم الخدمات المتأنية من عملية تحقيق اللامركزية (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٥/٢٠١٦: ١٠)	٣-٢ تقديم دعم فعال لتنفيذ العمليات البالغة الأهمية على صعد إصلاح أجهزة الحكم والإصلاح الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية
٣-٢-٢ إتاحة أفضل الممارسات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ إصلاح الخدمة المدنية وقانون الحكم المحلي لتطلع عليها حكومة ليبيريا وأصحاب المصلحة في المجتمع المحلي	

النواتج

- إجراء تقييم (١) لتنفيذ قانون الحكم المحلي وفرص حصول المواطنين على الخدمات اللامركزية، مع التركيز على مراكز خدمات المقاطعات، بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية ولجنة الحوكمة ووزارة الصحة ووزارة التعليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إعداد تقرير تحليلي (١) عن اعتماد عمليات مراجعة الحسابات التي جرت خلال السنة المالية، بما في ذلك عدد قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها، بالتعاون مع اللجنة العامة لمراجعة الحسابات واللجنة الليبرية لمكافحة الفساد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي
- عقد منتدى استشاري (١) لأصحاب المصلحة بشأن إصلاح الخدمة المدنية، بالتعاون مع وكالة الخدمة المدنية ومعهد ليبيريا للإدارة العامة ولجنة الحوكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
- عقد ٥ منتديات تشاورية لأصحاب المصلحة بشأن آثار قانون حقوق تملك الأراضي المترتبة على فرص حصول المواطنين على الأراضي وتملكهم لها، بالتعاون مع لجنة الأراضي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣-٣ زيادة قدرات المؤسسات الوطنية على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي	٣-٣-١ معرفة المؤسسات الوطنية والجهات الحائزة على امتيازات الأراضي ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بالنهج البديلة لحل المنازعات وتوافر إمكانية للجوئها إلى هذه النهج (٢٠١٤/٢٠١٥: ٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢١)
٣-٣-٢ اعتماد لجان السلام المتكاملة اختصاصات ومبادئ توجيهية موحدة لضمان تأديتها لعملها بفعالية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥)	

النواتج

- إعداد ورقة تحليلية (١) بشأن برامج الامتيازات، بما في ذلك أثرها على المجتمعات المحلية المتأثرة وعلى إدارة النزاعات على مستوى المجتمع المحلي، بالتعاون مع المكتب الوطني للامتيازات وهيئة الأراضي الليبرية وموئل الأمم المتحدة
- عقد منتدى استشاري (١) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، وإعداد تقرير تحليلي (١) بشأن القدرات المحلية من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والقدرة على التكيف، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
- إجراء تقييم (١) لأداء آليات الإنذار المبكر والاستجابة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والحد من أخطار الكوارث، بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إعداد تقرير (١) عن تنفيذ وتطبيق آليات بديلة لحل المنازعات المتصلة بالنزاعات على الأراضي والصراعات الطائفية على مستوى المجتمعات المحلية، بالتعاون مع وزارة العدل
- عقد حلقة عمل (١) عن الإدارة والتنفيذ الفعالين لأنشطة الحد من أخطار الكوارث والاستجابة لها فيما يتعلق بالسياسة الحكومية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، لفائدة وزارة الشؤون الداخلية والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث
- إقامة منتدى (١) لأصحاب المصلحة من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، في تحقيق المصالحة الوطنية، بالتعاون مع المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليريا والمجلس الليبري التقليدي ومكتب بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

- إقامة ٧٠ مشروعا سريع الأثر من أجل دعم توطيد السلام، بما في ذلك المصالحة والحوكمة وتقديم الخدمات وسيادة القانون، مع التركيز على المبادرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، ومبادرات توفير سبل كسب الرزق البديلة وتطوير القدرات على المستويات المجتمعي والتنظيمي والمؤسسي

العوامل الخارجية

توافر الإرادة السياسية للمضي قدما بعمليات الإصلاح البالغة الأهمية؛ وتوافر الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية على التصدي للفساد وتحسين ممارسات الحكم المتسمة بالشفافية؛ وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات مؤسسية وتقديم الدعم الفعال إلى الجهات الفاعلة الوطنية من أجل تنفيذها؛ والإرادة السياسية والقدرة على تنقيح خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني؛ وتوافر الحيز السياسي للمشاركة الشعبية الفعالة في عمليات الإصلاح البالغة الأهمية؛ وسن التشريعات وتنفيذ الإصلاحات البالغة الأهمية

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، توطيد السلام

الموظفون الدوليون									
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم)	أع/أع م	مد-٢/مد-١	ف-٥/ف-٤	ف-٣/ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	—	٢	٢	٣	٨	٦	١	١٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	١	—	٢	١	٣	٧	٦	—	١٣
صافي التغيير	—	—	—	(١)	—	(١)	—	(١)	(٢)
وحدة الاستشارات الجنسانية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	—	١	١	—	٢	٢	٢	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	—	—	١	١	—	٢	٢	١	٥
صافي التغيير	—	—	—	—	—	—	—	(١)	(١)
دائرة توطيد السلام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	١	٨	٥	٣	١٧	١١	٣	٣١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	—	١	٤	٤	١	١٠	٧	٣	٢٠
صافي التغيير	—	١	(٤)	(١)	(٢)	(٧)	(٤)	—	(١١)
فريق الدعم الميداني									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
—	—	١	١	—	٢	—	٢	٤
—	—	١	١	—	٢	—	٢	٤
صافي التغيير								
المكاتب الميدانية الإقليمية (مكاتب المقاطعات سابقا)								
—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	٥	٩	—	١٤	١٩	٢٣	٥٦
—	—	٥	٩	—	١٤	١٩	٢٣	٥٦
صافي التغيير								
المجموع، توظيف السلام والدعم								
١	١	١١	٨	٦	٢٧	١٩	٦	٥٢
١	١	١٣	١٦	٤	٣٥	٣٤	٢٩	٩٨
—	—	٢	٨	٢	٨	١٥	٢٣	٤٦
صافي التغيير								

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ٨ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ١٥ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية قدرها ٢٣ وظيفة مؤقتة

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف السلام/المنسق المقيم)

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ونقل وظيفة برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: لا يوجد تغيير صاف (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ونقل وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: انخفاض بمقدار وظيفة مؤقتة (إلغاء وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٧٤ - يقوم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف السلام/المنسق المقيم)، بملاكه الوظيفي الحالي البالغ ١٤ وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة واحدة (١ أ ع م، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، ١ من متطوعي الأمم المتحدة)، بإسداء المشورة

السياساتية والدعم الاستراتيجي إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بمسؤولياته ذات الصلة بتوطيد السلام والأمن في ليبيريا، ولا سيما الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، وكذلك فيما يتعلق بالمصالحة والأزمة الصحية في مرحلة ما بعد وباء فيروس إيبولا. ويقدم المكتب أيضا الدعم لنائب الممثل الخاص فيما يتعلق بمسؤولياته في مجال الإشراف على تنفيذ الولاية الجنسانية للبعثة وبرنامج المشاريع السريعة الأثر. ويكفل المكتب أيضا التنسيق مع البعثات الأخرى والتنسيق الخارجي، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، بشأن المسائل المتصلة بتوطيد السلام. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، من المقترح نقل فريق الدعم الميداني إلى ركيزة توطيد السلام والدعم، المسؤولة مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم) من أجل تعزيز التكامل بين الركيزة والمكاتب الميدانية وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ إصلاحات أجهزة الحكم، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، والإنذار المبكر والحد من أخطار الكوارث وإدارتها، والتعافي من الأزمة الصحية في مرحلة ما بعد وباء فيروس إيبولا. وفي هذا الصدد، يُقترح تعزيز مكتب نائب الممثل الخاص باثنين من موظفي الإغاثة والإنعاش والتأهيل، على أن يتم استيعابهما من خلال نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية من دائرة توطيد السلام. وسوف يعزز موظفا الإغاثة والإنعاش والتأهيل قدرة مكتب نائب الممثل الخاص على دعم الانتعاش الأطول أجلا في مرحلة ما بعد أزمة فيروس إيبولا. وهذا يتطلب معرفة بعمليات الإصلاح والإنعاش ووضع السياسات والعمليات التشريعية، والقدرة على دعم تطوير المشاريع السريعة الأثر وتنفيذها، والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وفي الوقت نفسه، من المقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ لموظفي شؤون مدنية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمساعد خاص.

وحدة الاستشارات الجنسانية

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بمقدار وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة من وظائف متطوعي في الأمم المتحدة)

٧٥ - تقدم وحدة الاستشارات الجنسانية، التي تتألف حاليا من ملاك موظفين مأذون به يبلغ أربع وظائف ثابتة ووظيفتين مؤقتتين (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة)، المشورة إلى قيادة البعثة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك الاتصال والدعوة مع عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تعزيز المبادرات والإجراءات الرامية إلى

مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وفي سياق الولاية المبسطة للبعثة والتخفيض التدريجي الجاري، بما في ذلك دمج المكاتب القطرية، من المقترح إلغاء وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة. ومع الولاية المبسطة للبعثة، وزيادة القدرات داخل فريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة القضايا الجنسانية، ستركز الوحدة على الدعوة وتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن داخل البعثة، مع الاستمرار في دعم مبادرات المرأة المحلية وتحقيق العدل بين الجنسين بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

دائرة توظيف السلام

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، ونقل وظيفة برتبة ف-٤ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف السلام/المنسق المقيم))

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة، ونقل وظيفة وطنية من الفئة الفنية إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف السلام/المنسق المقيم))

٧٦ - تضطلع دائرة توظيف السلام بالمسؤولية عن تقديم المساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام في ممارسة المساعي الحميدة فيما يتعلق بحكومة ليبيريا وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين في دعم الإصلاحات السياسية والمؤسسية الحيوية اللازمة من أجل تعزيز هياكل ومؤسسات الحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة، بما في ذلك في قطاعي العدالة والأمن. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، من المقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٥ لكبير موظفي الشؤون المدنية، ووظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف للشؤون المدنية، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين إداريين، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد فريق. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة وطنية من الفئة الفنية إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توظيف السلام/المنسق المقيم).

فريق الدعم الميداني

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان (نقل ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ من مكتب الممثل الخاص للأمين العام)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان مؤقتتان (نقل ووظيفتين مؤقتتين لمتطوعي الأمم المتحدة من مكتب الممثل الخاص للأمين العام ومكاتب المقاطعات، على التوالي)

٧٧ - يتولى فريق الدعم الميداني التنسيق بين المكاتب الميدانية للبعثة لضمان الأخذ بنهج متسق في تنفيذ ولاية البعثة وضمان البقاء على اتصال بشركاء الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات. ويدعم الفريق تنفيذ مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على مستوى المقاطعات عن طريق مواءمة الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وتعزيز الإدارة والمساءلة دعماً لتنفيذ الولاية. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، من المقترح نقل فريق الدعم الميداني من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى ركيزة توطيد السلام والدعم، بالإضافة إلى وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ لموظفي التنسيق، ووظيفة مؤقتة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف اتصال معاون، فضلاً عن نقل وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة من مكتب المقاطعة.

المكاتب الميدانية الإقليمية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ١٤ وظيفة (نقل ٥ وظائف برتبة ف-٤، و ٦ وظائف برتبة ف-٣، و ٣ وظائف برتبة ف-٢ من التوجيه التنفيذي والإدارة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ١٩ وظيفة (إنشاء ١٢ وظيفة وطنية من الفئة الفنية ونقل وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ٢٣ وظيفة مؤقتة (إنشاء ٩ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة ونقل ١٤ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٧٨ - صُمم الهيكل الميداني للبعثة بحيث يضمن اتباع نهج متسق في تنفيذ ولاية البعثة وفي جميع تدخلات الأمم المتحدة وأنشطتها على الصعيد القطري. وهو يدعم أيضاً تنفيذ مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وجرى تعيين رؤساء المكاتب الميدانية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة لتنسيق أنشطة البعثة وأنشطة الأمم المتحدة بشكل أعم دعماً لتحقيق الانتعاش الوطني وتعزيز فعالية وكفاءة الوجود الميداني للأمم المتحدة. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت أربعة مكاتب ميدانية تابعة للبعثة قد أُدمجت في مكتبين ميدانيين متعددي المقاطعات، يغطي كل منهما مقاطعتين. ومن

المتوقع بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ أن تكون المكاتب الميدانية للمقاطعات التسع المتبقية قد تم دمجها في خمسة مكاتب ميدانية إقليمية. وفي هذا الصدد، يُقترح نقل موظفي مكاتب المقاطعات من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى ركيزة توطيد السلام والدعم، مع نقل خمس وظائف برتبة ف-٤ لرؤساء المكاتب الميدانية؛ ووظيفتين برتبة ف-٣، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية، و ٥ وظائف مؤقتة لموظفي شؤون مدنية من متطوعي الأمم المتحدة؛ ووظيفتين برتبة ف-٣ وأربع وظائف مؤقتة لموظفي شؤون حقوق الإنسان من متطوعي الأمم المتحدة؛ ووظيفتين برتبة ف-٣ لموظفي شؤون الإعلام؛ وثلاث وظائف برتبة ف-٢ لموظفين معاونين لشؤون حقوق الإنسان؛ ووظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٥ وظائف مؤقتة لموظفي شؤون سيادة القانون من متطوعي الأمم المتحدة؛ و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدتي أفرقة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء أربع وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٩ وظائف مؤقتة وطنية لموظفين للشؤون المدنية من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظفين لشؤون حقوق الإنسان، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية لموظفين لشؤون الإعلام. ويقترح تغيير تسمية مكاتب المقاطعات إلى المكاتب الميدانية الإقليمية لكي تعكس دمج المكاتب الميدانية للبعثة.

٧٩ - وينسجم عمل المكاتب الميدانية الإقليمية للبعثة في الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مع مجالات تركيز البعثة، وهو سيركز على التوسع في تقديم التوجيه وأنشطة الدعوة والمساعدة من أجل دعم استدامة إصلاح القطاع الأمني ونقل المسؤوليات الأمنية؛ وتعزيز عمليات إضفاء الطابع اللامركزي على خدمات أجهزة الإدارة وأجهزة العدالة الوطنية والقطاع الأمني وتوسيع نطاق هذه العمليات ليعطي المقاطعات؛ وعمليات الإصلاح البالغة الأهمية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق المصالحة الوطنية؛ والتصدي لمسألتي الإفلات من العقاب والمساءلة عن طريق تعزيز آليات ضمان النزاهة واحترام حقوق الإنسان. ولدى القيام بذلك، ستزيد المكاتب من تحقيق التكامل بين العمليات، وخاصة للتعامل بفعالية مع الصلات التي تربط بين العدالة والأمن، وبين الحوكمة وسيادة القانون، ولتعزيز التنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

العنصر ٤: دعم البعثة

٨٠ - سيواصل عنصر دعم البعثة تقديم خدمات تتسم بالكفاءة لجميع الموظفين لتمكينهم من الاضطلاع بولاية البعثة.

٨١ - وسيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات النقل، بما في ذلك النقل الجوي والبحري والبحري، وصيانة مرافق البعثة ومعداتها. وتشمل خدمات الدعم الأخرى الخدمات الطبية؛

والقدرة على الإحلاء في جميع الأوقات، بما في ذلك إلى مستشفيات خارج منطقة البعثة؛ وصيانة المساحات وأماكن العمل لكفالة بيئة عمل مقبولة لجميع أفراد البعثة؛ وتحديد المخيمات؛ وتوفير خدمات التنظيف وأعمال تطهير البيئة؛ والتقييد بالمعايير التشغيلية الأمنية الدنيا لأماكن العمل/المعايير التشغيلية الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ وإصلاح وتحديد الأسيجة والهياكل الأمنية الأخرى. وتعتزم البعثة أيضا مواصلة تعزيز أمن معدات الأمم المتحدة وأفرادها من خلال تركيب المزيد من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة للحد من عمليات النهب، وإجراء تقييمات منتظمة للمخاطر الأمنية، وضمان توافر الخدمات الأمنية لجميع مباني الأمم المتحدة في كل الأوقات. وسيتم تعهد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبعثة مع التركيز على توفير الربط الإلكتروني السلس في كل الأوقات. وسيواصل فريق السلوك والانضباط العمل على كفالة أن يكون جميع موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من منشآت البعثة على علم تام بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تدريب جميع الأفراد الجدد، وتقديم دورات تحديد المعلومات، بالإضافة إلى توفير دورات التوعية للسكان المحليين. وسيواصل الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تدريب موظفي البعثة وتوعيتهم. وستشمل الخدمات الأخرى توفير حصص الإعاشة والوقود والمواد الاستهلاكية والمعدات التي من شأنها تمكين الأفراد من القيام بواجباتهم.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٤-١-١ زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري ١-١-١ خفض حالات السرقة والنهب المبلغ عنها بنسبة ٧ في المائة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢١) (تجدر ملاحظة أن عدد الحالات كان منخفضا جدا في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ نظرا لتدني مستويات العمليات بسبب فيروس إيبولا)

٤-١-٢ مواصلة تنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، مع مواصلة زيادة تنويع البرامج (عدد الموظفين الحاصلين على الشهادات: ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢٥)

٤-١-٣ إدراج الإحاطات المتعلقة بحماية المدنيين ونظام أوموجا في ١٠٠ في المائة من جميع برامج التدريب التمهيدي المقدمة لحديثي الوصول من حفظة السلام وتقديم ما لا يقل عن ١٠ حلقات عمل تستهدف ما لا يقل عن

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢٠٠ من موظفي البعثة (عدد الموظفين المقرر تدريبهم:

٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠٠)

٤-١-٤ زيادة النسبة المئوية لموظفي البعثة الذين أكملوا

الدورات التدريبية الإلزامية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٥؛

٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٥)

٤-١-٥ الإبقاء على عدد منخفض من الحوادث الكبيرة

للسيارات (حوادث تنجم عنها كلفة تصليح تزيد على

٥٠٠ دولار) (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠؛

٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥)

٤-١-٦ إجراء التدريب على التصدي للاستغلال

والانتهاك الجنسيين في ٨ مقاطعات من أجل كفالة زيادة

التقيد بمعايير السلوك المتوقعة، بما في ذلك سياسة الأمم

المتحدة لعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك

الجنسيين لجميع الموظفين

النواتج

تحسينات الخدمات

- تركيب ٢٠ من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في مبانٍ مختلفة تابعة للبعثة، وزيادة معدات تخزين البيانات لتعزيز الأمن، بغية الحد من عمليات نهب وسرقة أصول الأمم المتحدة، وكذلك تعزيز أمن موظفي البعثة
- تنفيذ برامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين في خمس مجالات للمعرفة (الإدارة، وتكنولوجيا المعلومات، واللوجستيات، ومهارات ريادة المشاريع/المهارات المهنية، والعلاقات الدولية) بهدف منح شهادات تأهل لـ ١٢٥ من الموظفين الوطنيين
- تنفيذ برامج التدريب التمهيدي التي يتلقى فيها ١٠٠ في المائة من جميع الموظفين الجدد التدريب على حماية المدنيين
- تعزيز رصد ومتابعة الامتثال لجميع برامج الأمم المتحدة الإلزامية التي تتم على شبكة الإنترنت وتحت إشراف مدربين عن طريق الحفاظ على قاعدة بيانات محدثة

- تحقيق تخفيض في الحوادث الخطيرة التي تلحق الأضرار بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق نشر أدوات لتوفير الكهرباء ورصد الحوادث من أجل إيجاد رصد أوثق لتوافر الكهرباء في جميع الغرف التي توجد بها مثل هذه المعدات
- إجراء تدريب على "قيادة المركبات على جميع أنواع الطرق" لـ ١٠٠ في المائة من موظفي البعثة الجدد الذين أُصدرت لهم رخص قيادة
- تعزيز عمليات سلامة الطيران وخدمات التتبع الكفؤ للطلعات الجوية عن طريق التعاقد مع مقدمي خدمات التتبع الساتلي على تشغيل نظم إلكترونية للتتبع الساتلي في ٦ طائرات مروحية عسكرية
- التأكد من أن جميع الأفراد على علم بمعايير السلوك المطلوبة منهم من خلال إجراء تدريب تمهيدي إلزامي وما لا يقل عن ٣٠ نشاطاً من أنشطة التوعية و ٣٠ دورة تدريبية لتحديد المعلومات، مما من شأنه أن يسفر عن انخفاض عدد الانتهاكات، بما في ذلك حالات سوء السلوك الجسيم مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيين
- إجراء ٢٠ دورة تدريبية لتوعية المجتمعات المحلية (المدارس، والعاملين في وسائط الإعلام، والزعماء الدينيين والتقليديين) بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتوزيع قصص في شيرت ونشرات وكتيبات إعلامية على أفراد المجتمعات المحلية داخل منشآت البعثة من أجل زيادة الوعي بمعايير السلوك بالأمم المتحدة، ولا سيما سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتزويدهم بمعلومات عن أماكن الإبلاغ عن وقوع انتهاكات
- وضع آليات عديدة فعالة ومتاحة للكشف والإبلاغ لأفراد البعثة والمجتمعات المحلية، ومعالجة الشكاوى المقدمة وفقاً لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة؛ وضمان استعراض جميع تقارير سوء السلوك واتخاذ إجراءات بشأنها في غضون ١٥ يوماً من استلامها؛ وضمان أن هناك ٥٠٠ على الأقل من قادة المجتمعات المحلية وصانعي الرأي داخل منشآت البعثة أو بالقرب منها في المنطقة على معرفة باثنتين على الأقل من آليات الإبلاغ وبمقدورهم الوصول إليهما
- ضمان توافر النظم المؤسسية والإنترنت والموارد الشبكية والخدمات الصوتية بدرجة كبيرة من أي مكان بغية توفير دعم العملاء والاحتياجات التشغيلية لجميع عناصر البعثة (٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٥ في المائة)
- مواصلة الفريق المعني بالسلوك والانضباط للعمل مع حكومة ليبيريا في إطار البرنامج المشترك المعني بالعنف الجنسي والجنساني لدعم الضحايا، وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٤

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز قوام متوسطه ١ ١٩٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٠ من المراقبين العسكريين و ٢٢٦ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٣٨٠ من أفراد الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن
- تخزين وتوريد ١ ٣٥٣,٠٤ طناً من حصص الإعاشة وما يكافئ استهلاك ١٤ يوماً من حصص الإعاشة والمياه الميدانية لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في ٣٢ موقعا
- إدارة شؤون ما متوسطه ١ ٠١١ من الموظفين المدنيين، منهم ٢٩٤ موظفاً دولياً و ٥٦٠ موظفاً وطنياً و ١٤٣ موظفاً دولياً من متطوعي الأمم المتحدة و ١٤ موظفاً وطنياً من متطوعي الأمم المتحدة (هناك ٢٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات مقترحون للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧)
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين، بما يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية؛ وحضور ١٠٠ في المائة من موظفي البعثة التدريب التمهيدي عند الوصول إلى البعثة وتدريبات تحديد المعلومات كل ستة أشهر التي تجرى بواسطة أو بإشراف أفراد فريق السلوك والانضباط

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة وإصلاح ١٣ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكّلة، ومرفقين لشرطة الأمم المتحدة، و ٢١ مرفقا للموظفين المدنيين، في ٣٦ موقعا من مواقع البعثة
- توفير خدمات التنظيف وجمع القمامة والتبخير لجميع مواقع البعثة
- تشغيل وصيانة ٢١ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ١٠ مواقع
- صيانة وتشغيل ١٨٦ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة قيد الاستخدام أو في المخزون في جميع مواقع البعثة
- صيانة وتحديد ٤٨٠ كيلومترا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)
- صيانة وإصلاح ٦ مهابط للطائرات، و ٧ محطات جوية، و ١٧ موقعاً لهبوط الطائرات الهليكوبتر
- صيانة وتشغيل ٦ محطات تملكها الأمم المتحدة لتنقية المياه المستعملة
- تخزين ٧,٥٨ ملايين لتر من وقود الديزل والزيوت ومواد التشحيم والإمداد بها لأغراض تشغيل المولدات الكهربائية
- الجرد المادي لـ ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة

- القيام بأعمال التحقق والرصد بالنسبة إلى ١٠٠ في المائة من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات (نحو ١٣٠٠ بند) و ٢٢ من فئات الاكتفاء الذاتي لـ ٧ وحدات عسكرية و ٣ وحدات شرطة مشكلة تضم ١٩٠ ١ فردا عسكريا و ٣٨٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، على أساس ربع سنوي
- إجراء ١٠٠ عملية تفتيش دورية و ٢٠ عملية تفتيش على التأهب للعمليات من أجل تقييم قدرات المعدات الرئيسية وتحقيق معايير الاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة
- تقديم ٨٠ تقريراً للتحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة في البعثة، وهو ما يتطلب حجم عمل بمقدار ٥٢٠ يوم - فرد لعمليات التفتيش (٣٦٠ من الموظفين المدنيين و ١٦٠ من ضباط الأركان العسكريين)
- تقديم أربعة تقارير فصلية استعراضية تحليلية شاملة عن التقييمات التي تجرى على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها
- تنظيم اجتماعين لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم
- إجراء ٤٨ عملية تفتيش ميدانية، ورصد أنشطة التنظيف البيئي قبل عمليات التفتيش المشتركة الأولية والنهائية لتسليم الأراضي والممتلكات إلى حكومة ليبريا
- زيادة الوعي من خلال دورات تدريبية لفائدة ٣٠٠ مشارك من القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والمدنيين بشأن الصحة والسلامة المهنتين والبيئة وإدارة النفايات
- التصديق على ٣٦ من إجراءات السلامة البيئية امتثالاً للقواعد والأنظمة البيئية المتبعة في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني لجميع المخيمات التي يشغلها أفراد البعثة النظاميون
- كفالة التخلص المأمون من النفايات، واستصدار ٥ اتفاقات استخدام أراض من الحكومة للتخلص من النفايات

النقل البري

- تشغيل وصيانة أسطول مكوّن من ٥٨٤ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والحافلات والشاحنات والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد، في ٧ ورش توجد في ٦ مواقع (مونروفيا وبوكانن وزويدرو وهاربر وتومابنرغ وغبارنغا) وفي ٥ ورش للإصلاح والصيانة متعاقد معها على سبيل التعهيد الخارجي وورشة واحدة لتصليح هياكل المركبات

- توفير إمدادات قدرها ٢,٦٤ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري
- تشغيل خدمة مكوكية على مدار ٧ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٥١٠ من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى مكاتب البعثة

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة طائرة واحدة ثابتة الجناحين و ٧ طائرات مروحية، بما في ذلك ٦ طائرات عسكرية
- توفير إمدادات قدرها ٢,٦٦ مليون لتر من وقود الطائرات لطائرات دعم العمليات الجوية (طائرة واحدة ثابتة الجناحين و ٧ طائرات مروحية)
- ٣٣٦٦ ساعة طيران (منها ٧٩٤ ساعة تنفذها طائرة واحدة ثابتة الجناحين و ٥٧٢ ساعة تنفذها ٧ طائرات مروحية)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من عمليات الطيران

النقل البحري

- تشغيل وصيانة سفينة شحن ساحلية واحدة
- توفير إمدادات قدرها ٠,٥١٧ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البحري

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور محطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات
- دعم وصيانة ٦ نظم فتحات طرفية صغيرة جدا و ٢٣ مقسما هاتفيا و ٦٣ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- دعم وصيانة ٥٢ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال التي تعمل بترددات عالية جدا
- دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين الترددي (FM) في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ١٩ خادوماً و ٤٨٤ حاسوباً مكتبياً و ٧٥٥ حاسوباً محمولاً و ١٦٠ طابعة/جهاز إرسال رقمياً في جميع مواقع البعثة
- دعم وصيانة ١١ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة لما عدده ١٧٥ ١ مستخدماً في جميع مواقع البعثة
- دعم وصيانة الشبكة المحلية اللاسلكية
- إنتاج وتعهد وتوزيع ١٤٠٠ من خرائط العمليات المختلفة الأنواع، والخرائط المواضيعية، وخرائط الصور الساتلية، والخرائط الرقمية، والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بذلك من أجل دعم عمليات البعثة
- تنفيذ ١٠ جولات من التدريب لمدة نصف يوم على استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية ومن التدريب على رسم الخرائط لموظفي البعثة
- جمع وإنشاء وإدارة بيانات جغرافية مكانية لمنطقة تبلغ مساحتها ٣٣ ٧٥٠ كيلومتراً مربعاً، وهو ما يمثل ١٠٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة
- توفير خدمات رسم الخرائط على شبكة الإنترنت لتغطية منطقة عمليات البعثة لتحليل التضاريس، ووضع تصور لموارد البعثة، وإدارة تلك الموارد

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مستشفى واحد من المستوى الثاني في مونروفيا، و ٤ عيادات من المستوى الأول، ومركزين صحيين، و ١٠ من مراكز الطوارئ والإسعافات الأولية في مواقع مختلفة لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
- الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة من جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إلى مستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا
- تزويد أفراد البعثة بخدمات المشورة والفحص السرية والطوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية
- عقد دورات تدريبية تمهيدية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه لفائدة أفراد حفظ السلام المنشورين حديثاً، ودورات تحديد المعلومات لأفراد البعثة الذين قضوا عامين في البعثة

الخدمات الأمنية

- توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع مناطق البعثة
- توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
- إجراء تقييم لأمن المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك إجراء مسح لجميع أماكن الإقامة التي يشغلها أفراد البعثة
- تنظيم ١٥٠ جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
- تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً على المسائل المتصلة بالأمن وتوفير التدريب الأولي/التمارين العملية الأولية لهم على مواجهة الحرائق

العوامل الخارجية

ستتحقق الأهداف أعلاه إذا استمرت الحالة الأمنية الراهنة في ليبيا ووفر البائعون المواد والبضائع المطلوبة في الوقت المناسب لتنفيذ المشاريع

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الفريق المعني بالسلوك والانضباط								
—	—	٣	١	١	٥	١	—	٦
—	—	٣	—	١	٤	١	—	٥
—	—	—	(١)	—	(١)	—	—	(١)
صافي التغيير								
مكتب مدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة								
—	٢	١٤	٢٠	٤٢	٧٨	١٢٢	٤٨	٢٤٨
—	٢	٩	١٨	٣٣	٦٢	٨٤	٣١	١٧٧
—	—	(٥)	(٢)	(٩)	(١٦)	(٣٨)	(١٧)	(٧١)
صافي التغيير								
إدارة سلسلة الإمداد								
—	—	٣	٧	١٩	٢٩	٧٦	٢١	١٢٦
—	—	٣	٤	١٤	٢١	٥١	١٥	٨٧
—	—	—	(٣)	(٥)	(٨)	(٢٥)	(٦)	(٣٩)
صافي التغيير								

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون ^(أ)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
تقديم الخدمات								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	٩	١٤	٥١	٧٤	٣٧١	٨٩	٥٣٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	—	٨	١١	٣١	٥٠	٢٣٨	٦١	٣٤٩
صافي التغيير	—	(١)	(٣)	(٢٠)	(٢٤)	(١٣٣)	(٢٨)	(١٨٥)
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	٢٦	٤١	١١٢	١٨١	٥٦٩	١٥٨	٩٠٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	—	٢٠	٣٣	٧٨	١٣٣	٣٧٣	١٠٧	٦١٣
صافي التغيير	—	(٦)	(٨)	(٣٤)	(٤٨)	(١٩٦)	(٥١)	(٢٩٥)
قسم الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	١	٥	٥٧	٦٣	١٤٩	—	٢١٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	—	١	٤	٤٧	٥٢	١١٤	—	١٦٦
صافي التغيير	—	—	(١)	(١٠)	(١١)	(٣٥)	—	(٤٦)
المجموع، الدعم								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	—	٣٠	٤٧	١٧٠	٢٤٩	٧١٩	١٥٨	١ ١٢٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	—	٢٤	٣٧	١٢٦	١٨٩	٤٨٨	١٠٧	٧٨٤
صافي التغيير	—	(٦)	(١٠)	(٤٤)	(٦٠)	(٢٣١)	(٥١)	(٣٤٢)

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٤٨ وظيفة

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١٩٦ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٥١ وظيفة

مكتب مدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان ١٦ وظيفة

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣٨ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ١٧ وظيفة مؤقتة

مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٨٢ - يتولى مكتب مدير دعم البعثة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١٢ وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة واحدة (١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٤ من فئة الخدمة الميدانية، ١ من فئة الخدمات العامة، ١ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، تنسيق وإدارة جميع أنشطة الدعم اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة. ويشمل المكتب أيضاً نائباً لمدير دعم البعثة يتولى تقديم المساعدة في تأمين الموارد البشرية والمالية الأساسية للبعثة، وإسداء المشورة بشأن تخطيط الميزانية واستخدامها، والإشراف على تقديم التقارير المالية الممتثلة للمعايير، وتقديم خدمات تخطيط القوة العاملة واستقدامها، وتخطيط وتقديم تمكينية في ما يخصّ البيانات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم التوجيه الاستراتيجي لقيادة البعثة بخصوص المسائل ذات الصلة. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لضابط اتصال عسكري، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف إداري، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف إداري.

وحدة إدارة المعلومات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٨٣ - تتولى وحدة إدارة المعلومات، التي يتألف ملاك موظفيها المأذون به حالياً من تسع وظائف ثابتة ووظيفتين مؤقتتين (١ ف-٣، ٨ من فئة الخدمات العامة، ٢ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، إدارة سجلات البعثة، بما في ذلك حفظ الوثائق وتوزيعها اليومي، وتنظيم خدمات حامل الحقيقة، وتعهّد موقع البعثة على الشبكة الإلكترونية الداخلية لعمليات السلام. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة التخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة لكاتب في إدارة السجلات ووظيفة مؤقتة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة لمساعد لشؤون إدارة السجلات.

قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١٣ وظيفة (إلغاء ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ١٠ وظائف مؤقتة (إلغاء ١٠ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٨٤ - يتولى قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٦٥ وظيفة ثابتة و ٢٥ وظيفة مؤقتة (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ١٧ من فئة الخدمة الميدانية، ٤٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٢٥ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، صيانة هياكل البعثة الأساسية للاتصالات، بما في ذلك مراكز البيانات، والمقسمات الهاتفية، ومحطات الموجات الدقيقة ومحطات السواتل، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك الحواسيب والطابعات والهواتف ونظم المعلومات الجغرافية وما يتصل بها من عمليات تركيب لقواعد البيانات والبرامجيات وتوفير الخدمات المتعلقة بها. وستُقلص الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأماكن التي لن يعود للبعثة فيها أي وجود مادي دائم. ونتيجة لذلك يُقترح في سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، تتألف من ٣ وظائف لتقني اتصالات سلكية ولاسلكية، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووظيفة واحدة لمساعد لنظم المعلومات الجغرافية؛ و ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، تتألف من ٦ وظائف لمساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووظيفة واحدة لمساعد لنظم المعلومات الجغرافية، ووظيفتين لمساعد للوحة التحويلات الهاتفية، ووظيفة واحدة لأخصائي لاسلكي، ووظيفتين لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ و ١٠ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة، تتألف من وظيفتين لمساعد في مركز الاتصالات، ووظيفتين لمساعد لمركز الخدمات واستقبال المكالمات، و ٣ وظائف لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، ووظيفة واحدة لتحليل أعمال قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات، ووظيفة واحدة لمساعد فني اتصالات سلكية ولاسلكية، ووظيفة واحدة لمهندس شبكات.

قسم المالية والميزانية

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٨٥ - يتولى قسم المالية والميزانية، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٢٥ وظيفة ثابتة و ٥ وظائف مؤقتة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ من فئة الخدمة الميدانية، ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية، ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، ٥ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، تقديم خدمات الدفع اليومية إلى المتعاملين الداخليين والخارجيين، والاضطلاع بالحاسبة والإبلاغ الماليين وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والقسم مسؤول أيضاً عن التقيد بالمتطلبات التشريعية في ما يتصل بإعداد ميزانية البعثة وتنفيذها وأدائها، وإسداء المشورة إلى الإدارة بشأن الاستخدام الأمثل للموارد. ومع تقليص البعثة، ستقل المسؤوليات المالية، بما في ذلك انخفاض عبء العمل المتعلق بالمعاملات نتيجة لانخفاض عدد كل من الأفراد النظاميين والمدنيين، مما سيؤدي إلى خفض أعداد المطالبات وحجم الاستحقاقات التي يتم تجهيزها بصفة منتظمة. وسيكون للتحويل إلى نظام أو موجا أثر أيضاً. ولا يتوقع أن ينخفض عبء العمل لوحدة الميزانية، نظراً لعدم تغير أعداد الحسابات التي سيتعين رصدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها وميزانيات لها. وبناء على ذلك، يُقترح في سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف مالي ووظيفة واحدة في فئة متطوعي الأمم المتحدة لمساعد مالي. وإضافة إلى ذلك، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس هيئة موظفي شؤون المالية والميزانية من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، ووظيفة كبير موظفي الميزانية من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة موظف لشؤون الميزانية برتبة ف-٣، ووظيفة موظف لشؤون الميزانية من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة مساعد لشؤون الميزانية من فئة الخدمة الميدانية.

قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية و ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٥ وظائف مؤقتة (إلغاء ٦ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة وإنشاء وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين)

٨٦ - يتولى قسم إدارة الموارد البشرية، الذي يتألف الملاك الوظيفي المأذون به حالياً من ٣٣ وظيفة ثابتة و ٩ وظائف مؤقتة (١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٩ من فئة الخدمة الميدانية، ٢ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ١٩ من فئة الخدمات العامة، و ٩ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، في إطار ولاية البعثة والسلطة المفوضة إليه، مسؤولية توفير الدعم في مجال الموارد البشرية للموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين، بمن فيهم الاستشاريون وفراى المتعاقدين. ويتولى القسم أيضاً مسؤولية إدارة جميع مسائل الموارد البشرية المتصلة باستقدام الموظفين وسفرهم، فضلاً عن إشرافه عليها، وتزويد البعثة بالخدمات والدعم في مجال إدارة الموارد البشرية بصورة متكاملة واستراتيجية فيما يتعلق بمهام تخطيط القوى العاملة؛ وإدارة الوظائف وملاك الموظفين؛ واستقدام الموظفين واختيارهم وإلحاقهم بالبعثة؛ وإدارة استحقاقهم ومزاياهم، بما في ذلك عند انتهاء خدمتهم، وإدارة الوقت والحضور؛ وإدارة الأداء؛ والتطوير الوظيفي؛ وتقديم المشورة للموظفين. ويوفر القسم الدعم فيما يتعلق بإدارة شؤون الأفراد من ضباط شرطة الأمم المتحدة. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون الموارد البشرية؛ ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية لموظف للموارد البشرية؛ وست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، تتألف من أربع وظائف لمساعد للموارد البشرية، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر، ووظيفة واحدة لمساعد فريق؛ وست وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، تتألف من ثلاث وظائف لمساعد للموارد البشرية، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر، ووظيفة واحدة لمساعد إداري، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الدعوة. وإضافةً إلى ذلك، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٥ لكبير موظفي الموارد البشرية إلى الرتبة ف-٤. وحتى يتسنى إدارة الأفراد من فئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين بفعالية، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين.

مركز عمليات دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣)
الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)
٨٧ - مع تخفيض عدد الأفراد العسكريين والمدنيين وما ترتب على ذلك من إغلاق للمعسكرات، انخفض عبء عمل المركز تدريجياً. ويتولى المركز، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١٤ وظيفة ثابتة (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، تيسير تخطيط وتنسيق الدعم اللوجستي المقدم للبعثة بما يكفل توفيره بفعالية من حيث الكلفة وفي الوقت المناسب. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-٣ لموظف لوجستيات وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون اللوجستيات.

المكتب الإداري الإقليمي

الموظفون الدوليون: نقصان قدرهوظيفتان (إلغاءوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣)
الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١١ وظيفة (إلغاء ١١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)
٨٨ - يعمل المكتب الإداري الإقليمي، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٢٤ وظيفة ثابتة (١ ف-٤، ٤ ف-٣، ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، بمثابة مركز التنسيق للاتصالات الرسمية فيما يتعلق بالدعم اللوجستي والتقني المقدم للمناطق، بما في ذلك تنسيق جميع خدمات الدعم المقدمة في مجالات الاتصالات وإدارة المرافق والرعاية. ويتولى المكتب أيضاً رصد وتنسيق تنفيذ خطط عمل ومشاريع دعم البعثة في القطاعات، والحفاظ على السلامة والأمن والنظافة الصحية والعمليات اليومية في مرافق الأمم المتحدة وإجراء استعراضات دورية لها، ورصد أعمال مراقبة جميع ممتلكات الأمم المتحدة، وتعهّد قائمة بمخزون أصول الأمم المتحدة، وترتيب عمليات الجرد المادي للمخزون وتسييرها، والتحقق من تقارير الجرد. ومع تخفيض عدد الأفراد العسكريين والمدنيين وما ترتب على ذلك من إغلاق للمعسكرات، انخفض عبء عمل المركز تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاءوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لموظف إداري و ١١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري. وإضافةً إلى ذلك، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري إقليمي من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣.

المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

٨٩ - يتألف الملاك الوظيفي المأذون به حالياً للمركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة من ٨ وظائف ثابتة و ٤ وظائف مؤقتة (١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، ٤ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، وتمثل مسؤولية المركز الرئيسية في وضع وتنفيذ وتنسيق برنامج تدريبي شامل لجميع أفراد البعثة دعماً لتنفيذ ولايتها. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمدرّب، ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية لمدرّب، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون التدريب.

إدارة سلسلة الإمداد

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٨ وظائف

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٢٥ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٦ وظائف مؤقتة

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٦ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم المشتريات)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٨ وظائف ثابتة (إلغاء ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين مؤقتتين (إلغاء وظيفتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٩٠ - يتكون قسم إدارة الممتلكات، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٣٨ وظيفة ثابتة و ١١ وظيفة مؤقتة (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٩ من فئة الخدمة الميدانية، ٢٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ١١ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، من وحدة الاستلام والتفتيش، المسؤولة عن استلام جميع الإمدادات والمعدات والخدمات

وتفتيشها وإصدار شهادات قبول لها؛ ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، المسؤولة عن الإدارة العامة لسجلات الممتلكات، والتحقق من الممتلكات غير المستهلكة والأصناف الخاصة وإعداد تقارير بشأنها، وعن نظام إدارة المخزون؛ ووحدة المعدات المملوكة للوحدات، المسؤولة عن إدارة مذكرات التفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛ ووحدة المطالبات، التي تستعرض مطالبات الأطراف الثالثة والمطالبات غير المؤمن ضدها وتقوم بإعداد الملفات ليتداول مجلس المطالبات المحلي بشأنها، وتقوم بمتابعة التوصيات وتبادر بالدفع، حسب الاقتضاء. ومع استمرار خفض التدرج في عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في البعثة، يُقترح خفض ملاك الموظفين المدنيين تدريجياً في مختلف وحدات إدارة الممتلكات حتى تتواءم الأعداد والرتب المتبقية للموظفين مع الواجبات والمسؤوليات وأعباء العمل المتبقية. ولذلك يُقترح في سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-3 لرئيس وحدة الاستلام والتفتيش؛ ووظيفة برتبة ف-2 لموظف معاون لشؤون المطالبات؛ وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون؛ وثمان وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، تتألف من ثلاث وظائف لكاتب في وحدة الاستلام والتفتيش، ووظيفتين لكاتب في وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، ووظيفتين لكاتب في وحدة التصرف في الممتلكات، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون المطالبات؛ ووظيفتين مؤقتتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة، تتألفان من وظيفة واحدة لكاتب في وحدة التصرف في الممتلكات ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات. وإضافةً إلى ذلك، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم المشتريات.

وحدة التخزين المتكامل

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وإعادة ندب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من قسم الدعم المعيشي والقسم الهندسي)
الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١٣ وظيفة (إلغاء ١٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإعادة ندب ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الدعم المعيشي)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٣ وظائف مؤقتة (إلغاء ٤ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من القسم الهندسي)

٩١ - تضطلع وحدة التخزين المتكامل، التي يتألف ملاك موظفيها المأذون به حالياً من ٤٤ وظيفة ثابتة و ٨ وظائف مؤقتة (١ ف-٣، ٤ من فئة الخدمة الميدانية، ٣٩ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ٨ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، بمهام الاقتناء والتخزين وتقديم

طلبات الشراء للسلع الأساسية والمواد وقطع الغيار والمعدات العادية للبعثة. وتتولى الوحدة إدارة الأصول، بما في ذلك التنبؤ بالمخزون وتخطيطه وتحديد ورصده، وإدارة المخازن لجميع معدات البعثة ومخزوناتهما. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي الجاري، وكذلك انخفاض عمليات الاقتناء وحجم الأصول، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون المخازن؛ و ١٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، تتألف من ١٥ وظيفة لمساعد لشؤون المخازن ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون المواد والأصول؛ و ٤ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، تتألف منوظيفتين لمساعد لشؤون المخازن ووظيفتين لمساعد لشؤون المواد والأصول. وفي الوقت نفسه، يُقترح إعادة ندبوظيفتين ثابتتين من فئة الخدمة الميدانية، تتألفان من وظيفة واحدة لمساعد لتقديم طلبات الشراء من قسم الدعم المعيشي ووظيفة واحدة لمساعد لتقديم طلبات الشراء من القسم الهندسي؛ وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، تتألف من وظائف لمساعد لتقديم طلبات الشراء من قسم الدعم المعيشي؛ وثلاث وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، تتألف من وظيفة واحدة لمساعد لتقديم طلبات الشراء ووظيفتين لمساعد لشؤون المواد والأصول من القسم الهندسي؛ ووظيفتين مؤقتتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى كل من قسم الدعم المعيشي وقسم النقل، على التوالي.

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ٣ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية وإعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم إدارة الممتلكات) الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة (إلغاء وظيفة مؤقتة لمتطوع في الأمم المتحدة) ٩٢ - يقدم قسم المشتريات، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٢٠ وظيفة ثابتة ووظيفتين مؤقتتين (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٥ من فئة الخدمة الميدانية، ١٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة)، دعماً فعال الكلفة ويتسم بالكفاءة والدقة وفي الوقت المناسب في ما يتعلق بالمشتريات على النحو المنصوص عليه في الأنظمة والقواعد والسياسات والتعليمات المتعلقة بالمشتريات، بما في ذلك الاستفادة المثلى من عملية الشراء عن طريق القيام على نحو فعال بتخطيط المشتريات، وتقديم الخدمات للعملاء والاتصال بهم، إضافة إلى تقديم المشورة الفنية المتخصصة إلى الإدارة العليا بشأن المسائل ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وإدارة سلسلة الإمداد. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف مشتريات،

وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين لشؤون المشتريات، وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية لمساعدين لشؤون المشتريات، ووظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة لمساعد لشؤون المشتريات. وفي الوقت نفسه، يقترح إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم إدارة الممتلكات.

تقديم الخدمات

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ٢٤ وظيفة

الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ١٣٣ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه ٢٨ وظيفة مؤقتة

تقديم الخدمات

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣)

٩٣ - يقدم مكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ثلاثة وظائف ثابتة ووظيفة مؤقتة (١ ف-٥، ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة) الإدارة العامة في تنفيذ ورصد جميع خدمات الدعم في إطار تقديم الخدمات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر النقل والهندسة والطيران ومراقبة الحركة والخدمات الطبية وخدمات دعم الحياة والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينسق المكتب أيضاً المسائل المتصلة بالميزانية والشؤون المالية والموارد البشرية والمسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٤ لموظف إداري إلى الرتبة ف-٣.

وحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

٩٤ - تكفل وحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التي يتألف ملاك موظفيها المأذون به حالياً من أربع وظائف ثابتة ووظيفة مؤقتة واحدة (١ ف-٤، ١ موظف في وطني، ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ١ من متطوعي الأمم المتحدة) أن لا يصاب حفظة السلام بفيروس نقص المناعة البشرية وأن

لا ينقلونه في سياق تقديم الخدمات إلى البعثة من خلال تقديم برنامج شامل للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، يشهد عبء العمل الذي تتحمله الوحدة انخفاضاً تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية لموظف معاون لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٥ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفتين مؤقتتين (إلغاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من متطوعي الأمم المتحدة)

٩٥ - يقدم قسم الطيران، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٣١ وظيفة ثابتة و ١١ وظيفة مؤقتة (١ ف-٤، ٦ ف-٣، ٧ من فئة الخدمة الميدانية، ١٧ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ١١ من متطوعي الأمم المتحدة)، خدمات النقل الجوي في الوقت المناسب ودون انقطاع، بطريقة مأمونة وفعالة وموثوقة، من خلال التقيد التام بالقواعد والممارسات الموصى بها المنصوص عليها في مرفقات اتفاقية الطيران المدني الدولي، واللوائح العسكرية للبلدان المساهمة بقوات، ومعايير الطيران التي اعتمدها الأمم المتحدة لعمليات النقل الجوي لأغراض حفظ السلام والعمليات الإنسانية، والسياسات والإجراءات والممارسات التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال الطيران. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، يشهد عبء العمل الذي يتحمله القسم انخفاضاً تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفتين برتبة ف-٣ لرئيس مركز العمليات الجوية للبعثة وموظف لشؤون التخطيط والجدولة، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين للعمليات الجوية، وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون العمليات الجوية ومساعدين اثنين للفريق، ووظيفتين مؤقتتين لاثنتين من متطوعي الأمم المتحدة لمساعد للعمليات الجوية وموظف للأرصاد الجوية.

قسم دعم الحياة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية وإعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وحدة التخزين المتكامل)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١٥ وظيفة (إلغاء ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية وإعادة ندب ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى وحدة التخزين المتكامل)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٣ وظائف مؤقتة (إلغاء ٤ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة وإعادة ندب وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من وحدة التخزين المتكامل)

٩٦ - يوفر قسم دعم الحياة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٤٧ وظيفة ثابتة و ١٠ وظائف مؤقتة (١ ف-٤، ١ ف-٣، ٩ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣٦ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ١٠ من متطوعي الأمم المتحدة)، إمدادات، في الوقت المناسب ودون انقطاع، تشمل الوقود وحصص الإعاشة والإمدادات الرئيسية، ويستجيب لاحتياجات البعثة ويتعامل مع هذه الاحتياجات بمرونة على نحو فعال من حيث التكلفة وموثوق وموجه نحو العملاء. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، يشهد عبء العمل الذي يتحمله القسم انخفاضاً تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية تشمل ٢ من المساعدين لشؤون الوقود و ١ مساعد لشؤون الإمدادات؛ و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية تشمل ٩ مساعدين لشؤون الوقود، و ٢ من مشغلي العربات الثقيلة، و ١ مساعد لشؤون حصص الإعاشة؛ و ٤ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة تشمل ٢ من المساعدين لشؤون حصص الإعاشة و ٢ من المساعدين لشؤون الوقود. وفي الوقت نفسه، يُقترح أيضاً إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة إلى وحدة التخزين المتكامل، ووظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة لمساعد لشؤون الميزانية من وحدة التخزين المتكامل.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)
 الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤١ وظيفة (إلغاء ٤١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه ٣ وظائف مؤقتة (إلغاء ٧ من وظائف مؤقتة
 لمتطوعي الأمم المتحدة وإعادة ندب وظيفة مؤقتة لمتطوع في الأمم المتحدة من وحدة
 التخزين المتكامل)

٩٧ - يوفر قسم النقل، الذي يتألف حاليا من قوام مأذون به يبلغ ١٣٧ وظيفة ثابتة و ١٨ وظيفة مؤقتة (١ ف-٤، ١١ من فئة الخدمة الميدانية، ١٢٥ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ١٨ من متطوعي الأمم المتحدة) خدمات النقل العام لجميع أفراد البعثة فضلا عن نقل الشحنات وإدارة توزيع أسطول البعثة من المركبات، إلى جانب صيانتها وإصلاحها واستخدامها. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، يشهد عبء العمل الذي يتحمله القسم انخفاضا تدريجيا. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، تشمل مساعدين اثنين لشؤون النقل ومساعد إداري ومساعد لشؤون الاستقبال؛ و ٤١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، تشمل ١٢ منظما لحركة المركبات الخفيفة، و ٦ منظمين لحركة المركبات الثقيلة، و ٣ مساعدين في ورشة تصليح المركبات الخفيفة، ومساعد واحد في ورشة تصليح المركبات المتوسطة، و ٦ مساعدين في ورشة تصليح المركبات الثقيلة، و ٢ من موظفي الاستقبال في الورشة، و ٣ مساعدين لإدارة سجل حركة السيارات، و ٨ مساعدين للفريق؛ و ٧ وظائف مؤقتة لمتطوعين في الأمم المتحدة، تشملوظيفتين لـ ٢ من التقنيين الكهربائيين في سجل حركة السيارات، ومساعد واحد لشؤون المركبات الثقيلة، و ٤ ميكانيكي مركبات. وفي الوقت نفسه، يقترح إعادة ندب وظيفة مؤقتة لأحد متطوعي الأمم المتحدة من وحدة التخزين المتكامل لمساعد لشؤون النقل.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: ليس هناك أي تغيير صافٍ (إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٨ وظائف (إلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٤ وظائف مؤقتة (إلغاء ٤ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٩٨ - يشغل قسم الخدمات الطبية، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٢٣ وظيفة و ١٣ وظيفة مؤقتة (١ ف-٥، ١ ف-٣، ٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٩ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ١٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، العيادات والمراكز الصحية في جميع أنحاء منطقة البعثة ويبقى أفراد البعثة على علم فيما يتعلق بمختلف المخاطر الصحية، ويعالج الموظفين، ويكفل أن تكون البعثة مستعدة لأي إجلاء طبي محتمل. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، يشهد عبء العمل الذي يتحمله القسم انخفاضاً تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة لموظف فني وطني لطبيب؛ وسبعة وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة تشمل خمسة ممرضين ومساعد فريق وسائق؛ و ٤ وظائف مؤقتة لمتطوعين في الأمم المتحدة لأطباء. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٥ لرئيس الخدمات الطبية إلى الرتبة ف-٤.

قسم الهندسة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٥ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية وإعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وحدة التخزين المتكامل)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٥٧ وظيفة (إلغاء ٥٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ١١ وظيفة مؤقتة (إلغاء ٨ وظائف مؤقتة لمتطوعين في الأمم المتحدة وإعادة ندب ٣ وظائف مؤقتة لمتطوعين في الأمم المتحدة إلى وحدة التخزين المتكامل)

٩٩ - يتولى قسم الهندسة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ١٥٥ وظيفة ثابتة و ٢٧ وظيفة مؤقتة (١ ف-٤، ٥ ف-٣، ١٠ من فئة الخدمة الميدانية، ١٣٩ من فئة

الخدمات العامة الوطنية، ٢٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، المسؤولية عن مرافق البعثة والأصول الهندسية، بما في ذلك صيانة المباني وعمليات الإصلاح والتأهيل والتبديل للمرافق والمعسكرات والمولدات الكهربائية ومكيفات الهواء والنظم الكهربائية ووحدات الاغتسال وإمدادات المياه ومنشآت معالجة المياه فضلاً عن صيانة الطرقات، بما في ذلك المطارات ومنصات الطائرات العمودية. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، يشهد عبء العمل الذي يتحمله القسم انخفاضاً تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ لمهندس مدني؛ ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية لفنيين للشؤون الهندسية؛ و ٥٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، تشمل ٣٢ مساعداً للشؤون إدارة المرافق، و ٦ تقنيين للشؤون الهندسية، و ٤ كهربائيين، و ٥ تقنيي مياه ومرافق صحية، و ٢ من تقنيي التدفئة والتهوية والتكييف، و ٢ من مساعدي الفريق، و ١ مشغل مركبات ثقيلة، و ٢ من مساعدي شؤون المخازن، و ٣ ميكانيكيي مولدات؛ و ٨ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، تشمل ٣ مساعدين للشؤون إدارة المرافق، و ١ ميكانيكي مولدات، و ١ مساعد لشؤون المخازن، و ١ مهندس مدني، و ٢ من الكهربائيين. وفي الوقت نفسه، يقترح أيضاً إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية وثلاث وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة إلى وحدة التخزين المتكامل.

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٦ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٨ وظائف (إلغاء ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفتين مؤقتتين (إلغاء ٢ من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة)

١٠٠ - يشكل قسم مراقبة الحركة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٤٥ وظيفة ثابتة و ٨ وظائف مؤقتة (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١٤ من فئة الخدمة الميدانية، ٢٩ من فئة الخدمات العامة الوطنية، ٨ من متطوعي الأمم المتحدة)، نواة نظام البعثة لمراقبة الحركة فيما يتعلق بتوجيه وتنسيق ومراقبة أنشطة الحركة في جميع أنحاء منطقة البعثة. ومع انخفاض قوام الأفراد العسكريين والمدنيين وما يترتب على ذلك من إغلاق المخيمات، شهد عبء العمل الذي يتحمله القسم انخفاضاً تدريجياً. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف لمراقبة الحركة، وخمس وظائف من

فئة الخدمة الميدانية لمساعدين لشؤون مراقبة الحركة، وثمانٍ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين لشؤون مراقبة الحركة ووظيفتين مؤقتتين لاثنتين من متطوعي الأمم المتحدة لمساعدين لشؤون مراقبة الحركة.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٢)

١٠١ - يوفر الفريق المعني بالسلوك والانضباط الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ست وظائف (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ موظف فني وطني) التوجيه والمشورة لقيادة البعثة بشأن المسائل المتصلة بالسلوك في ما يتعلق بجميع فئات الموظفين، لكفالة منع سوء السلوك وتحديد، ويرصد الامتثال لمعايير سلوك الأمم المتحدة وإنفاذها من جانب جميع فئات الموظفين باستخدام استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٢ لموظف معاون لشؤون التقارير.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ١١ وظيفة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٢ و ١٠ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٣٥ وظيفة (إلغاء ٣٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

١٠٢ - عزز قسم الأمن، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به من ٢١٢ وظيفة (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ ف-٢، ٥٧ من فئة الخدمة الميدانية ١٤٩ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، عملياته الأمنية وإدارته من خلال إجراءات وطرائق عمل أكثر فعالية وكفاءة، وترتيب أولويات المهام بمزيد من الوضوح، وزيادة المواءمة بين مهارات الموظفين ومهام الوظائف، وتعزيز أطر الإشراف والمراقبة، ومواصلة تقديم التدريب لأفراد الأمن. وفي سياق تبسيط ولاية البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢ لموظف أمن معاون، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لموظفي أمن، و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين لشؤون الأمن، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين للحماية اللصيقة، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية لمساعدين لشؤون السلامة من الحرائق، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية لحراس أمن، و ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية لمساعدين لشؤون الأمن.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الفرق				
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	٦ ٤٢٨,٠	٦ ٠٢٨,٨	٢ ٨٢٤,٦	(٣ ٢٠٤,٢)	(٥٣,١)
الوحدات العسكرية	١٣٥ ٧٧٣,٢	١٠٤ ٢٥١,٣	٤٣ ٥٤٠,٠	(٦٠ ٧١١,٣)	(٥٨,٢)
شرطة الأمم المتحدة	٢٢ ٧٤٩,٠	٢٣ ٣٦١,٠	٧ ٦٤٥,٤	(١٥ ٧١٥,٦)	(٦٧,٣)
وحدات الشرطة المشكلة	٣١ ٠٥٣,٢	٢٨ ٩٣٤,٢	١١٧١٢,٦	(١٧ ٢٢١,٦)	(٥٩,٥)
المجموع الفرعي	١٩٦ ٠٠٣,٤	١٦٢ ٥٧٥,٣	٦٥ ٧٢٢,٦	(٩٦ ٨٥٢,٧)	(٥٩,٦)
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	٨٣ ٧٩٧,٨	٧٥ ٢٥٤,٢	٥٨ ٦٥١,٧	(١٦ ٦٠٢,٥)	(٢٢,١)
الموظفون الوطنيون	٢١ ٠٤٣,٠	١٧ ٠٢٨,٢	١١ ٦١٨,٨	(٥ ٤٠٩,٤)	(٣١,٨)
متطوعو الأمم المتحدة	١٢ ٧٠١,٤	١١ ٥٠٠,٦	٩ ٦٦٦,٤	(١ ٨٣٤,٢)	(١٥,٩)
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٠٦٨,٧	٩,٠	—	(٩,٠)	(١٠٠,٠)
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٢٧٣,٥	١ ٦٥٨,٧	١ ٣٤٧,٧	(٣١١,٠)	(١٨,٧)
المجموع الفرعي	١٢٠ ٨٨٤,٤	١٠٥ ٤٥٠,٧	٨١ ٢٨٤,٦	(٢٤ ١٦٦,١)	(٢٢,٩)
التكاليف التشغيلية					
مراقبو الانتخابات المدنيين	—	—	—	—	—
الخبراء الاستشاريون	٢١٩,١	٢٤٦,٥	٢٠٧,٨	(٣٨,٧)	(١٥,٧)
السفر في مهام رسمية	١ ٦٢٧,٠	١ ٧٧٦,٣	١ ٣٦٠,٠	(٤١٦,٣)	(٢٣,٤)
المرافق والهياكل الأساسية	٢٥ ٧٨١,٩	٢٤ ٤٦١,١	١٥ ٢٧٨,٠	(٩ ١٨٣,١)	(٣٧,٥)
النقل البري	٩ ٣٩١,٩	٥ ٣٩٦,٦	٢ ٧٥٤,٤	(٢ ٦٤٢,٢)	(٤٩,٠)
النقل الجوي	٣٣ ١٩٢,٩	٢٤ ٣٣٩,٠	١٩ ٢٨٣,٠	(٥ ٠٥٦,٠)	(٢٠,٨)
النقل البحري	٣ ١٣٤,٦	٣ ٠٢١,٨	٢ ٩١٣,٤	(١٠٨,٤)	(٣,٦)
الاتصالات	٥ ٢٧٧,٧	٥ ١٠٠,٨	٣ ٩٧٣,٠	(١ ١٢٧,٨)	(٢٢,١)
تكنولوجيا المعلومات	٦ ٢٥٦,٢	٥ ١٥١,٨	٢ ٨٨٩,٣	(٢ ٢٦٢,٥)	(٤٣,٩)
الخدمات الطبية	٢ ٢٤٢,١	٩٢٨,٧	٤٠٨,٠	(٥٢٠,٧)	(٥٦,١)
المعدات الخاصة	—	—	—	—	—

الفئة	١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الفرق				
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٥ ٨٥٠,٠	٤ ٢١٠,٨	٦ ٩٩٣,٩	٢ ٧٨٣,١	٦٦,١
المشاريع السريعة الأثر	٩٩٧,٧	٢ ٠٠٠,٠	٢ ٠٠٠,٠	—	—
المجموع الفرعي	٩٣ ٩٧١,١	٧٦ ٦٣٣,٤	٥٨ ٠٦٠,٨	(١٨ ٥٧٢,٦)	(٢٤,٢)
إجمالي الاحتياجات	٤١٠ ٨٥٨,٩	٣٤٤ ٦٥٩,٤	٢٠٥ ٠٦٨,٠	(١٣٩ ٥٩١,٤)	(٤٠,٥)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٢٢٥,١	٨ ٦٨٨,٧	٦ ٥٦٢,٨	(٢ ١٢٥,٩)	(٢٤,٥)
صافي الاحتياجات	٤٠١ ٦٣٣,٨	٣٣٥ ٩٧٠,٧	١٩٨ ٥٠٥,٢	(١٣٧ ٤٦٥,٥)	(٤٠,٩)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(١)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	—	—
مجموع الاحتياجات	٤١٠ ٩١١,٧	٣٤٤ ٧١٢,٢	٢٠٥ ١٢٠,٨	(١٣٩ ٥٩١,٤)	(٤٠,٥)

(أ) تشمل تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلغاً قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدم من حكومة ألمانيا.

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١٠٣ - ترد القيمة التقديرية للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ فيما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات ^(١)	٢ ٥٨٢,٨
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	—
المجموع	٢ ٥٨٢,٨

(أ) يشمل قيمة الإيجار التقديرية للمرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب الطيران.

جيم - عوامل الشغور

١٠٤ - تأخذ تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الحسبان عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	التكاليف المدرجة في		
	التكاليف الفعلية للفترة	الميزانية للفترة	التكاليف المتوقعة للفترة
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١٢,١	١٩,٠	٠,٠
الوحدات العسكرية	٢,٦	٢٧,٠	٠,٠
شرطة الأمم المتحدة	١٥,١	١٨,٠	٧,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	٠,٦	٢١,٠	٠,٠
الأفراد المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٤,٠	١٥,٠	١٠,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٧,٩	١٥,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٧,٧	٦,٠	٧,٠
متطوعو الأمم المتحدة			
المتطوعون الدوليون من متطوعي الأمم المتحدة	٢٠,٣	١٥,٠	١٠,٠
المتطوعون الوطنيون من متطوعي الأمم المتحدة	٠,٠	٠,٠	٧,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٥,٧	٣,٠	٣,٠

١٠٥ - يستند تطبيق معدلات الشغور إلى النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ والنصف الأول من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، وكذلك إلى الانخفاض المتوقع في قوام البعثة نتيجة تقليصها.

دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

١٠٦ - تستند الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٨٠٠ ٤٤١ ١٥ دولار على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر			الفئة
الوحدات العسكرية و وحدات الشرطة المشكلة المجموع			
٩ ٤٨٣,٨	١ ٨١٣,٦	٧ ٦٧٠,٢	المعدات الرئيسية
٥ ٩٥٨,٠	١ ٤١٤,٣	٤ ٥٤٣,٧	الدعم الذاتي
١٥ ٤٤١,٨	٣ ٢٢٧,٩	١٢ ٢١٣,٩	المجموع
العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨		١ تموز/يوليه ٢٠١٦
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣		١ تموز/يوليه ٢٠١٦
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٣		١ تموز/يوليه ٢٠١٦
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٠		

هاء - التدريب

١٠٧ - ترد الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ فيما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدّر		الفئة
		الخبراء الاستشاريون
٨٩,٠		الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
		السفر في مهمة رسمية
٢٦٣,٠		السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب
		اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى
٣٦٣,٨		رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
٧١٥,٨		المجموع

١٠٨ - وفيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة	الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة	الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
٣١٨	١ ١٤٥	٤١٣	٦٠٤	٨١٢	٥٨٣	٨٩٣	٢ ٥٦٧	٥٢٤
٨٥	٤٤	٣٢	١٧	٢١	٣٦	١	٦	٥
٤٠٣	١ ١٨٩	٤٤٥	٦٢١	٨٣٣	٦١٩	٨٩٤	٢ ٥٧٣	٥٢٩

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وخارج منطقة البعثة.

١٠٩ - يهدف برنامج البعثة التدريبي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية لأفراد البعثة من خلال تنظيم ١٣٩ دورة تدريبية يستفيد منها ما مجموعه ١ ٥٩٣ مشاركاً. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات مثل الإدارة، والميزانية، والشؤون المالية، والنقل الجوي، والاتصالات، والنقل البري، والتنمية، والدعم الانتخابي، والشؤون الجنسانية، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون السياسية والمدنية، والمشتريات، والأمن، وإدارة الإمدادات والممتلكات.

واو - المشاريع السريعة الأثر

١١٠ - ترد الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالمقارنة مع الفترات السابقة، فيما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (العدد الفعلي)	٩٩٧,٧	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (العدد المعتمد)	٢ ٠٠٠,٠	٦٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (العدد المقترح)		
تقديم الخدمات والتدريب في مجال سيادة القانون وبناء السلام والمصالحة وحقوق الإنسان/الحماية من أجل دعم وجود سلطة الدولة خلال الفترة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	٧٠٠,٠	٢٥
تعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي للفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك المبادرات في مجال مكافحة العنف الجنسي والجنساني والقائم على نوع الجنس وهي مبادرات بالغة الأهمية في المرحلة الانتقالية للبعثة	٧٠٠,٠	٢٥
تشديد/إصلاح الهياكل الأساسية الإدارية والتشغيلية بهدف تعزيز وجود الدولة وسد العجز في القدرات في المناطق المتضررة من الفترة الانتقالية للبعثة	٦٠٠,٠	٢٠
المجموع	٢ ٠٠٠,٠	٧٠

١١١ - خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستظل المشاريع السريعة الأثر موجهة نحو تعزيز وجود وأداء المؤسسات المدنية ومؤسسات الأمن وسيادة القانون في المناطق الحرجة في المقاطعات من أجل تقديم الخدمات إلى السكان. وسيجري التركيز على بناء ثقة السكان في قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام والاستقرار بعد إتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية والمضي في تخفيض قوام البعثة من الأفراد النظاميين والمدنيين.

١١٢ - وستدعم المشاريع السريعة الأثر المصالحة والتماسك الاجتماعي، ويُتوخى منها أن تعزز القدرة على التحمل لدى الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم المتضررون من النزاعات الكامنة، وذلك من خلال المبادرات المحددة الهدف في المجال الاجتماعي وفي مجالي التدريب وسبل العيش، وتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز المبادرات الرامية إلى معالجة العنف الجنسي والجنساني. وسيولى اهتمام خاص إلى المجتمعات المحلية حيث يمكن التخفيف من حدة المظالم من خلال الاستجابة المبكرة ومبادرات المصالحة. وسيُتوخى في حافظة المشاريع التوازن في المنظور الجنساني، سواء في تصميم المشاريع أو في تنفيذها.

١١٣ - وستدعم المشاريع السريعة الأثر توطيد القدرات المؤسسية من خلال بناء أو إصلاح الهياكل الأساسية في المواقع التي قد يترك انسحاب البعثة فيها فراغا، أو في المواقع التي يتطلب وجود الدولة فيها تعزيزا. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون المشاريع السريعة الأثر موجهة نحو تعزيز وجود وأداء المؤسسات المدنية ومؤسسات الأمن وسيادة القانون في المناطق الحرجة في المقاطعات من أجل تقديم الخدمات على نحو أكثر إنصافا إلى السكان.

ثالثا - تحليل الفروق^(١)

١١٤ - يتضمن المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعريفا للمصطلحات الموحدة المطبقة فيما يختص بتحليل الفروق في الموارد ضمن هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفس المصطلحات المستخدمة في التقارير السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٢٠٤,٢)	(٥٣,١)	المراقبون العسكريون

• الولاية: تخفيض القوام العسكري للبعثة

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق حينما لا تقل قيمة الزيادة أو النقصان عن نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

١١٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في إعادة ٨٣ مراقبا عسكريا إلى أوطانهم تمشيا مع تقليص حجم العنصر العسكري. وتستند الاحتياجات المقدرة من الموارد إلى متوسط قوام المراقبين العسكريين، الذي انخفض من ١٣٣ مراقبا للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٥٠ مراقبا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٦٠ ٧١١,٣)	(٥٨,٢)	الوحدات العسكرية

• الولاية: تخفيض القوام العسكري للبعثة

١١٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في إعادة ٣ ٤٨٨ من أفراد القوة العسكريين إلى أوطانهم تمشيا مع تقليص حجم العنصر العسكري. وتستند الاحتياجات المقدرة من الموارد إلى متوسط قوام أفراد القوة الذي انخفض من ٦٧٨ ٤ فردا للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١ ١٩٠ فردا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٥ ٧١٥,٦)	(٦٧,٣٢)	شرطة الأمم المتحدة

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١١٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في إعادة ٢٧٢ من عناصر شرطة الأمم المتحدة إلى أوطانهم تمشيا مع تقليص حجم عنصر الشرطة. وتستند الاحتياجات المقدرة من الموارد إلى متوسط قوام عناصر شرطة الأمم المتحدة الذي انخفض من ٤٩٨ عنصرًا للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٢٦ عنصرًا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٧ ٢٢١,٦)	(٥٩,٥)	وحدات الشرطة المشكلة

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١١٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في إعادة ٨٨٥ من عناصر الشرطة المشكلة إلى أوطانهم تمشيا مع تقليص حجم عنصر الشرطة. وتستند الاحتياجات المقدرة من الموارد إلى متوسط قوام الشرطة المشكلة الذي انخفض من ٢٦٥ ١ فردا للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٣٨٠ فردا للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٦ ٦٠٢,٥)	(٢٢,١)	الموظفون الدوليون

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١١٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تخفيض صاف قدره ١٠٤ موظفين دوليين يقابله جزئيا تطبيق معدل شغور أقل نسبته ١٠ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين، مقارنة بالمعدل المطبق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ ١٥ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥ ٤٠٩,٤)	(٣١,٨١)	الموظفون الوطنيون

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في إعادة ٢٩٣ موظفا وطنيا إلى أوطانهم تمشيا مع تقليص حجم البعثة. وتقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا زيادة قدرها ٢,٨ في المائة في صافي الرواتب بسبب تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين الوطنيين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٨٣٤,٢)	(١٥,٩)	متطوعو الأمم المتحدة

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض في عدد متطوعي الأمم المتحدة بمقدار ٤٧ وظيفة مؤقتة بالمقارنة مع الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، نتيجة لتقليص حجم

البعثة. وتقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة إجمالية بنسبة ٤ في المائة في معدلات التكاليف المتكررة وغير المتكررة بالإضافة إلى زيادة بنسبة ٥,٣ في المائة في التكاليف نتيجة لتطبيق معدل شغور أقل نسبته ١٠ في المائة، بالمقارنة مع معدل الشغور المطبق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ ١٥ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣١١,٠)	(١٨,٧)	الأفراد المقدمون من الحكومات

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض عدد الأفراد المقدمين من الحكومات من ٣٢ فرداً للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٦ فرداً للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤١٦,٣)	(٢٣,٤)	السفر في مهام رسمية

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات إلى السفر لأغراض التدريب ولغير أغراض التدريب تمشياً مع تقليص حجم البعثة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٩ ١٨٣,١)	(٣٧,٥)	المرافق والهياكل الأساسية

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض عدد المقتنيات من المرافق الجاهزة وأماكن الإقامة ومعدات التبريد واللوازم الهندسية والمولدات الكهربائية والمعدات الكهربائية؛ وعدم رصد مخصصات لاستئجار معدات المكاتب؛ وانخفاض عدد حراس الأمن اللازم

لاستيفاء المعايير الأمنية الدنيا للعمل والمعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ وانخفاض الاحتياجات المتوقعة لخدمات التعديل والتجديد، وقطع الغيار واللوازم، ومواد التصحاح والتنظيف؛ وانخفاض الاحتياجات بشدة إلى البترين والزيوت ومواد التشحيم نتيجة الانخفاض المتوقع في استهلاك هذه المواد نتيجة تقليص حجم البعثة. كما أسهم انخفاض متوسط سعر وقود الديزل للمولدات الكهربائية (٠,٥٣ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بالمقارنة بالسعر المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغ ٠,٨٣ دولار للتر الواحد) في خفض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢ ٦٤٢,٢)	(٤٩,٠)	النقل البري

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى عدم رصد مخصصات لاقتناء المركبات وانخفاض الاحتياجات من قطع غيار للمركبات، ومعدات الورش وتأمين المسؤولية، والوقود والزيوت ومواد التشحيم نتيجة تقليص حجم البعثة. كما أسهم انخفاض متوسط سعر وقود الديزل للمركبات (٠,٥٣ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بالمقارنة بالسعر المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغ ٠,٨٣ دولار للتر الواحد) في خفض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥ ٠٥٦,٠)	(٢٠,٨)	النقل الجوي

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض أسطول طائرات البعثة من ١١ طائرة هليكوبتر وطائرتين ثابتتي الجناحين ٢ في الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٧ طائرات هليكوبتر وطائرة واحدة ثابتة الجناحين في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى جانب الانخفاض المتوقع في عدد ساعات الطيران من ٣ ٤٠٠ ساعة لطائرات الهليكوبتر و ١ ٠١٠ ساعة للطائرات الثابتة الجناحين في الفترة المالية

٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠١٦/٢٠١٥ ساعة لطائرات الهليكوبتر و ٧٩٤ للطائرات الثابتة الجناحين في الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، تمشيا مع تقليص حجم البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣,٦)	(١٠٨,٤)	النقل البحري

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم نتيجة الانخفاض المتوقع في استهلاك هذه المواد نتيجة لتقليص حجم البعثة إلى جانب انخفاض متوسط سعر وقود الديزل (٠,٥٧ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بالمقارنة بالسعر المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغ ٠,٨٣ دولار للتر الواحد).

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٢,١)	(١ ١٢٧,٨)	الاتصالات

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى عدم رصد مخصصات لاقتناء معدات الاتصالات والإعلام، وانخفاض الاحتياجات من الأجهزة الساتلية المرسلية المجبية ورسوم الهاتف الخليوي، والانخفاض المتوقع في صيانة المعدات وخدمات الدعم، وانخفاض الاحتياجات من قطع الغيار نتيجة تقليص حجم البعثة، فضلا عن عدم الحاجة إلى تكاليف الدعم غير المباشر لنظام أوموجا، مقارنة مع الاعتمادات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٣,٩١)	(٢ ٢٦٢,٥)	تكنولوجيا المعلومات

• الولاية: تقليص حجم البعثة

١٢٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى عدم رصد مخصصات لاقتناء معدات الاتصالات والإعلام وقطع الغيار واللوازم، وانخفاض الاحتياجات من التراخيص ورسوم التجديد واستئجار البرمجيات الحاسوبية وانخفاض الاحتياجات من الخدمات المركزية لتكنولوجيا المعلومات لتجهيز البيانات وتخزينها واسترجاعها وخدمات دعم استمرار البعثة نتيجة تقليص حجم البعثة، فضلاً عن عدم الحاجة إلى تكاليف الدعم غير المباشر لنظام أوموجا، مقارنة مع الاعتمادات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٢٠,٧)	(٥٦,١)	الخدمات الطبية

• **الولاية: تقليص حجم البعثة**

١٣٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض عدد المشتريات من المعدات الجراحية والمخبرية والطبية، وانخفاض الاحتياجات من الاستشارات المتخصصة وخدمات التصوير بالأشعة السينية وخدمات المسح؛ وانخفاض الاحتياجات من اللقاحات وغيرها من اللوازم الطبية نتيجة لتقليص حجم البعثة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢ ٧٨٣,١	٦٦,١	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

١٣١ - يعزى ارتفاع الاحتياجات في المقام الأول إلى المخصصات المرصودة لمشاريع الدعم في مجالات الأمن الانتقالي، واستراتيجية الحفارة المجتمعية الوطنية، وأمن الحدود المتكامل المعزز والامتثال لالتزام الحكومة تجاه معاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن السياسات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني.

١٣٢ - وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات من الأزياء الرسمية والشارات والمعدات، ورسوم وخدمات التدريب، وتكاليف الشحن والتكاليف المرتبطة بالحصول على الأصول والمعدات واللوازم نتيجة لتقليص حجم البعثة.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٣٣ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا:

(أ) اعتماد مبلغ ٢٠٥ ٠٦٨ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) قسمة مبلغ قدره ٥١ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار كأنصبة مقررة للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛

(ج) قسمة مبلغ قدره ١٥٣ ٨٠١ ٠٠٠ دولار كأنصبة مقررة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بمعدل شهري يبلغ ١٧ ٠٨٩ ٠٠٠ دولار، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

خامساً - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة وطلباتها الواردة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٥٩/٦٩ بء، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية ومجلس مراجعي الحسابات

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

(القرار ٣٠٧/٦٩)

القنوات/الطلبات	الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات
تلاحظ أهمية دليل التكاليف والنسب الموحدة وتحت الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى مواءمة حيازة الأصول مع الدليل، مع المراعاة الواجبة للحالة على أرض الواقع، ومع أخذ ولاية فرادى بعثات حفظ السلام وتعقيدها وحجمها في الاعتبار (الفقرة ١٦)	تلتزم البعثة بدليل التكاليف والنسب الموحدة لجميع التكاليف المقدرة إذ توفر تكاليف الوحدات استناداً إلى العقود العالمية القائمة للأمم المتحدة. وحيثما يتعذر ذلك، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد المشتراة محلياً، تستخدم البيانات التاريخية ويتم التحقق من نفقات السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لجميع الأصول التي تصدر استناداً إلى الملاك الوظيفي، يتم الالتزام بصرامة بالنسب القياسية، وحيثما يتعذر، يتم توفير التفاصيل الدقيقة للاختلافات.

القرارات/الطلبات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

تشجع الأمين العام على أن يستعرض بانتظام احتياجات عمليات حفظ السلام من الموظفين المدنيين، حسب الاقتضاء (الفقرة ٢٢)

البعثة ملتزمة بكفالة تناسب هيكل الموظفين المدنيين مع التنفيذ الفعال للنشاط الصادر به تكليف. وفيما يتعلق بعنصر دعم البعثة، فقد تمت مواءمة هيكل ملاك الموظفين والاحتياجات مع الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني.

تحث الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استقدام موظفي البعثات الميدانية، آخذة في الاعتبار الأحكام ذات الصلة باستقدام موظفي الأمم المتحدة، وعلى تعزيز الشفافية في عملية التوظيف في جميع المراحل، وعلى تقديم تقرير عن الخطوات المتخذة والنتائج التي تم تحقيقها في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٢٣)

لا تدّخر البعثة جهداً من أجل الحد من إجمالي الوقت السابق على الاستقدام باستخدام وحدتي التنظيم الذاتي الآليتين في نظام إنسيبرا، وهما "التوظيف من القائمة" و "الإلحاق الفعلي بالعمل". ويشارك المديرون المكلفون بالتعيين مشاركة كاملة في عملية الاستقدام، بدعم من قسم إدارة الموارد البشرية، مما يجعل بعملية الاستقدام.

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى الحد من الأثر البيئي الإجمالي لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بوسائل منها تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات ولتوليد الطاقة، على نحو يمثل تماماً للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة وإجراءات الأمم المتحدة البيئية والمتعلقة بإدارة النفايات وغيرها من القواعد والأنظمة (الفقرة ٢٨)

نفذت البعثة تدابير مختلفة للحد من الأثر البيئي الإجمالي. وتشمل هذه التدابير تنظيف جميع المناطق التي يتم إحلالها والقيام بعمليات تفتيش لكفالة امتثال عمليات التنظيف للسياسات البيئية المتبعة في الأمم المتحدة وكذلك سياسات الحكومة المضيفة؛ وإجراء تدريب للأفراد النظاميين والمدنيين على السواء بشأن إدارة النفايات والأساليب المختلفة التي تتبعها البعثة بالفعل من أجل إدارة النفايات، من قبيل استخدام المحارق ومعالجة مياه الفضلات واحتواء انسكاب الوقود (مجموعات احتواء الانسكاب)؛ وتوقيع اتفاقات للتخلص من النفايات مع السلطات المحلية تؤكد بأنه سيتم التخلص من جميع نفايات البعثة وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية؛ واستخدام ساحات في ممتلكات معينة مخصصة للتخلص من النفايات من أجل تخزين النفايات الخطرة ريثما يتم التخلص منها.

وعلى مدى السنوات، استكشفت البعثة إمكانية استخدام شبكات مراعية للبيئة من أجل توليد الطاقة، ولكن لم يتبين أن أي منها مناسب ومستدام. وبالتالي، فإن البعثة تستخدم مولدات كهربائية يتم شراؤها من العقود الإطارية المنشأة من جانب شعبة المشتريات في مقر الأمم المتحدة.

القرارات/الطلبات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

تقوم البعثة، كلما أمكن، بشراء مواد البناء من الأسواق المحلية ويتم تنفيذ معظم المشاريع باستخدام القدرات المحلية (بشكل أساسي فرادى المتعاقدين تحت إشراف الموظفين الدائمين في البعثة). ورغم أن البعثة استكشفت في السنوات السابقة إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية لأداء بعض الخدمات، هناك نقص في الشركات النظامية التي يمكنها أداء المهام مما حدّ من الاستعانة بمصادر خارجية.

من أجل كفالة القدر الكافي من المراقبة الداخلية، تقوم إدارة المستودعات باستعراض جميع المخزونات ومقارنتها بالطلبات الجديدة لكفالة أن تؤخذ في الاعتبار مستويات المخزون الحالية والفترة اللازمة للتسليم قبل تقديم أي طلبات شراء.

رغم أن البعثة ليست من البعثات المستفيدة من مكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي، فإنها تستخدم، كلما أمكن، العقود الإطارية المنشأة من قبل ذلك المكتب.

إن البعثة في مرحلة انتقالية ولم تضطلع بأي مشاريع تشييد في الماضي القريب، ولا تتوقع نشوء أي احتياجات لمشاريع تشييد كبرى في المرحلة الراهنة.

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالاً لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة ٣١)

تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساءلة إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزونات قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان امتثال السياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الراهنة والمقبلة للبعثة وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو تام (الفقرة ٣٣)

تطلب إلى الأمين العام أن يستعين على نحو كامل بمكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، لأغراض المشتريات في الميدان (الفقرة ٣٥)

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يعرض في مقترحاته بشأن الميزانية رؤية واضحة لاحتياجات كل بعثة على حدة فيما يتصل بأعمال البناء، بما يشمل، عند الاقتضاء، وضع خطط متعددة السنوات، وأن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تحسين جميع جوانب التخطيط للمشاريع، بما في ذلك الافتراضات التي تقوم عليها صياغة هذه الميزانيات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف التشغيلية على أرض الواقع، وأن يرصد عن كثب تنفيذ الأعمال من أجل كفالة إنجازها في الوقت المناسب (الفقرة ٣٦)

القرارات/الطلبات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

تم الانتهاء من تنفيذ نظام إدارة معلومات الطيران في البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ويجري حاليا تنفيذ خطوات من أجل مواصلة تحسين وتعزيز وتطوير المشروع بحيث يشمل إدراج نظام إدارة معلومات الطيران ضمن أدوات الإبلاغ في بيئة نظام SAP (صانع/خدمات البرمجيات).

تنفذ البعثة تدابير تخفيفية وتلتزم التزاما صارما بإجراءات التشغيل الموحدة القائمة بهدف دعم وتعزيز أمن أفراد الأطقم الجوية في الميدان على النحو المبين في دليل سلامة الطيران لإدارة عمليات حفظ السلام ومعايير الطيران لعمليات النقل الجوي لأغراض حفظ السلام ولأغراض إنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني/سياسة إدارة مخاطر الطيران التي تتبعها البعثة، وتعليمات قسم النقل الجوي/شعبة الدعم اللوجستي المرسلة بالفاكس، وإجراءات التشغيل الموحدة للطيران التي تتبعها البعثة لعام ٢٠١٥ وأفضل ممارسات الأمم المتحدة.

وتشمل التدابير المنفذة الانتهاء بنجاح من إجراء تقييمات بشأن إدارة مخاطر الطيران/التحديات الأمنية، والمخصصات المرصودة للأمن البري للطائرة/الطاقم في الأماكن النائية، والوقت الحقيقي الذي تستغرقه بروتوكولات الاتصالات/الإبلاغ بين الطاقم والعمليات الجوية للبعثة خلال العمليات الفعلية وامتنال الطاقم للحد الأدنى من المسافة الجوية التي يمكن قطعها انطلاقا من الحدود الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، ليس ثمة رحلات جوية مقررة لأقاليم معادية معروفة وثمة استخدام فعال للنظم الإلكترونية للرصد بالسواتل المركبة في طائرات البعثة.

تواصل البعثة باستمرار مع أفرادها لتكفل أنهم مدركون لضرورة أن يكونوا مسؤولين في جميع الأوقات عن سلوكهم وأخلاقيات عملهم. وتحقيقا لهذه الغاية، تكفل البعثة أن يخضع جميع الأفراد لدورات أخلاقيات إلزامية.

تشير إلى الفقرتين ١٣٧ و ١٤٣ من تقرير اللجنة الاستشارية، وترحب بالأعمال الجارية لبدء تنفيذ نظام إدارة معلومات الطيران في جميع عمليات حفظ السلام التي لديها عتاد جوي، وتتطلع إلى مواصلة الإبلاغ عن التحسينات التي تحققت في العمليات الجوية (الفقرة ٣٧)

تلاحظ البيئة التي كثيرا ما تكون خطيرة ومعادية والتي تشتغل في ظلها الأطقم الجوية العاملة مع الأمم المتحدة بموجب عقود، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في التدابير التي ينبغي تنفيذها من أجل تعزيز أمن هذه الأطقم، بما في ذلك التأكيد على تحديد نطاق المسؤولية الملائم فيما يخص تناول الجوانب الأمنية ذات الصلة، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣٨)

تشير إلى الفقرة ٢١ من قرارها ٢٧٢/٦٩ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتعزيز المساواة في جميع قطاعات البعثات الميدانية، وتحث، لهذا الغرض، الأمين العام

والدول الأعضاء على اتخاذ كل الإجراءات ذات الصلة، كل في مجال اختصاصه، بما في ذلك مساءلة الجناة (الفقرة ٥٠)

وبالإضافة إلى ذلك، في كل مجال من مجالات العمل، تُتبع إجراءات ومعايير التشغيل لكفالة تعزيز الضوابط الداخلية، وبالتالي زيادة المساءلة، وتتم معالجة أي زلات على وجه السرعة.

وعززت البعثة جهودها لكفالة التنفيذ الكامل لسياسة عدم التهاون إطلاقاً. وشمل ذلك تعزيز جهود الوقاية، بما في ذلك أنشطة التدريب والتدريب التنشيطي والتوعية والتثقيف، فضلاً عن كفالة اتخاذ إجراءات ملائمة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بإنفاذ القوانين والإجراءات التصحيحية. ونفذت البعثة تدريباً تمهيدياً للأفراد القادمين حديثاً إلى البعثة، إضافة إلى أنشطة التوعية والتثقيف. وأجرت تدريباً لتحديد المعلومات لجميع الأفراد العسكريين والأفراد المدنيين. وأجرت البعثة أيضاً ١٧ من الأنشطة والدورات التدريبية التوعوية للمجتمعات المحلية حول منشآت الأمم المتحدة استفاد منها ٦٧٧ ٢ من المشاركين. ونفذت هذه الأنشطة في سبعة مجتمعات محلية في مقاطعات بونغ وبوبولو ومونتسيرادو ونيمبا (مرتين) وروبرتسبوت وسينو. وقامت البعثة أيضاً بتنفيذ استراتيجية لإطلاق حملة وقائية وبدأت بتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت البعثة فرقة عمل للاستجابة الفورية للتحقيقات الأولية في مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقد بدأت هذه الفرقة تؤدي عملها الآن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ١٨ شكوى تتعلق بسوء سلوك محتمل، بما في ذلك ٥ ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي كل من تلك الدعاوى، سعت البعثة إلى تحديد احتياجات مقدم الشكوى/الضحية من المساعدة وقدمت المساعدة من الخدمات القائمة في البعثة، مثل الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية والدعم القانوني. وعلاوة على ذلك، تمت إحالة أربع قضايا تنطوي على سوء سلوك محتمل لأحد الأفراد المدنيين إلى مقر الأمم المتحدة، مع التوصية باتخاذ إجراءات تأديبية ضد الجناة المزعومين. وأحيل ادعاءان يتصلان بسوء سلوك ضد اثنين من

القرارات/الطلبات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

الموظفين الوطنيين الليبريين إلى السلطات الوطنية للتحقيق والمساءلة الجنائية، إذا اقتضى الأمر. وأجرت البعثة أيضا عملية لإعادة النظر في عدد القضايا الجاري النظر فيها وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كانت قد أوقفت ملفات ١٦٦ قضية وكان لا يزال هناك ٣٠٧ قضايا مفتوحة.

تواصل البعثة على نحو استباقي مع المجتمعات المحلية، لا سيما تلك التي تتواجد قرب منشآت الأمم المتحدة، لتعريفها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات فيما يتعلق بأفراد الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، بات الإبلاغ أسهل بفضل فريق السلوك والانضباط مع توفير خط اتصال مباشر مفتوح على مدار الساعة وعنوان بريد إلكتروني هو "dosomething@un.org". وبالإضافة إلى ذلك، يتم الأخذ بنهج لا يتطلب أخذ مواعيد مسبقة، حيث يمكن لمقدمي الشكاوى إبلاغ مكاتب فريق السلوك والانضباط مباشرة بالشكاوى في مقر البعثة، إما خطيا أو بالحضور شخصيا، إضافة إلى صناديق الشكاوى التي يرصدها موظفو حقوق الإنسان التابعون للبعثة في ست مقاطعات. وقد تم تعميم المعلومات المتعلقة بالخط الساخن وعنوان البريد الإلكتروني ونشرها على نطاق واسع في صفوف المجتمعات المحلية ويتم التركيز عليها بشكل خاص خلال أنشطة التوعية.

يُطلب إلى جميع موظفي البعثة المشاركة في التدريب التوجيهي الإلزامي، الذي يتضمن دورة تدريبية مدتها ساعتين عن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وعن السلوك والانضباط. ويتضمن التدريب مقاطع فيديو بشأن مختلف سيناريوهات الاستغلال والاعتداء الجنسيين أعدتها وحدة إنتاج الفيديو في البعثة تركز على كيفية تحديد حوادث سوء السلوك، ولا سيما سوء السلوك الجنسي، في منطقة البعثة ومنع وقوعها، وكذلك مسؤوليات المدير والقائد والمشرف في مجال رصد حوادث سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والإبلاغ عنها والرد عليها. كما أجرى فريق

تطلب إلى الأمين العام كفالة توافر آليات للإبلاغ يسهل وصول ضحايا الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي إليها (الفقرة ٥١)

تطلب إلى الأمين العام أن يبذل المزيد من الجهود لضمان توعية جميع الأفراد تماما بمسؤولياتهم الشخصية فيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا المتبعة في المنظمة عند وصولهم إلى البعثة، وضمان استمرار وفائهم بتلك المسؤوليات طوال فترة نشرهم (الفقرة ٥٤)

القرارات/الطلبات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

السلوك والانضباط تدريجيا لتحديد المعلومات لجميع الأفراد في المقر وفي المناطق على الأقل مرة كل ستة أشهر. ونظم فريق السلوك والانضباط التابع للبعثة دورات تدريبية للمدربين استفاد منها منسقو شؤون منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتضمنت ممثلين من كل عنصر (العنصر المدني والعنصر العسكري وعنصر الشرطة) وبالإضافة إلى ذلك، تصدر البعثة تميمات دورية تؤكد للأفراد مختلف معايير السلوك، ولا سيما سياسة عدم تسامح الأمم المتحدة مطلقا تجاه الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

القرار ٢٥٩/٦٩ باء

القرارات/الطلبات

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

تواصل البعثة تنفيذ برامج بناء القدرات للموظفين الوطنيين تشمل قيادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والإدارة وبناء السلام والتنمية. وفي السنة المالية الحالية، من المتوقع أن يشارك ١٢٥ موظفا وطنيا إضافيا في برامج تأهيل في تلك المجالات المعرفية.

تسلّم بأهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين خلال مرحلة السحب التدريجي للبعثة، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام مواصلة جهوده (الفقرة ١٠)

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/69/839/Add.11)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

تقدم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة الدعم السياسي والتقني لتنفيذ ١١ من مشاريع صندوق بناء السلام في مجالات سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن من خلال البرنامج المشترك للعدالة والأمن، وكذلك في مجال المصالحة الوطنية. ويُسترد في مجال تقديم الدعم من خلال بذل جهود الدعوة من جانب لجنة بناء السلام ببيان الالتزامات المتبادلة بين حكومة ليبيريا ولجنة بناء السلام. وفي التقرير الختامي بشأن بيان

يذكر الأمين العام أن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري سيواصلان تقديم الدعم للمشاركة الرسمية لليبيريا في لجنة بناء السلام وذلك من خلال البرنامج المشترك للعدالة والأمن، وفي مواصلة تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية من أجل التعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني في ليبيريا. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن ليبيريا هي أحد البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد،

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يدرج المعلومات عن أنشطة بناء السلام في تقاريره المقبلة المتعلقة بالميزانية (الفقرة ٥٢)

بناء على طلب اللجنة الاستشارية، قُدمت المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها البعثة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)، على النحو التالي: (أ) في ما يتعلق بعدم الامتثال لسياسة حجز تذاكر السفر جوا قبل موعد الرحلات بـ ١٦ يوما، نجحت حالات عدم الامتثال عن طبيعة عمل البعثة وعدم كفاية المعلومات عن أنشطة التدريب المقبلة؛ ومع ذلك، أصدرت البعثة رسائل تذكيرية إلى موظفيها للتأكد من الامتثال لهذه السياسة على نحو أفضل؛ (ب) في ما يتعلق بالتأخير في شطب الممتلكات والمنشآت والمعدات، أطلقت البعثة عملية لمعالجة جميع الحالات العالقة، ولم يتبق سوى ٨ حالات عالقة؛ (ج) في ما يتعلق بحالات التأخير في التخلص من الأصول المشطوبة، أنجزت البعثة تسوية جميع الحالات العالقة بحلول ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. إن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن البعثة ستنفذ بالكامل جميع التوصيات العالقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات على سبيل الأولوية (الفقرة ٥٤)

الالتزامات المتبادلة لحزيران/يونيه ٢٠١٥، دعت اللجنة الأمين العام إلى تقديم توصيات من أجل التعاون مع ليبريا بالنظر إلى إمكانية انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والانتقال إلى وجود مستقبلي للأمم المتحدة. وتسهم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في تلك العملية.

لدى البعثة فريق متفرّع يتابع جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات ويكفل تنفيذها. وتتبع الإجراءات المتخذة مستمر ويشمل شروطا للأقسام المنفذة لتقديم أدلة على هذه الإجراءات.

(أ) سعت البعثة دوما إلى الامتثال لسياسة حجز التذاكر قبل ١٦ يوما من موعد الرحلة وهي في الواقع تكفل أن تكون جميع طلبات السفر التي تنتهك هذه السياسة مبررة بوضوح وحاصلة على موافقة مدير دعم البعثة. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سجلت البعثة معدل امتثال قدره ٤٨,٧ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، بسبب دوران الموظفين وتناوب الأفراد النظاميين، تكفل البعثة القيام بانتظام بإرسال تعميمات بشأن السياسة المتبعة إلى جميع الموظفين. وعلاوة على ذلك، أصدرت إدارة البعثة تعليمات إدارية في تموز/يوليه ٢٠١٥ من أجل تعزيز السياسات وتقديم المشورة للموظفين بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالات عدم الامتثال. ووُضعت إجراءات لتعزيز الرقابة للموظفين الدوليين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عندما تم تنفيذ نموذج السفر في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد (أوموجا).

(ب) تم البت في جميع حالات الشطب المعلقة. وتقوم البعثة بالفعل بشطب الأصول القديمة من قائمة الأصول التي تبلغ قيمتها الدفترية الصافية صفرا.

(ج) يشكل التخلص من الأصول المشطوبة عملية متواصلة كل عام وتكفل البعثة أن تتم هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/69/5 (Vol II))

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

تستند افتراضات الميزانية للبعثة على الظروف القائمة في وقت إعداد الميزانية وتشكل الأساس الذي تقوم عليه عملية وضع الميزانية. لكن في بعض الظروف، تؤثر حالات طوارئ غير متوقعة وعوامل أخرى على النمط العام للإنفاق الملاحظ في نهاية كل سنة مالية. فعلى سبيل المثال، في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، كان لدى البعثة فروق في المجموعات الواسعة النطاق على النحو التالي: الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، ٥,٣٠ في المائة؛ والأفراد المدنيون، ٠,٩٧ في المائة؛ والتكاليف التشغيلية، ٦,٦١ في المائة. وكان العامل الرئيسي خلال تلك السنة المالية هو تفشي فيروس إيبولا وما نجم عنه من تأخير في عملية إعادة القوات إلى الوطن، ومنح علاوات المخاطرة وبدل المخاطر والتغيرات في التنفيذ التشغيلي للمشاريع المقررة.

كانت الفروق الإجمالية بين اعتمادات الميزانية والنفقات النهائية في إطار المجموعات الرئيسية الثلاث، وهي الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون والتكاليف التشغيلية، بالنسبة للبعثات الخمس عشرة جميعاً، إذا نُظر إليها معاً، تتراوح بين ٣ و ٦ في المائة. إلا أن هذا التباين تجاوز ٥ في المائة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ثلاث بعثات (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي)، وتحت بند الموظفين المدنيين في ثلاث بعثات (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي)، وتحت بند التكاليف التشغيلية في سبع بعثات (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي). وكانت أكبر نسبة للتباين هي ٢٩ في المائة، وقد سُجّلت تحت بند النفقات التشغيلية في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (الفقرة ٢٨)

دأبت البعثة على الحد من فائض مخزونها من مركبات الركاب الخفيفة وتوقع شطب جميع المركبات الفائضة المتبقية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

يكرر المجلس توصيته بأن تواصل الإدارة جهودها الرامية إلى التخلص من فائض مخزونات مركبات الركاب الخفيفة (الفقرة ١٦٨)

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع الأول):

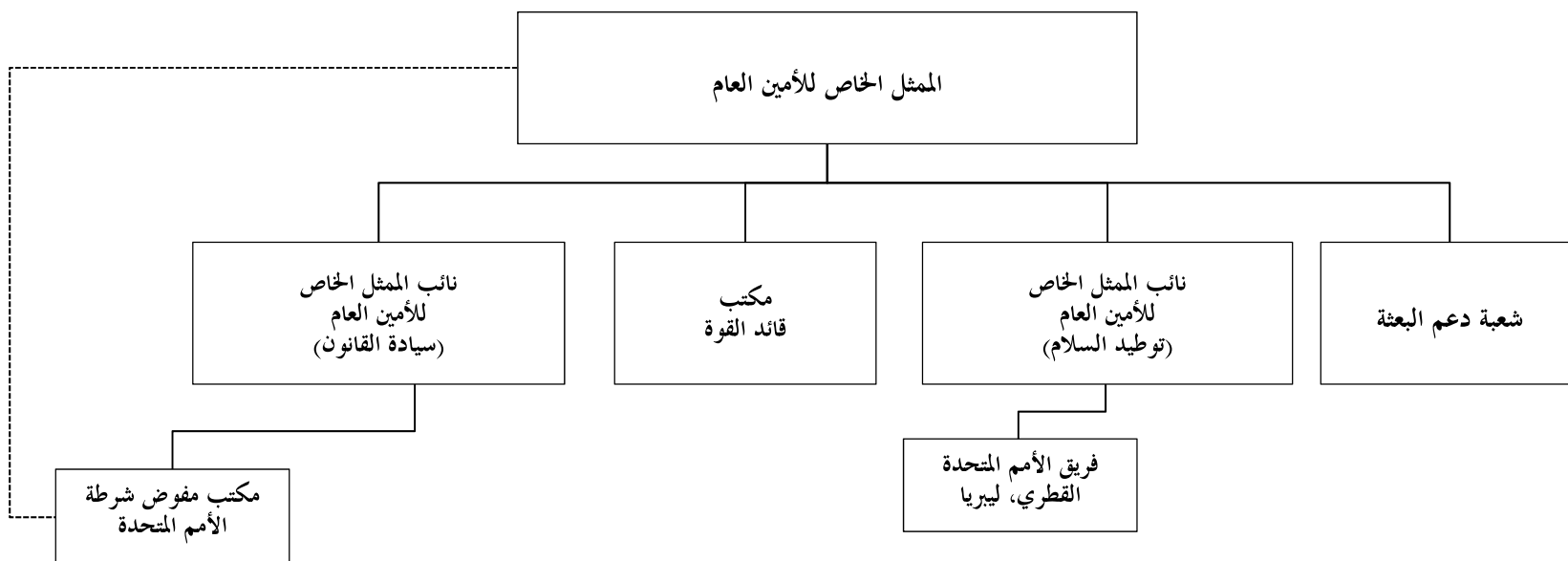
- **إنشاء وظيفة** - يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة** - اقترح أن يسند إلى شاغل وظيفة معتمدة قصدُ بها أداء مهمة معينة تأدية أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدي فيه، ولكن لا تتغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة** - وظيفة معتمدة يقترح نقلها لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة** - وظيفة معتمدة يُقترح إعادة تصنيفها (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير واجبات الوظيفة ومسؤولياتها تغيراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة** - يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد لازمة لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة** - هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، هي كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يُقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤديها ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد المشمولين بعقود شراء إلى وظائف وطنية: مراعاة لما تنص به بعض المهام من طابع مستمر وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد المشمولين بعقود شراء إلى وظائف وطنية.

- تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: اقتراح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

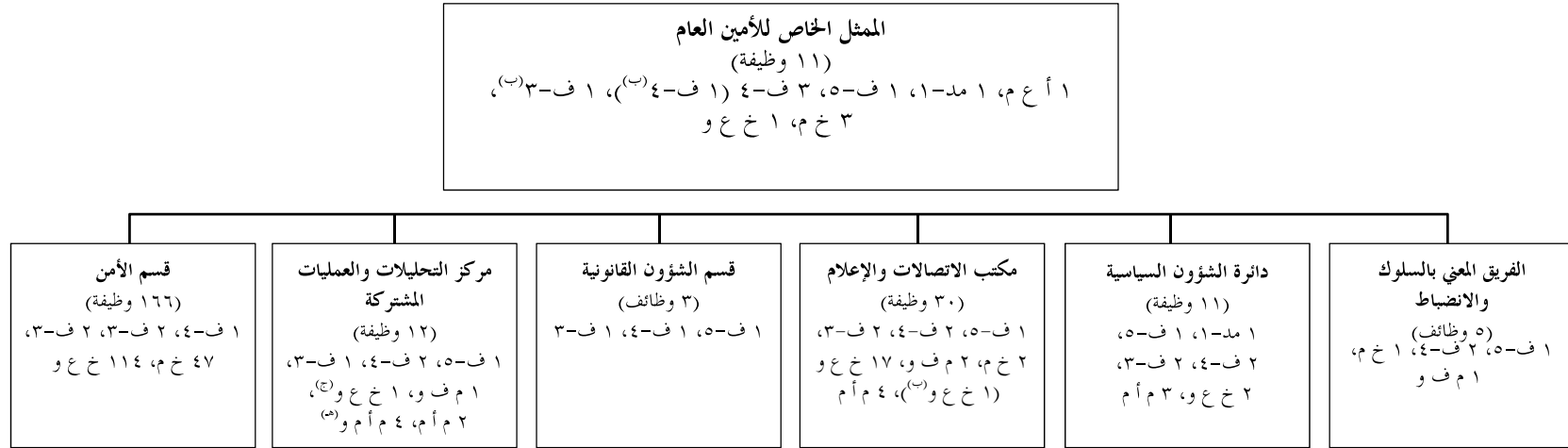
باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **عوامل الولاية:** الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تقتضيه الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تتسبب فيها أطراف أو أحوال خارج نطاق الأمم المتحدة
- **معايير التكلفة:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتعلق بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استقدام الموظفين)



باء - مكتب الممثل الخاص للأمين العام



(أ) وظائف أعيد نديها.

(ب) وظائف تم نقلها.

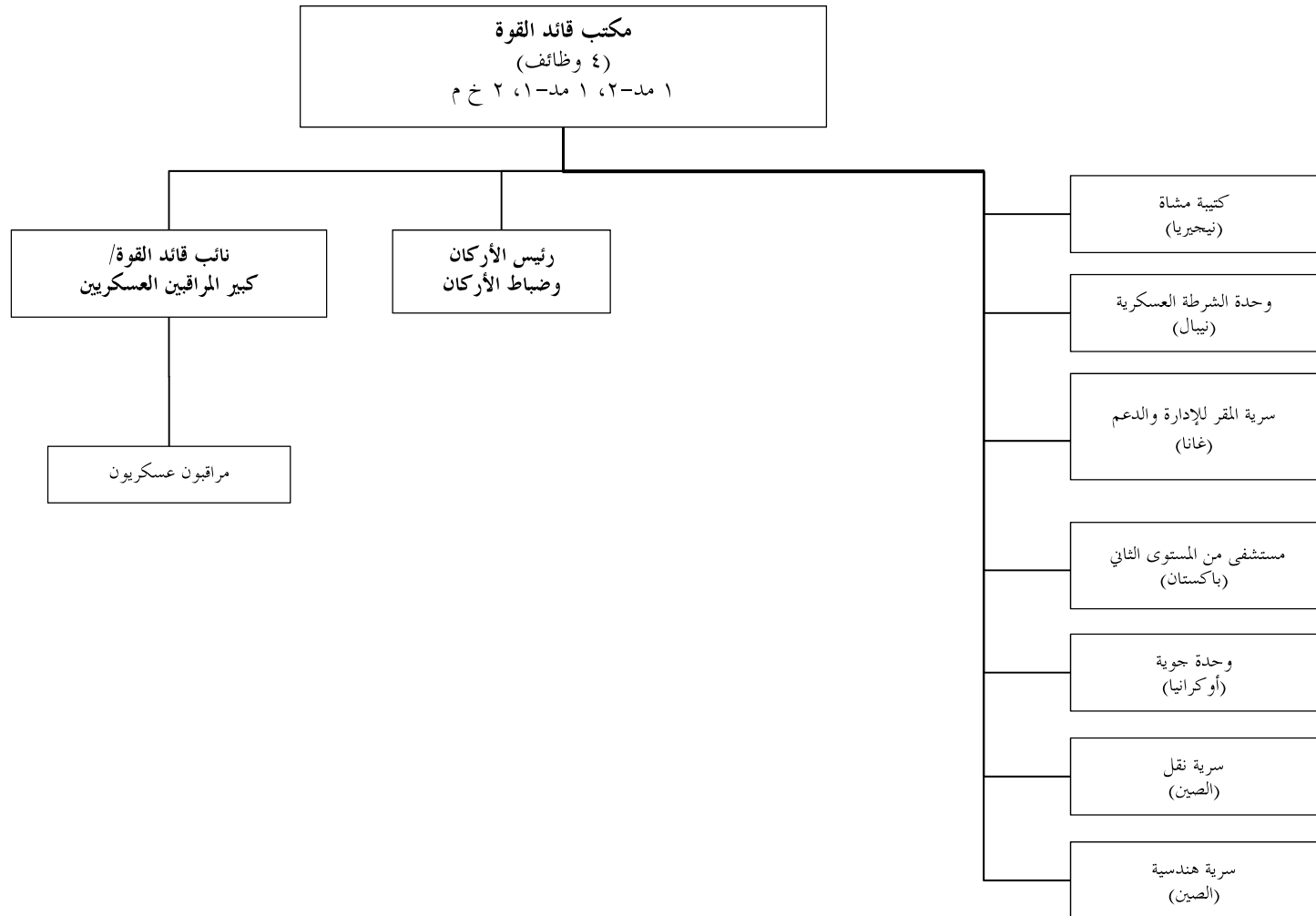
(ج) وظائف تم تحويلها.

(د) وظائف أعيد تصنيفها.

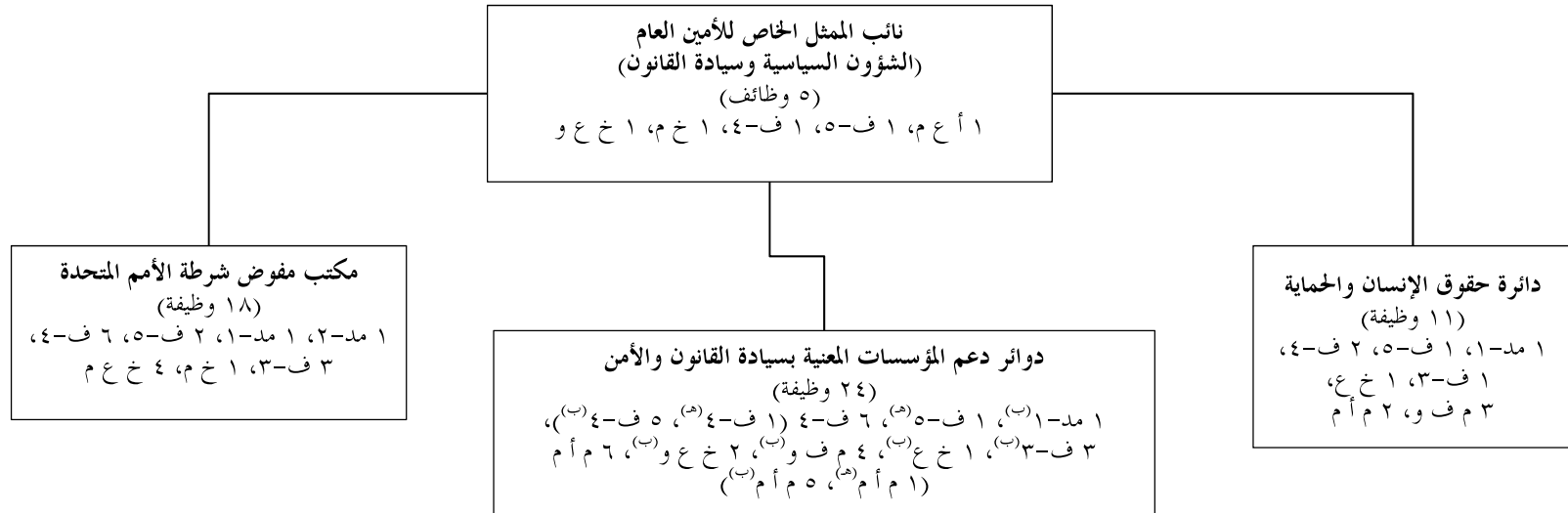
(هـ) وظائف تم إنشاؤها.

المختصرات: خ م: الخدمة الميدانية؛ خ ع و: الخدمة العامة الوطنية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة؛ أ ع م: أمين عام مساعد.

جيم - العمليات العسكرية



دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
(الشؤون السياسية وسيادة القانون)



(أ) وظائف أعيد نديها.

(ب) وظائف تم نقلها.

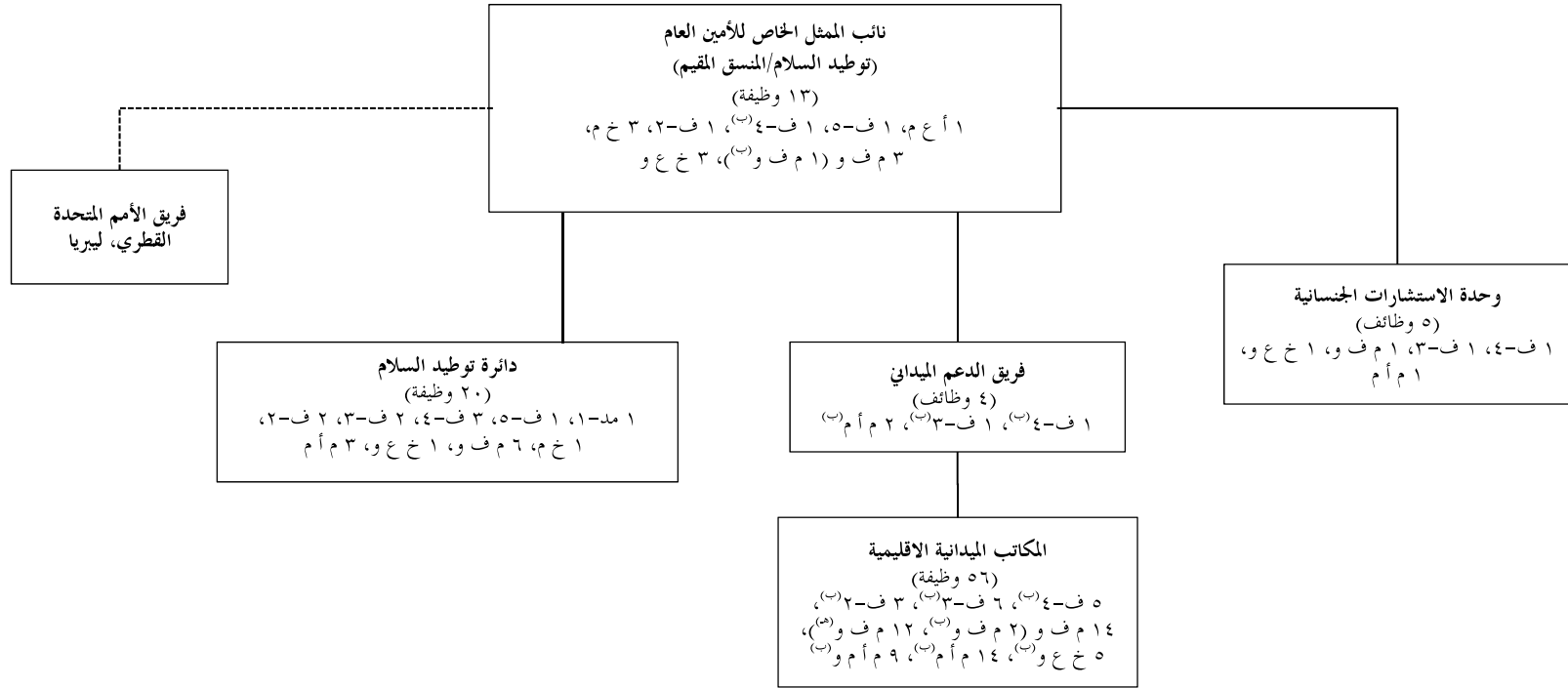
(ج) وظائف تم تحويلها.

(د) وظائف أعيد تصنيفها.

(هـ) وظائف تم إنشاؤها.

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ خ ع و: الخدمة العامة الوطنية؛ م ف و: موظف في وطني؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام/المنسق المقيم)



(أ) وظائف أعيد نديها.

(ب) وظائف تم نقلها.

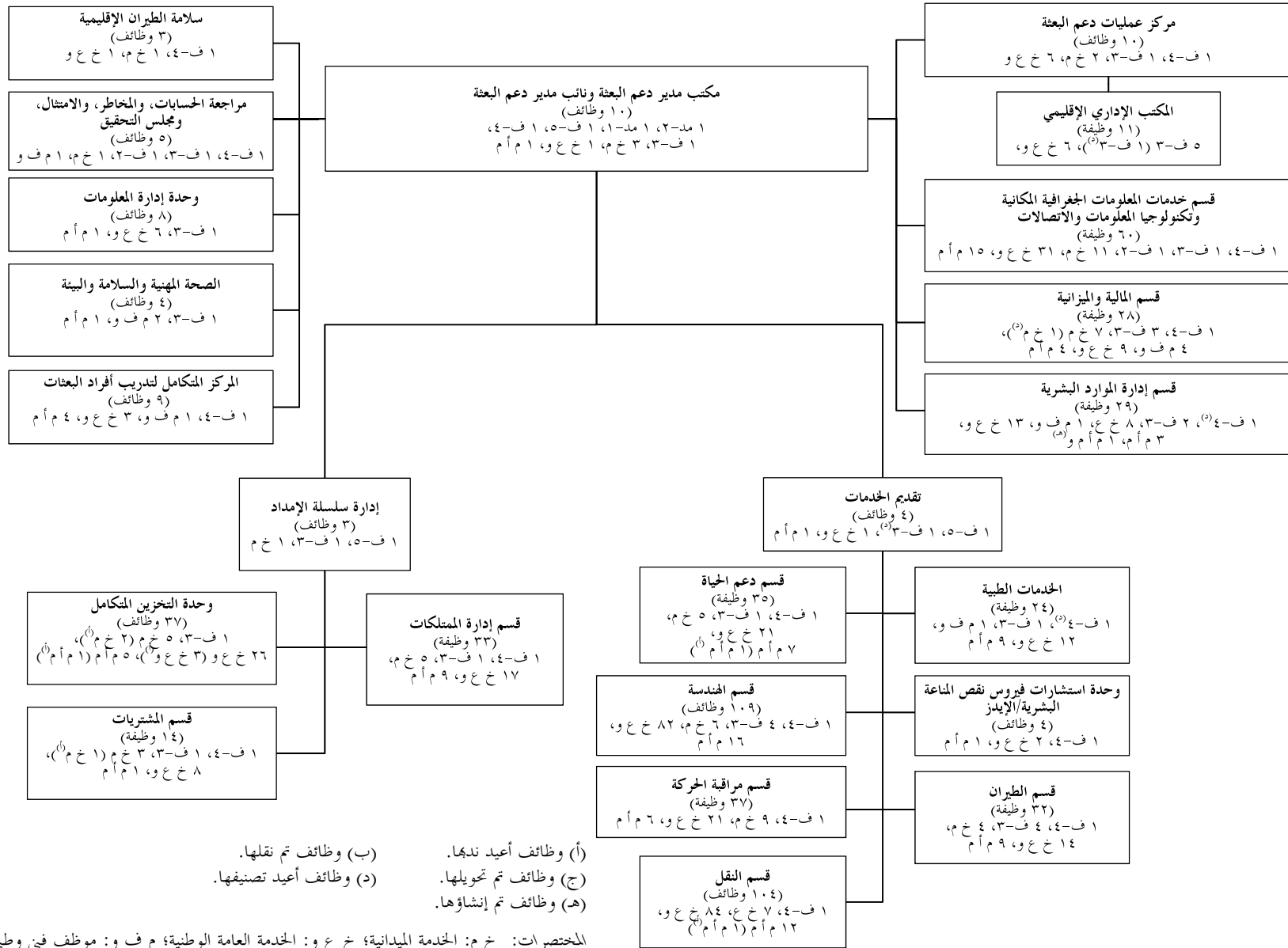
(ج) وظائف تم تحويلها.

(د) وظائف أعيد تصنيفها.

(هـ) وظائف تم إنشاؤها.

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ خ ع و: الخدمة العامة الوطنية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

واو - شعبة دعم البعثة



المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
- تحسين نوعية الحياة للشعب الليبري وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة من خلال تهيئة بيئة آمنة يسودها السلام والتمسك بسيادة القانون (١٧ ٥٥٨ ٩٩٦ دولارا. فريق الأمم المتحدة القطري) - تحسين الآلية المتسقة والشاملة لتفعيل المصالحة الوطنية في ليبريا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات - تحسين المؤسسات الأمنية الوطنية في ليبريا من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات	- تحسين الإطار الشامل لسيادة القانون في ليبريا، من أجل إقامة العدالة على نحو فعال وإتاحة خدماتها على نحو منصف وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان - تحسين الآلية المتسقة والشاملة لتفعيل المصالحة الوطنية في ليبريا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات - تحسين المؤسسات الأمنية الوطنية في ليبريا من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات	- وضع إطار قانوني للموامة بين نظامي العدالة العرفية والتشريعية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان - تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا كي تنفذ ولايتها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان - تعزيز حماية الفئات الضعيفة في نظام العدالة، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا وذوو الإعاقة - تحسين المعرفة العامة بالحقوق القانونية وسبل الانتصاف في الاحتكام إلى القضاء - زيادة القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات سيادة القانون من أجل إقامة العدالة على نحو فعال - تعزيز العدالة الانتقالية على نحو ما وردت في خريطة الطريق لتحقيق الوثام الوطني وبناء السلام والمصالحة - تمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة كي تشارك وتضطلع بأدوار قيادية في بناء السلام والمصالحة الوطنية - إقامة مراكز إقليمية لديها القدرة على تقديم الخدمات - تعزيز هياكل الرقابة والمساءلة والإدارة في القطاع الأمني - تعزيز تمكين المرأة في مؤسسات القطاع الأمني	- البنك الدولي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ولجنة الحوكمة ولجنة الأراضي
تحويل الاقتصاد بحيث يلي مطالب الليبريين عن طريق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي المناجم والمزارع من أجل تطوير القطاع الخاص المحلي؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية	تحسين استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتحسن حالة الأمن الغذائي وتحسن إمكانية الاستفادة بشكل متساو من فرص كسب الرزق المستدامة في قطاع خاص ابتكاري	- زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي وإنتاجية صغار المزارعين - توسيع نطاق العمليات التي تضيف قيمة إلى المحاصيل بعد جمعها، وإنشاء مرافق لتصنيع الأغذية وسبل تمكن تعاونيات صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق - توسيع نطاق شبكات السلامة الإنتاجية مع	- البنك الدولي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
لنمو الاقتصاد؛ ومعالجة القضايا المالية والنقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين الزراعة لتوسيع نطاق الاقتصاد بحيث يشمل المشاركة الريفية والأمن الغذائي (٢٠٣ ٩٠٣ ٣٢٧ ٢١ دولارات - فريق الأمم المتحدة القطري)	وتنافسي في المناطق الريفية والحضرية - تحسين فرص الوصول إلى البنى الأساسية المستدامة - تحسين السياسات القائمة على الأدلة للحفاظ على بيئة مستقرة وشاملة للاقتصاد الكلي	التركيز على صغار المزارعين من الشباب والنساء في مناطق مختارة مستهدفة - تحسين استخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والغابات) - زيادة قدرات المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمعات المحلية على تنسيق برامج الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها - تعزيز القدرة على تشجيع وتنفيذ السياسات والتشريعات والشراكات المتعلقة بالعمل والعمالة - وضع آليات لتبسيط الإطار التنظيمي للقطاع الخاص، بما في ذلك توحيد آليات الإنفاذ بحلول عام ٢٠١٧ - زيادة فرص الحصول على خدمات تطوير الأعمال والتدريب المهني ذي الجودة العالية، مع التركيز على خلق فرص عمل وإقامة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة - تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة، وفرص الوصول إلى الأسواق وتحسين سلاسل الأنشطة المضيفة لقيمة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية - إعداد استراتيجية وطنية وخطط وأطر قانونية للتنمية الحضرية، وتعزيز القدرات لتنفيذها بحلول عام ٢٠١٧ - وضع إطار للسياسات بهدف زيادة فرص الحصول على السكن المناسب والمعقول التكلفة وتعزيز قدرة هيئة الإسكان الوطنية على تنفيذه بحلول عام ٢٠١٧ - توسيع نطاق الهياكل الأساسية للزراعة والتسويق - تعزيز قدرات الوكالات الوطنية على توفير الكهرباء الشبكية وغير الشبكية، مع التركيز على توفير مصادر بديلة للطاقة بشكل خاص للمجتمعات الريفية بحلول عام ٢٠١٧	للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وموئل الأمم المتحدة، ووزارة المالية وتخطيط التنمية، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		• تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على وضع نماذج للاقتصاد الكلي وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات والتنمية والدعوة، مع التركيز على جمع البيانات، وتحليلها واستخدامها من أجل المراقبة الاقتصادية والاجتماعية الفعالة والرصد لنتائج التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٧ • تعزيز إطار وطني للتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية تحقيق اتساق وتقارب في مجال الاقتصاد الكلي بحلول عام ٢٠١٧، مع التركيز على التجارة الدولية • تعزيز قدرات الإدارة المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، بما في ذلك الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مع التركيز على التشغيل الآلي للمنظم المالية، وضمان سلامة السياسة المالية وإدارة الديون وفعالية الإنفاق وشفافيته	
تحسين نوعية الحياة من خلال الاستثمار في التعليم الجيد؛ والرعاية الصحية الجيدة والمتاحة والمعقولة التكلفة؛ والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من المواطنين، والحصول بشكل عادل على المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل غير ضار بالبيئة (٩٣٦ ٨٩٣ ٨٦ دولاراً - فريق الأمم المتحدة القطري)	• زيادة عدد السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات صحية وغذائية عادلة ومعقولة التكلفة وجيدة ويستفيدون منها • تحسن نظم وخدمات الرعاية الاجتماعية والاستفادة منها، لا سيما من جانب الجماعات والأفراد الأكثر ضعفاً • استفادة الأسر المعيشية والجماعات الضعيفة من خدمات ونظم الحماية الاجتماعية الملائمة • زيادة استخدام المياه المأمونة وممارسة أساليب مأمونة للصرف الصحي والنظافة الشخصية في المناطق التي تتلقى خدمات أقل • توسيع نطاق الحصول على خدمات الوقاية من فيروس	• تعزيز القدرة الوطنية على توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأمهات وحديثي الولادة مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً وتمييزاً امتثالاً للسياسات الوطنية • زيادة وعي النساء والمراهقين ومعرفةهم بالمعلومات والخدمات المتصلة بالرعاية الصحية المقدمة للأمهات وحديثي الولادة • تعزيز قدرة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على رصد وتنفيذ مجموعة الخدمات الأساسية للرعاية الصحية على جميع المستويات، وذلك ضمن إطار لحقوق الإنسان • تعزيز القدرات التقنية للعاملين في المجال الصحي ومتطوعي المجتمعات المحلية من أجل توسيع نطاق التغطية لحالات الإصابة بأمراض الطفولة الشائعة على مستوى المجتمع المحلي • تعزيز القدرة الوطنية على الحفاظ على معدلات التحصين فوق ٩٠ في المائة في جميع المقاطعات • تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحة والمتطوعين المحليين على توفير التدخلات التغذوية الأساسية مع تقديم خدمات لا مركزية على مستوى المجتمعات المحلية	• منظمة الأمم المتحدة للطفولة • هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
	نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية وخدمات الدعم والاستفادة منها	• تعزيز معارف ومهارات مقدمي الرعاية لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بتغذية الأطفال دون السنتين ورعايتهم مع التركيز على المقاطعات الجنوبية الشرقية والمناطق الحضرية الفقيرة • وضع نهج كلي للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم نماذج له وتجريبه • تحسين المستوى التعليمي للطفل في مرحلة التعليم الأساسي • تعزيز نظام الإدارة التعليمية بطرق شتى من بينها تطبيق اللامركزية • تعزيز توفير التعليم ما بعد الأساسي على نطاق واسع • تصميم وتنفيذ بدائل للتعليم الأساسي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة • توسيع نطاق ملكية الحكومة وتنفيذها لبرنامج فعال للتغذية المدرسية في المناطق المنخفضة الأداء • إدراج مفاهيم السلام والتسامح والهوية الوطنية في المناهج الدراسية وزيادة فهمها بين الأطفال والشباب وعامة الجمهور • تحسين قدرة الجهات الفاعلة المعنية على إدارة حالات الرعاية الاجتماعية، ورصد المرافق السكنية، وتعزيز الرعاية الأسرية • إتاحة خدمات تسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد • تهيئة بيئة آمنة ومأمونة للناجين والأفراد المعرضين لخطر العنف وللممارسات التقليدية الضارة وللاستغلال والتمييز وسوء المعاملة والإهمال، تشمل جميع أنحاء البلد • تعزيز قدرة حكومة ليبيريا على تنسيق وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية • إعداد الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما الشباب، على نحو أفضل للعمل، وزيادة فرص توليد الدخل في المرحلة الانتقالية • توفير تحويلات عن طريق شبكات الأمان	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		الاجتماعي للأسر المعيشية والأفراد الأكثر ضعفا • تحسن خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتحسين معارفهم المتعلقة بالممارسات الآمنة في مجال النظافة الصحية في المناطق التي تتلقى خدمات أقل • قيام ٥٠٠ مدرسة ابتدائية إضافية و ٥٠ مرفقا للرعاية الصحية بتنفيذ برامج تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق التي تُقدم لها خدمات غير كافية • إنشاء مجالس إدارة معنية بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع • التعزيز الفعلي لإمكانية توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات • تعزيز القدرة على الإدارة المالية في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع على المستوى المركزي • زيادة المعرفة بأسباب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتدابير الوقاية منه وفهمها بين الشباب والمراهقين • زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات/الخدمات العلاجية • تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز على تنفيذ برنامج متعدد القطاعات ولا مركزي لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني • زيادة عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على خدمات جيدة للرعاية والعلاج والدعم	الاجتماعي للأسر المعيشية والأفراد الأكثر ضعفا • تحسن خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتحسين معارفهم المتعلقة بالممارسات الآمنة في مجال النظافة الصحية في المناطق التي تتلقى خدمات أقل • قيام ٥٠٠ مدرسة ابتدائية إضافية و ٥٠ مرفقا للرعاية الصحية بتنفيذ برامج تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق التي تُقدم لها خدمات غير كافية • إنشاء مجالس إدارة معنية بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع • التعزيز الفعلي لإمكانية توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات • تعزيز القدرة على الإدارة المالية في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع على المستوى المركزي • زيادة المعرفة بأسباب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتدابير الوقاية منه وفهمها بين الشباب والمراهقين • زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات/الخدمات العلاجية • تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز على تنفيذ برنامج متعدد القطاعات ولا مركزي لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني • زيادة عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على خدمات جيدة للرعاية والعلاج والدعم
إقامة وتشغيل مؤسسات ونظم تتسم بالكفاءة والفعالية، في شراكة مع المواطنين، يكون من شأنها تعزيز وصول الحكم الديمقراطي، والمساواة، والعدالة للجميع، ثم تعزيز السلام (٨ ٨٠٦ ٣٠٩ دولارات - فريق الأمم المتحدة القطري)	• بحلول عام ٢٠١٧، سيكون استعراض الدستور قد انتهى بوضع إطار يضمن الحكم الديمقراطي والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين • بحلول عام ٢٠١٧، سيكون لدى ليبيريا إطار فعال وذو كفاءة لإدارة الموارد الطبيعية	• القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بوضع واعتماد إطار تنظيمي موسع وشامل لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بوضع وتشغيل آلية للشكاوى والإنصاف لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بتعزيز قدرة الحكومة على التفاوض بشأن العقود	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
	يتيح الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع المنافع الاقتصادية وحماية حقوق الجميع • بحلول عام ٢٠١٧، سيتحسن القطاع العام والخدمة المدنية اللذان سيتسمان باللامركزية، حيث يتيحان العدالة والمساءلة في الخدمات الأساسية المقدمة للشعب	والاتفاقات والامتيازات • بحلول عام ٢٠١٦، تمكين حكومات المقاطعات من قدرات تشغيلية وتقنية لوضع وتنفيذ خطة إنمائية للمقاطعات وما يلزم لذلك من ميزانيات • بحلول عام ٢٠١٦، تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام بتحديد ولاياتها وهيكلها ومهامها تحديدا واضحا ودقيقا • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم الاسترشاد في تقديم الخدمات والتوعية، على صعيد المقاطعات، بمعلومات عن احتياجات المواطنين وأولوياتهم • بحلول عام ٢٠١٦، ستتولى لجنة ذات ولايات محددة بوضوح تنفيذ ودعم سياسة وطنية للحد من مخاطر الكوارث • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم تأسيس إدارة فعالة للمالية العامة بما آلية معنية بالشفافية والمساءلة	والعلم والثقافة (اليونسكو)، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومكتب الشؤون البحرية، ووكالة حماية البيئة، ودائرة المطافئ الليبرية، ووزارة العدل، وهيئة تنمية الغابات، ووزارة الزراعة، ووزارة الإسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

